جـامعـة 8 مـاي 1945

قـــالمـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في

العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

تحت عنوان

دور مناخ الاستثمار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إعداد الطلبة:

عويسي عفاف

علمي خيرة

إشراف الأستاذ:

د. براهمية أمال

السنة الجامعية 2022/2021

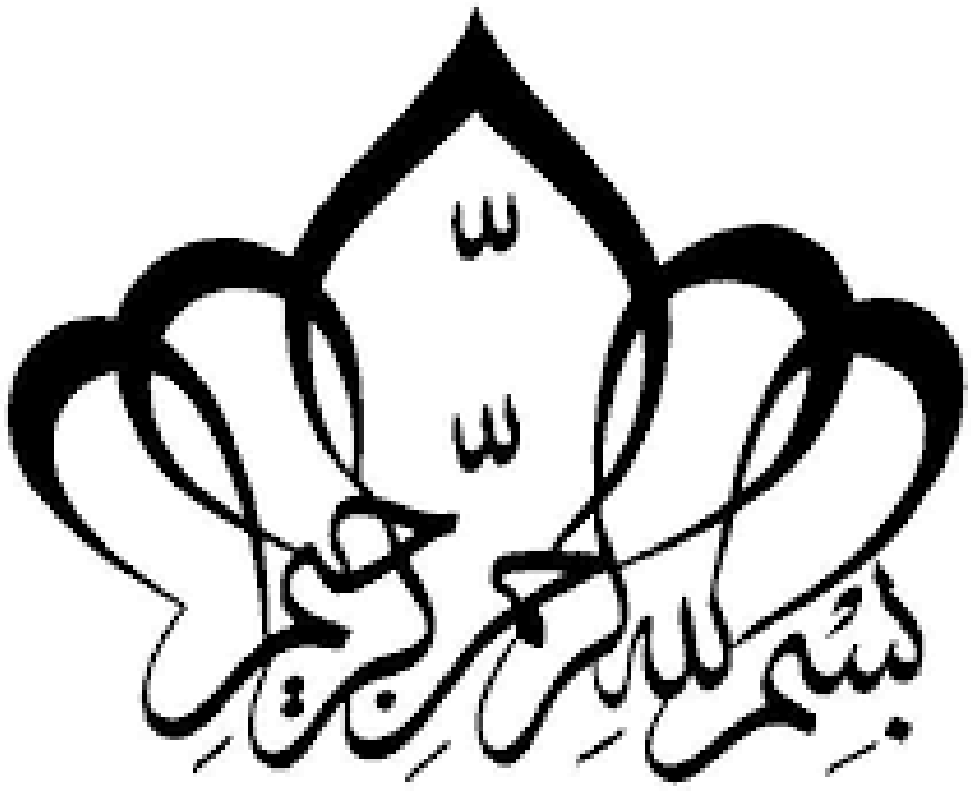

اللهم إن أصبت فهو من صوابك وإن

أخطئت فهو مني ومن الشيطان وأعوذ بالله

من الشيطان الرجيم

كلمة شكر

بفضل الله وعونه انجزنا هذا العمل المتواضع الذي اسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

ويسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة: **براهمية أمال** التي قبلت الإشراف على هذا العمل المتواضع، ولها الفضل الكبير في إعداد هذه المذكرة، فلم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بالتقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية على مساعدتهم وتوجيهاتهم القيمة والمفيدة خلال مسارنا الدراسي.

إهداء

اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي وجميع العائلة الكريمة

إلى كل أصدقاء الدراسة والحياة وأخص بالذكر الزملاء

والزميلات، طلبة تخصص العلوم الاقتصادية

إلى كل من امن بالعلم وسعى إلى اكتسابه

عفاف

الإهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق السماوات والأرض وجاعل الظلمات والنور

وصلي اللهم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الله تعالى

"وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

اللذان ساندني وقدما لي كل الدعم

إلى قرة عيني "أمي الغالية "وإلى أغلى إنسان "أبي العزيز"

أطال الله في عمرهما

وأهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى

أفراد أسرتي وإخوتي،

خيرة

الملخص:

في الوقت الحاضر يعيش العالم مرحلة تتسم بالتنافس الحاد في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في خدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية، الاجتماعية .....، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري قصد النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث العديد من برامج التأهيل والهيئات المرافقة وبرامج الدعم، لكن بالرغم من هذا، فإن النتائج المحققة لحد الآن لا تتوافق مع حجم الاستثمارات المبذولة في هذا الإطار، إذ توصلنا من خلال دراستنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه العديد من العوائق والمشاكل التي تجعلها غير قادرة على أداء الدور المنتظر منها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، مناخ الاستثمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Le résumé :

A l'heure actuelle, le monde vit une étape caractérisée par une concurrence intense dans le domaine de l'accompagnement et de la promotion des petites et moyennes entreprises pour leur importance au service des exigences du développement durable dans tous leurs domaines économiques, sociaux....., qui a incité l'Algérie à améliorer son climat d'investissement afin de promouvoir le secteur des petites et moyennes entreprises à travers le développement de nombreux programmes de réhabilitation et d'accompagnement des organismes et des programmes d'appui, mais malgré cela, les résultats obtenus jusqu'à présent ne correspondent pas au volume des investissements réalisés dans ce cadre Capable de jouer le rôle attendu.

Mots clés : investissement, climat d’investissement, petit et moyen entreprises.

Summary:

At the present time, the world is experiencing a stage characterized by intense competition in the field of supporting and promoting small and medium enterprises for their importance in serving the requirements of sustainable development in all their economic, social fields ....., which prompted Algeria to improve its investment climate in order to promote the sector of small and medium enterprises through The development of many rehabilitation programs and accompanying bodies and support programs, but despite this, the results achieved so far do not correspond to the volume of investments made in this framework. Able to perform the expected role.

Keywords: investment, investment climate, small and medium enterprises.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**VII -II**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**IX**
المقدمة	**أ-د**
الفصل الأول: إطار النظري لمناخ الاستثمار	**31-1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار	**3**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته	**3**
أولا: تعريف الاستثمار	**3**
ثانيا: خصائص الاستثمار	**4**
ثالثا: أهمية الاستثمار	**6**
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار ومبادئه	**7**
أولا: أنواع الاستثمار	**7**
ثانيا: مبادئ الاستثمار	**10**
المطلب الثالث: مجالات الاستثمار ومحدداته	**10**
أولا: مجالات الاستثمار	**10**
ثانيا: محددات الاستثمار	**12**

المبحث الثاني: عموميات حول مناخ الاستثمار	**15**
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	**15**
أولا: تعريف مناخ الاستثمار	**15**
ثانيا: خصائص مناخ الاستثمار	**16**
المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري	**16**
أولا: المناخ السياسي والأمني	**16**
ثانيا: المناخ الاقتصادي	**17**
ثالثا: المناخ الثقافي والاجتماعي	**17**
المطلب الثالث: مبادئ المناخ الاستثماري ومحدداته	**17**
أولا: مبادئ المناخ الاستثماري	**17**
ثانيا: محددات مناخ الاستثمار	**18**
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري وحو افزه	**21**
المطلب الأول: المؤشرات العامة لتقييم المناخ الاستثماري	**21**
المطلب الثاني: المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار	**23**
أولا: مؤشر سهولة أداء الأعمال	**23**
ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية	**24**
ثالثا: مؤشر التنافسية العالمي	**25**
رابعا: مؤشر المخاطر القطرية	**26**
خامسا: دليل التنمية البشرية	**28**
المطلب الثالث: حو افزومعوقات المناخ الاستثماري	**28**
أولا: حوافز المناخ الاستثماري	**28**
ثانيا: معوقات مناخ الاستثمار	**30**
خلاصة الفصل الأول	**31**

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71-33**
تمهيد	**33**
المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**34**
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**34**
أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**34**
ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**37**
ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**39**
المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**41**
أولا: حسب المعيار القانوني وطبيعة الملكية	**41**
ثانيا: حسب معيار طبيعة النشاط الاقتصادي والحجم	**43**
ثالثا: حسب طبيعة المنتجات وأسلوب العمل بها	**44**
المطلب الثالث: محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تمويلها	**44**
أولا: محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**45**
ثانيا: الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**46**
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**47**
أولا: مصادر التمويل الداخلي	**47**
ثانيا: مصادر التمويل الخارجي	**48**
المبحث الثاني: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقيتها	**51**
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**51**
المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**52**
المطلب الثالث: سبل دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**53**
أولا: الدعم الحكومي	**53**
ثانيا: تسهيل الحصول على التمويل	**54**

ثالثا: أساليب الدعم أخرى	55
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
أولا: التجربة الإيطالية	57
ثانيا: التجربة اليابانية	58
ثالثا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	59
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	60
أولا: تجربة كوريا الجنوبية	60
ثانيا: تجربة الهند	62
ثالثا: التجربة الماليزية	64
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	65
أولا: التجربة الكويتية	65
ثانيا: التجربة المغربية.	67
ثالثا: التجربة المصرية	68
خلاصة الفصل الثاني	71
الفصل الثالث: مساهمة مناخ الاستثمار في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	114-73
تمهيد	73
المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	74
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	74
أولا: المرحلة الأولى: من 1962- 1980	74
ثانيا: المرحلة الثانية: فترة الثمانينات	75
ثالثا: المرحلة الثالثة: من 1990 إلى 2000	76

رابعا: المرحلة الرابعة: من2001 إلى 2017	**76**
المطلب الثاني: تطورتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**77**
أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة.	**77**
ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حسب الجهات.	**78**
ثالثا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قطاع النشاط	**78**
المطلب الثالث: دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر	**79**
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	**79**
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.	**80**
ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات.	**81**
المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمارللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**83**
المطلب الأول: الإطار التشريعي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والهيئات الداعمة لها.	**83**
أولا: القوانين المتعلقة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	83
ثانيا: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	87
المطلب الثاني: حو افزومزايا الاستثمارفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**91**
المطلب الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمارفي الجزائر.	**92**
أولا: المؤشرات العامة.	**92**
ثانيا: المؤشرات الدولية	**93**
المبحث الثالث: تهيئة مناخ الاستثمارللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**99**
المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**99**
المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لترقية مناخ الاستثمار.	**101**
أولا: أساسيات حول التأهيل	**101**
ثانيا: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**103**
ثالثا: البرامج الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	**105**

المطلب الثالث: حلول لدعم مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**108**
خلاصة الفصل الثالث	**111**
الخاتمة	**113**
قائمة المراجع	**116**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا	64
02	تطور أداء الاقتصاد الجزائر ي وفق المؤشرات العامة للفترة 2015-2021	92
03	تطور أداء الاقتصاد الجزائر ي ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2015-2020	94
04	تطور أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة2015-2022	95
05	تطور أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة2014-2019	96
06	تطور أداء الاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية لسنتي 2018-2019	96
07	تطور أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية للفترة 2015-2021	97
08	تطور أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية للفترة 2015-2019	98

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية والخاصة) خلال الفترة 2016-2021	77
02	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة 2016-2021	78
03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2016-2021	79
04	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة	80
05	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة	81
06	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات خلال الفترة	82

المقدمة

يعتبر الاستثمار وسيلة اقتصادية هامة وهادفة من خلال الدور المحوري الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية للوصول إلى التنمية الشاملة في جميع المجالات، لذلك سعت الدول النامية إلى وضع سياسات تنموية تهدف من خلالها إلى إنشاء بنية تحتية كقاعدة للانطلاق للسير باقتصادياتها نحو النمو والرفاهية وذلك بالاعتماد على إمكانياتها المادية والبشرية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في جذب وتنمية الاستثمارات.

ويعد الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا العامل الذي ترتكز عليه التنمية الاقتصادية وذلك لمساهمته في خلق الثروة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وعلى اعتبار أن الاستثمار الأجنبي يهدف إلى تحقيق الربح فإن الاستثمار المحلي هو الخيار الأمثل للنهوض بالاقتصاد.

وللقيام بعملية جذب الاستثمارات يتطلب الأمر تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشجعة للمستثمرين وتوفير أفضل الشروط لنجاح العمليات الاستثمارية ويطلق على هذه الشروط بالمناخ الاستثماري والذي أصبح يلعب الدور المحوري في قدرة الدول على جذب مختلف الاستثمارات وتزايدت أهميته مع تطور العلاقات الدولية الناتجة عن ما يشهده العالم من ديناميكية وحركية وانتقال رؤوس الأموال بحرية وطغيان اقتصاد السوق وبروز القطاع الخاص كمحرك للاقتصاد.

إن ما يميز الاستثمار الخاص في الدول النامية هو الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتكارها لمختلف المشاريع الاستثمارية المحققة، والتي أصبحت الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الكثير من الدول.

وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية وجب عليها التركيز على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات وسياسات تؤدي إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وتسعى الدولة جاهدة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاءها أولوية نظرا للخصائص التي تميزها والدور الذي تلعبه في الاقتصاد.

أولا: إشكالية الدراسة:

مما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يشجع مناخ الاستثمار على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-فيما تتمثل أهمية مناخ الاستثمار؟

-ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر؟

-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المناخ الاستثماري السائد بالجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

ولأجل الإجابة على الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-تتمثل أهمية مناخ الاستثمار في توفير الظروف الملائمة والمحفزة لجذب مختلف الاستثمارات.

-تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق التنمية في الجزائر.

-يعمل المناخ الاستثماري السائد على تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي يكتسبها موضوع مناخ الاستثمار والاهتمام به من طرف الباحثين في السنوات الأخيرة وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

-إبراز أهمية مناخ الاستثمار والدور الذي يلعبه في الاقتصاد.

-إبراز مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها.

-محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- معرفة وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار.

-ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني.

-الوقوف على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

-الميول الشخصي في دراسة وتحليل هذا الموضوع.

-الاهتمام المتزايد الذي حضي به مناخ الاستثمار وما زال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية.

-الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والرغبة في معرفة أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: مجال الدراسة

لقد تمت معالجة موضوع الدراسة في إطار حدود زمنية ومكانية كما يلي:

-الإطار الزماني: حاولنا تركيز اهتمامنا على الفترة الممتدة من 2016-2021 نظرا لتعذر الحصول على بعض المعلومات والإحصائيات لفترة أطول.

-الإطار المكاني: تهتم الدراسة بمعالجة إشكالية تأثير مناخ الاستثمار على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الجزائر.

سابعا: منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال تناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنهج التحليلي من خلال دراستنا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الاستثمار في الجزائر.

ثامنا: الدراسات السابقة

-دراسة مصطفى عبابسة: دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر أثره على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تحتوي المقالة كل من مناخ الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعريف والأهمية وكذلك أهمية المناخ الاستثماري في الجزائر ونتائجه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل وأيضا تطرق إلى التدابير الخاصة بتدعيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وتهدف هذه الدراسة على تسليط الضوء على خصائص المناخ الاستثماري في الجزائر و أهميته في توزيع النشاط الإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي المنتج بما يسمح بإمكانية تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وتختلف عن دراستنا من خلال ان هذه الدراسة تم الاهتمام بالمناخ الاستثماري في الجزائر ودوره في النهوض بالنشاط الإنتاجي للتخلص من التبعية للقطاع المحروقات.

-دراسة قويدري محمد ووصاف سعيدي: دراسة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق حيث تناول في مقالة الدراسة مزايا وحوافز الاستثمار وفق مجموعة من المبادئ تمنح للمستثمرين لدعم الاستثمار، كما تطرقنا إلى إبراز عوائق مناخ الاستثمار في الجزائر وفي الأخير تناولت مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال السياسة الاقتصادية التجميعية المتمثلة في مجموعة من المؤشرات الدولية لتقييمه وتتمثل اهداف الدراسة في :محاولة تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر استنادا الي التشريعات بالإضافة الي الكشف عن ابرز المعوقات التي يتسم بها مناخ الاعمال وتختلف عن دراستنا من حيث اننا نقوم بدراسة دور مناخ الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة ريحان الشريف: دراسة دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية حيث تتطرق المقالة الى مفهوم التنافسية وانواعها وكذلك الى دراسة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب

تقرير التنافسية العالمي وتهدف الى دراسة وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال بعض مؤشرات التنافسية وكذا تقديم اهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة تقديم المقترحات لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من اجا ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية وكذلك الجهود المبذولة من قبل الجزائر للقيام بالإصلاح والتعديل للنهوض بقدرتها التنافسية في السوق العالمي وتختلف هذه الدراسة في كونها تتناول التنافسية وعلاقة مناخ الاستثمار بها

تاسعا: هيكل الدراسة:

ولدراسة الموضوع بشكل صحيح قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

-**الفصل الأول :** تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لمناخ الاستثمار، وتمحور الفصل حول ماهية الاستثمار وعموميات حول مناخ الاستثمار ثم مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري.

-**الفصل الثاني:** تطرقنا في الفصل الثاني إلى المفاهيم العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمحور حول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها وسبل ترقيتها وبعض التجارب في هذا المجال.

-الفصل الثالث : وتناولنا في هذا الفصل تأثير مناخ الاستثمار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويتمحور حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و تحليل مناخ الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ثم تهيئة مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.،

عاشرا: صعوبات الدراسة:

واجهتنا في عملية انجاز هذه الدراسة على أكمل وجه مجموعة من الصعوبات تتمثل في:

-ضيق الوقت.

-عدم توفر بعض المراجع المتعلقة بمناخ الاستثمار.

-تضارب بعض الإحصائيات المتعلقة بالدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لمناخ الاستثمار

تمهيد:

في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة وتسارع ظاهرة العولمة، أصبح استقطاب الاستثمارات من أهم التحديات التي تواجه الدول في العصر الحالي، خاصة النامية والتي اعتمدت على تقديم بعض الحوافز والامتيازات للحصول على المزيد من الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الحوافز لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة فعلية في حجم الاستثمارات لأن هناك عوامل أخرى تؤثر بدورها على عملية الجذب تعرف بمكونات المناخ الاستثماري والذي يلعب الدور الأساسي في جذب الاستثمارات بمختلف أنواعه المحلي والأجنبي.

وانطلاقا مما سبق تناولنا هذا الفصل وفق ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الاستثمار.
- ✓ المبحث الثاني: عموميات حول مناخ الاستثمار
- ✓ المبحث الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار وحوافزه

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

للاستثمارات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فهي العامل المهم والأساسي للنمو والأداء الاقتصادي الجيد بتوفير فرص التوظيف وتحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية وإعطاء دفع جديد للاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم الاستثماروأهميته

الاستثمار مصطلح شائع في الوسط الاقتصادي وتتضح أهميته من خلال ما يوفره من ايجابيات للاقتصاد.

أولا: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار وذلك باختلاف توجهات الباحثين واختصاصاتهم وكذا نظرتهم المختلفة للاستثمار سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو المالية المحاسبية.

فمن المنظور الاقتصادي يعرف الاستثمار بأنه عبارة عن: «التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع".[1]

فغالبا في الاقتصاد يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية وذلك لأن الاقتصاديون ينظرون إلى توظيف الأموال على أنه مساهمة في الإنتاج. والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق تلك المنفعة التي تكون في شكل سلع أو خدمات، وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية، وبالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة[2].

ومنهم عرفه على أنه عبارة عن مجموعة من الموارد النقدية أو الفنية (تكون خاضعة للتقويم).

أما من المنظور القانوني: فلقد اختلف رجال القانون في إيجاد تعريف أو مفهوم قانوني جامع مانع للاستثمار.

إذ عرفه البعض من الناحية القانونية:" بأنه عبارة عن إجازات عملية، تقنية وتكنولوجية على المعارف والمعلومات الفنية والعملية وكذا الآلات والأدوات المستخدمة لتحقيق مشروع ما والتحكم في تنظيم فعلي لإنتاجه خلقا لقيم مضافة أو جديدة وخدمة لتنمية شاملة أو متطورة".[3]

بالنسبة للقانون الجزائري فقد عرفه على أنه هو عبارة عن:" اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، أو المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة نشاطات معينة في إطار خصخصة جزئية أو كلية للمؤسسات ".[4]

---

[1]-دريد كامل آل شبيب، **إدارة الاستثمار تحليل الاستثمارات، الأسواق المالية، المحافظ الاستثمارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص 14.

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ،2009، ص- ص13_14.

[3]طاهر حيدر حردان، مرجع سابق ذكره، ص ص13_14.

[4] -موسى بودهان، **القوانين الأساسية للاستثمارفي الدول المغاربية**، دار مدني، الجزائر ، 2006،ص -ص9_10.

من المنظور الإدارة المالية والمحاسبة: ينظر إلى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على أنه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن عامل المخاطرة المرافق[1].

ينظر إلى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على أنه اكتساب موجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن عامل المخاطرة المرافق.

أما في المحاسبة تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها تتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة وتنقسم إلى مجموعتين:[2]

-**المجموعة الأولى:** وهي مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل: الأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج ...

-**المجموعة الثانية:** مجموعة القيم المعنوية المتمثلة في الممتلكات غير حسية وغير ملموسة مثل: المصاريف الإعدادية، شهرة المحل، براءة الاختراع ...

وعليه فالاستثمار هو استعمال المدخرات أو رأس المال سواء كانت مادية أو مالية والتضحية بها لفترة زمنية محددة أو لأجل معين مقابل الحصول على أرباح أو خلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات تعويضا عن المخاطرة المرافقة.

ثانيا: خصائص الاستثمار:

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كما يلي:[3]

1-مصاريف مالية:

وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار وتمثل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تقسم إلى نوعين:

أ-التكاليف الاستثمارية: هي تلك التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار وهي كالتالي:

-تكاليف خاصة لإعداد الأصول الثابتة كالنقل.

[1] موسى بودهان، مرجع سابق ذكره ،ص-ص،9-10.

[2] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2013، ص 18.

[3] -دريد محمد أحمد، **الاستثمار: قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات** ، دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ،2016،ص -ص، 13-14.

-تكاليف إجراء التجارب.

-تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي.

-تكاليف متعلقة بالتصميمات و الرسومات الهندسية لاستثمار.

ب-التكاليف التشغيل: تدخل هده التكاليف في مرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية ومن هذه التكاليف:

النقل، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية

2-التدفقات النقدية:

هي مبالغ واجب تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم

3-مدة حياة المشروع:

وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة أداء جيد ذي تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد إلى التركيز على دورة حياة المنتج لتحديد مدة حياة الاستثمار

4-القيمة المتبقية:

هي الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار وتعتبر القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة

ثالثا: أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار عنصرا مهما وأساسي في أي اقتصاد كان، ومهما اختلفت أنواعه يبقى ذو أهمية بالغة، نذكر ما يلي:

- ✓ يعمل الاستثمار على زيادة القدرة الإنتاجية للبلد، من خلال إنتاجه لمزيد من السلع الإنتاجية الجديدة ويسعى إلى تطويرها بمرور الزمن، بحيث تكون أكثر كفاءة وإنتاجية[1]وهذا من شأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن هذه الموارد [2].
- ✓ يستخدم الاستثمار لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي إما نتيجة للزيادة المستمرة في أعداد السكان في غالبية بلدان العالم، وهذا يتطلب تحقيق المزيد من الاستثمار لرفع مستوى القدرة الإنتاجية للبلد، ومن ثم سد الحاجة المتزايدة في الطلب الكلي وإما نتيجة لتحسن الدخل والمستوى المعيشي للسكان، فبعد أن كانت حاجات الإنسان متمثلة في السكن والملبس والطعام..... الخ، أصبحت الآن في الوقت الحالي آلاف بل ملايين من الحاجات، فالإنسان الآن أصبح لا يكتفي بحاجات قليلة، فهو يسعى لسد حاجته من السلع الضرورية والكمالية. ومع تزايد هذه الحاجات سوف يزداد الطلب الكلي وسوف نكون بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات لزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، ومن ثم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي بفعل تحسن الدخل والمستوى المعيشي للسكان.
- ✓ يعمل الاستثمار على تعظيم ثروة المستثمر، ويتحقق ذلك من خلال الأرباح وكلما كان الربح مضمون زاد الاستثمار، وأدى ذلك إلى إنعاشا لاقتصاد القومي وزيادة الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم توظيف المزيد من الأموال للحصول على مزيد من العوائد[3].
- ✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. ونظرا لأهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة والمنتج المتطور.
- ✓ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك أن العمل يتيح للعامل الحصول على دخل يستطيع العيش به من ناحية، والإنفاق على التعليم والثقافة من ناحية أخرى والتي تعتبر من الاحتياجات العليا للبشرية وهذا ما يساهم في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

[1]-إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2013، ص32.

[2]-. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، مصر ،2008، ص10.

[3]-إسماعيل الدباغ، مرجع سابق ذكره، ص- ص،32-34.

✓ ساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال صرف الحكومة للضرائب المترتبة عن المشاريع باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة [1].

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارومبادئه

إن الاستثمار عملية اقتصادية ترمي إلى توسيع النشاط الاقتصادي، كذلك يعد الاستثمار المحرك الرئيسي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام وتقسم إلى عدة أنواع والاستثمار يعتمد على مجموعة من البدائل يتم اختيار الأفضل منها.

أولا: أنواع الاستثمار

تتنوع الاستثمارات بحسب معيار تقسيمها وهي:

1-الاستثمار حسب جنسية المستثمر:

ونميز هنا نوعين من الاستثمارات هما:[2]

أ-الاستثمارات الوطنية: هي جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها المواطن وندا خل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصلي، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم واستثماراتهم في بلدان أخرى.

ب-استثمارات أجنبية مباشرة: يقوم بها الأجانب وتصنف إلى:

وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع قد يكون إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل: ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر:

-استثمار ثابت (مصانع، الآلات)

-استثمار في المخزون (مواد خام، منتجات نهائية)

-استثمارات عقارية.

-استثمارات أجنبية غير مباشرة (الاستثمار في الأوراق المالية) وتكون في شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال وعادة ما يكون قصير الأجل.

2-من حيث القائم بالاستثمار:

وينقسم الاستثمار من حيث القائم به إلى:[3]

---

[1]-مروان شموط، مرجع سابق ذكره، ص ص10-11.

[2]محمد نصر الدين الدرملي، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2018، ص345.

[3]عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996 -2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2007-2008، ص37.

أ-استثمار شخصي (فردي): وهو ما يقوم به شخص واحد، بحيث يمكن للفرد أن يستخدم ما يتاح إليه من موارد أو أموال في القيام باستثمارات مالية كشراء الأسهم أو السندات أو القيام بعمل استثمارات مادية كشراء الأسهم.

ب-استثمار مؤسسي: هو الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة سواء شركة أو هيئة، كما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، ويتوفر على أموال تفوق قدرة الشخص الواحد.

3-وفقا لأجال الاستثمار:

ويتكون من ثلاث استثمارات:[1]

أ-استثمارات قصيرة الأجل: تكون مدة التوظيف في الاستثمارات قصيرة الأجل لا تفوق السنة مثل أن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تفوق سنة أو أن يقوم بشراء أذونات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، وتهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية بالإضافة إلى تحقيق بعض العوائد، وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها بسرعة وسهولة تحولها إلى نقدية.

تكون مدة التوظيف في الاستثمارات قصيرة الأجل لا تفوق السنة مثل أن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تفوق سنة أو أن يقوم بشراء أذونات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، وتهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية بالإضافة إلى تحقيق بعض العوائد وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها بسرعة وسهولة تحولها إلى نقدية.

ب-استثمارات متوسطة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذه الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى 5 سنوات، كأن يقوم شخص بإيداع مبلغ مالي في المصرف لمدة5 سنوات، أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن 5 سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله بنفس المدة المذكورة.

ج-استثمارات طويلة الأجل: في هذا النوع من الاستثمارات قد تصل مدة التوظيف إلى 15سنة أو أكثر، كالقيام بتأسيس المشروعات، أو إيداع الأموال لدى البنك والاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم، ويكمن الهدف منها في تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

4-وفقا للعائد الناجم من هذه الاستثمارات:

وتنقسم وفقا للعائد إلى:[2]

أ-استثمارات ذات عائد ثابت: مثال ذلك أن يقوم المستثمر بالاكتتاب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات، والأسهم الممتازة وإيداع الأموال لدى البنك.

[1] محمد نصر الدين الدرملي، مرجع سابق ذكره، ص347.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق ذكره، ص37.

ب-استثمارات ذات عائد متقلب: هنا يكون العائد متغيرا من فترة إلى أخرى أو من مشروع لأخر، كأن يقوم المستثمر بالاكتتاب في أسهم عادية أو المتاجرة ببعض السلع والخدمات.

5_وفقا لنوعية الاستثمار:

يمكن التميز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لهذا المعيار وهي:

أ-استثمارات الاقتصادية: تهدف إلى إنتاج سلع أو خدمات تخصص للاستهلاك أو للاستثمار كالمشروعات الصناعية والزراعية والخدمية.

ب-استثمارات اجتماعية: تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، وهي موجهة للأنشطة الرياضية والثقافية والصحية والترفيهية ....

ج-استثمارات إدارية: تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع أو تنظم أداءه، وذلك كمرفق الأمن والمصالح الحكومية.

هـ-استثمار في الموارد البشرية: تقوم على التنمية البشرية، وتتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية وأنواع أخرى من التعليم، ويركز على الثروة البشرية.

6-حسب معيار التعدد وعدم التعدد:

يتكون الاستثمار حسب معيار التعدد من الأنواع التالية:[1]

أ-استثمار متعدد: ويطلق عليه أيضا مصطلح استثمار المحفظة وهنا يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية أو المالية في نفس الوقت

ب-استثمار غير متعدد(وحيد):وهو القيام بعملية استثمار واحد فقط مثل قيام شخص سواء كان طبيعي أو اعتباري بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي بغرض الاستثمار وهذا النوع من الاستثمار يعتبر غير متعدد أو وحيد حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل مثال ذلك عند قيام شخص بشراء سهما واحدا فقط للشركة ما أو عدد من أسهم الشركة.

7-من حيث الشكل (عيني _نقدي):

وينقسم الاستثمار من حيث الشكل إلى:[2]

[1] بن الضيف محمد عدنان، **الاستثمار في سوق الأوراق المالية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007-2008، ص8.

[2] محمد نصر الدين الدرملي، مرجع سابق ذكره،ص37.

أ-الاستثمار العيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها.

ب -الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.

ثانيا: مبادئ الاستثمار

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ وهي:[1]

1-مبدأ الاختيار:

إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليست لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الحاليين ممن لديهم خبرة في هذا المجال.

2-مبدأ المقارنة:

أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم مقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الأساسي لكل بديل والمقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

3-مبدأ الملائمة: يعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالته الاجتماعية، ويطبق هذا المبدأ على الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية والتي يكشفها التحليل الجوهري وهي:

-معدل العائد على الاستثمار.

-درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.

-مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

4-مبدأ التنويع:

حيث يلجا المستثمر لتوزيع استثماراته وذلك للحد من المخاطر الاستثمارية تجنب الخاطر غير النظامية.

المطلب الثالث: مجالات الاستثمار ومحدداته

يعتبر الاستثمار عنصرا مهما وأساسيا في أي اقتصاد كان، مهما اختلفت مجالاته وتعددت محدداته لإظهار حجم الاستثمار.

[1]-شقيري نوري موسى، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، الطبعة الأولى 2012، ص22.

أولا: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف المستثمر أمواله فيه بقصد الحصول على عائد ومن الأمثلة عليها مجال العقارات، مجال الصناعة، مجالا لزراعة... الخ[1]، كما يعبر عن الرقعة الاقتصادية التي يرغب المستثمر أن يستثمر أمواله فيها ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من خلال نوعان هما:

1-المعيار الجغرافي:

يمكن تبويب الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى: استثمارات محلية واستثمارات خارجية كما يلي[2]:

أ-الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية

ب-الاستثمارات خارجية: هي جميع القرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة وتتم هذه الاستثمارات بشكل مباشر او غير مباشر فلو قام مستثمر بشراء عقار في لندن بقصد المتاجرة أو قامة حكومة دولة ما بشراء حصة في شركة عالمية فان الاستثمار يكون استثمارا خارجيا مباشرا مثل شركة مرسيدس أما لو قام شخص بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار جزائرية تستثمر أموالها في بورصة نيويورك في هذه الحالة فإنه استثمار خارجيا غير مباشر بالنسبة للفرد المستثمر ومباشر بالنسبة لشركة الاستثمار.

2-المعيار النوعي:

تبوب مجالات الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية كما يلي[3]:

أ-الاستثمارات حقيقية: يعتبر الاستثمار حقيقيا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي والأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة أما السهم فهو أصل غير حقيقي(مالي) لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي وإنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد وعموما فان جميع الاستثمارات هي استثمارات حقيقية ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية، لذا يطلق عليها البعض مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية، كما يطلق عليها آخرون مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات.

ب -الاستثمارات مالية: هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى)عن طريق اقتنائها لفترة زمنية معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح

[1]-عبد الفتاح محمد احمد جاريش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2016، ص90.

[2]زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005، ص –ص،35-36.

[3]الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2018، ص-ص،13-14.

إضافية، ومن خصائص هذا النوع أنه لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كونه لا يمثل إنتاج مباشر ولا يؤدي إلى خلق عناصر إنتاج جديدة، باستثناء حالة الإصدار الأول للأسهم العادية والذي يعد إضافة جديدة للناتج الإجمالي ويؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال، كما يتميز هذا النوع من الاستثمار بخصائص أخرى تتمثل فيما يلي:

-التجانس الكبير في وحداتها.

-وجود أسواق متطورة منظمة تسهل التعامل بها.

-تعطي لمالكها حق المطالبة بالربح أو الفائدة وبما يستحق له عند موعد الاستحقاق في حالة السندات وعند التصفية في حالة الأسهم.

-ليس لها كيان مادي ملموس لذلك فهي لا تحتاج إلى مصاريف نقل او تخزين وصيانة.

-تتصف بدرجة عالية من المخاطرة بسبب تذبذب أسعارها.

ثانيا: محددات الاستثمار

هناك عوامل عديدة تحدد حجم الاستثمار منها اقتصادية وأخرى اقتصادية وتتحكم بمستواه ومن أهمها الأتي:

1- سعر الفائدة:

يمول المشروع استثماراته الجديدة إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق الموارد الذاتية وفي حال اعتماد المشروع على الاقتراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض الأموال المستخدمة في الاستثمار أما في حالة اعتماد المشروع على الموارد الذاتية في الاستثمار فسيمثل سعر الفائدة تكلفة الفرص البديلة أي سيمثل العائد الذي يضحي به المشروع في حالة استخدام موارده الذاتية في الاستثمار في أصل جديد بدلا من إيداع هذه الموارد في البنك وحصوله على فائدة مقابل ذلك لذا يسمى سعر الفائدة أحيانا تكلفة الاستثمار [1]

2-الكفاية الحدية لرأس المال :

وتعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي الغلات المتوقعة مساوية لثمن الأصل والعلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال برصيد رأس المال علاقة عكسية كما انه كلما ارتفاع الرصيد الرأسمالي كلما انخفضت الكفاية الحدية لرأس المال والعكس زيادة الرصيد الرأسمالي ستؤدي الى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال

[1] قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2014-2015، ص40.

حيث تعني زيادة الإنفاق الاستثماري زيادة الطلب على السلع الرأسمالية فترتفع أسعار هذه الأخيرة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد من هذه الأصول الرأسمالية [1]

3 -التوقعات:

إن عامل التوقع يتميز هو كذلك بأهميته من أجل اتخاذ القرار الصائب وقد تنقسم التوقعات إلى متفائلة ومتشائمة فعندما يسود الشعور بالتفاؤل لدى المستثمرين فإنها حتما تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار ويبنى هذا التفاؤل انطلاقا من الظروف المحيطة بالاستثمار كالظروف السياسية والاقتصادية في الحاضر وفي المستقبل والعكس فإن ساد الشعور بالتشاؤم لدى المستثمرين بشأن مستقبل أي استثمار فانه غالبا ما يؤجلون قراراتهم بالاستثمار أو يتنازلون عنه.[2]

4 -التكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا من العوامل الهامة التي ترتبط بالاستثمار فرجال الأعمال دائمي البحث عن طرق لزيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق تقليل التكاليف وزيادة الإنتاج وهذا يتطلب الأخذ بالطرق والوسائل التكنولوجية الحديثة حيث تعمل التكنولوجيا على خلق صناعات جديدة وتخفيض الصناعات القائمة و كذلك تعمل على خلق أسواق جديدة و توظيف العمال وتقديم منتجات جديدة مع استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج لإنتاج نفس الحجم من المنتجات كما أن الزيادة الكبيرة في الأرباح يتم تحقيقها من خلال البحوث والتطوير التي تعتبر دافعا هاما في تقديم الأساليب التكنولوجية الحديثة ومنه فالتكنولوجيا الحديثة لها تأثير كبير على تخفيض التكاليف ومن ثم زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح وتعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر على قرارات الاستثمار[3]

5-الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار:

إن وجود إطار قانوني وتشريعي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارية الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات أهمها:[4]

أ-وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية.

ب-وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم.

---

[1] دريد محمد احمد، مرجع سابق ذكره، ص29.

[2] نمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ،2008-2009، ص25.

[3] إسماعيل محمد الدباغ، مرجع سابق ذكره، ص116.

[4] أميرة حسب الله محمد **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص37.

ج-وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

6-الأرباح التي يحققها المشروع:

حيث تلعب الأرباح دورا كبيرا ليس فقط في تسديد تكاليف الإنتاج بما في ذلك الصيانة والاستبدال بالآلات الهالكة القديمة أو ما يعرف عن الاستثمار الإحلالي بل أيضا تؤدي زيادة الربح إلى التوسع في المشروع وتطويره من خلال تمويله للتوسعات الجديدة والأرباح أحد المحددات المهمة للاستثمار سواء على المستوى الجزئي أو الكلي فعلى المستوى الجزئي يعد الربح المتحقق للمشروع في مدة زمنية معينة مؤشرا مهما في تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع وارتفاعه يساهم في زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرار الاستثمار والعكس صحيح . وعلى المستوى الكلي يتأثر تيار الاستثمار بالربح إذ أن الربح على المستوى الكلي هو أحد مكونات الدخل القومي ومن المهم تحليليا الربط المباشر بين الاستثمار والدخل القومي[1]

7-الدخل:

إن قرار الاستثمار يتأثر بمستوى الدخل ففي حالة الازدهار وارتفاع الدخول تزداد المبيعات ويزداد الإنتاج والذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار، أما في حالة الكساد وانخفاض الدخول ستنخفض المبيعات وينخفض الإنتاج والذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار.[2]

[1] دريد محمد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص32.

[2] فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2012، ص20.

المبحث الثاني: عموميات حول مناخ الاستثمار

قبل أن ينوي المستثمرون الأجانب التوطن أو الاستثمار في الخارج، فإنهم يقومون بفحص الشروط العامة للمناخ السياسي والاقتصادي والإداري في البلدان المضيفة والمتمثلة في الاستقرار السياسي معدل النمو الاقتصادي، والمناخ الاجتماعي وإمكانية السوق المالي، التشريعات الاقتصادية والاجتماعية، وقوانين الاستثمار، مراقبة الصرف، الضرائب وتوزيع الأرباح ورأس المال، وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء.

أولا: تعريف مناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار بحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه:" مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأمنية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تأثر وتتأثر ببعضها البعض وتشكل بدورها مناخ الاستثمار الذي يؤثر هو بدوره بطريقة ايجابية أو سلبية على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له"[1].

ويمكن تعريفه بناء على تقرير البنك الدولي عن التنمية بأنه:" مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمار بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال".

كما يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، و التي تحدد الفرص و الحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج و خلق فرص عمل و توسيع نطاق أعمالها، و يعتبر مفهوم مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة و هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية، و بشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب بأمرين هامين هما الأول إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي و يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين ، و الثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة و العائد و يرتبط بفكرة المخاطرة[2].

---

[1] محمد نصر الدين الدرملي، مرجع سابق ذكره، ص346.

[2] - حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، **الامتيازات ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر،2007، ص2,

وبناء على هذه التعاريف، يمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المشكلة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار والمحددة للفرص الاستثمارية داخل البلد. والتي تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمارات من وإلى الدولة.

ثانيا: خصائص مناخ الاستثمار:

يتميز مناخ الاستثمار بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي[1]:

- يعتبر مقياس شامل للنمو في منطقة معينة (مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا)، فهو يؤثر على نمو العمالة والأعمال التجارية بها.

-يرتبط مناخ الاستثمار ارتباطا وثيقا بالآفاق الاقتصادية العامة لمنطقة معينة.

- يؤثر على النمو الاقتصادي داخل الدولة عن طريق علاقة تبادلية.

- يعتبر مناخ الاستثمار بمثابة أصل غير ملموس يتمثل في رصيد ثمين من الحقوق والامتيازات المطورة داخل دولة معينة كسمعة الدولة مثلا.

المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري:

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات أهمها ما يلي:[2]

أولا: المناخ السياسي والأمني

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري حيث أن عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

-النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو ديكتاتوريا

-درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وموقف الأحزاب من الاستثمارات الأجنبية.

- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية

[1] - بضياف عبد المالك، براهمية آمال، **تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بضياف، المسيلة، العدد 02، 2019، ص787.

[2]-د منصوري الزين، مرجع سبق ذكره ص -ص، 91-93.

ثانيا: المناخ الاقتصادي

إن وجود بيئة اقتصادية مربحة بالاستثمار وتمتعها بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة حيث تعطي انطباعات جيدة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويمكن أن نوجز أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الاتي:

-مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد ومقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

-مقدار استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية وكذلك كفاءة سوق المال داخل الدولة

-درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس مال المستثمر وكذلك درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

-مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات

ثالثا: المناخ الثقافي والاجتماعي

ويشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:

ا-دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.

ب-درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع بنشاط الشركات الأجنبية.

ج-دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.

د-درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

المطلب الثالث: مبادئ المناخ الاستثماري ومحدداته

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة من المبادئ والمحددات المتمثلة فيما يلي:[1]

أولا: مبادئ المناخ الاستثماري

يتطلب المناخ الاستثماري عدة شروط وهي:

[1] حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص2.

1-مبدأ الشفافية والتناسق:

يتطلب تقنين نظام أو شبكة للمعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يسمى بقانون الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تشرف على مهام ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التميز.

2 –مبدأ الحركية:

ويتعلق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين هما مبدأ تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى أسواق العملات الأجنبية.

3-مبدأ الاستقرار:

ويقصد به ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام الترقية من جهة أخرى.

ثانيا: محددات مناخ الاستثمار

يمكن تقسيم أهم محددات مناخ الاستثمار إلى قسمين القسم الأول يتعلق بالمحددات الاقتصادية والقسم الثاني يتعلق بالمحددات السياسية والقانونية للبيئة الاستثمارية.

1- المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

تتمثل أهم محددات مناخ الاستثمار فيما يلي:

أ-أسعار الصرف: إن تذبذبات أسعار الصرف قد تؤدي إلى حدوث مخاطر اقتصادية فعلى المستوى الكلي قد تكون أحد أسباب التضخم، وعلى المستوى الجزئي قد تؤدي إلى ضياع مكاسب المشروع الاستثماري مما يؤثر على استمراريته في الأسواق المحلية والأجنبية كما تؤثر أسعار الصرف في تقييم المشاريع للمستثمر الأجنبي بسبب تأثيرها بصورة كبيرة ومباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج، كاليد العاملة ورأس المال وغيرها، وذلك بالزيادة أو النقصان وبالتالي تقدير القيمة الحقيقية للأرباح وحجم ثروات المستثمر الأجنبي مما يدفع المستثمر للعدول عن قراره في الاستثمار داخل الدولة التي لا تتميز فيها أسعار الصرف بالاستقرار [1].

كما أن وجود سعر صرف حقيقي من شأنه أن يقلل من مخاطر عدم التأكد وهذا الأمر له تأثير سلبي على قرارات المستثمرين المحليين أو الأجانب [2].

[1] سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر ،2015- 2016، ص64.

[2] عبد الحليم صالح، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الادخار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2019، ص44.

ب-مستويات التضخم أو الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة: للتضخم دور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين حيث تتسم بالتشاؤم والحذر وهذا بدوره سينعكس على النشاط الاقتصادي بنتائج عكسية سواء على صعيد الاستثمارات المحلية والأجنبية، ذلك لكونه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية ورفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى، وغالبا ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية والذي يساهم في خلق بيئة أعمال غير مواتية .[1]

ح-حجم السوق: ويمكن التعبير عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، فارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي له أثر إيجابي في تدفقات الاستثمارات، حيث يعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطن والذي يعبر عنه بمؤشري الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فمعدلات النمو المرتفعة تتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق العوائد وتنفيذ المزيد من المشاريع الاستثمارية لتغطية الأسواق خارجية.

و-الحو افز المقدمة في الدول المضيفة: تعتبر العنصر الأهم والأداة الاستراتيجية التي تستغلها الحكومات بنسبة كبيرة مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار، حيث تمثل هذه الحوافز ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم لشركات بعينها أو لأنواع من الشركات.

وتتضمن هذه الحوافز إجراءات وترتيبات تصمم أساسا لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة تدفقها، أو لزيادة معدل العائد من هذه الاستثمارات أو لتخفيض وإعادة توزيع تكاليفه أو مخاطرة [2].

2- المحددات السياسية والقانونية:

من أهم هذه المتغيرات السياسية والقانونية نجد:

أ-الاستقرار السياسي: يلعب دورا هاما في توفير لبيئة الاستثمارية الملائمة من جهة وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، حيث أن أكثر المخاطر التي تواجهها الاستثمارات هو إلغاء العقود المبرمة لأسباب سياسية ومصادرة الحكومة للمشاريع وذلك من خلال الاستيلاء عليها من دون أي تعويضات أو القيام بتأمينها، ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي التغير المستمر في الحكومات بالإضافة إلى الاضطرابات الداخلية المسلحة والتي تعتبر بداية للتغيير السياسي[3].

ب-الإطار القانوني: تعد الحماية القانونية أهم العوامل المشجعة للاستثمار وذلك من خلال التعامل مع المستثمرين على أساس أسس واضحة ملمة بمختلف جوانب الاستثمار بداية بطرق استقطابه مرورا بمعاملته وحمايته، وأخيرا بتصفيته.

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الاجنبي المباشر**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ،2005، ص -ص،70-71.

[2]- عبد الرزاق حمد الحسين الجبوري، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص72_73.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص70.

ج-الإطار الإداري: يعد من العوامل المهمة في لخلق بيئة استثمارية ملائمة ومن أهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على سير العملية الإدارية بشكل يقلل من الوقت المطلوب للحصول على التراخيص لإنشاء المشروع الاستثماري، وذلك من خلال تخفيض أو القضاء على مستويات البطالة[1]

[1] صياد شاهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر ،2012_2013، ص15.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري وحو افزه

تعتبر المؤشرات الاقتصادية للمناخ الاستثماري أهم المعايير التي يتم من خلالها دراسة البيئة في بلد ما، ومعرفة مستوى حسن أو رداءة هذا المناخ، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات الدولية، ومن ثم تأثير مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد ما، ويمكن تقييم مناخ الاستثمار بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات حيث هناك نوعان من مؤشرات عامة وخاصة.

المطلب الأول: المؤشرات العامة لتقييم المناخ الاستثماري

إن هذه المؤشرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمار فارتفاع معدل النمو وانخفاض معدل التضخم واستقرار ووضوح السياسة الضريبية وغير ذلك من المؤشرات التي لها تأثير كبير على زيادة تدفق الاستثمار، وفيما يلي نذكر بعض هذه المؤشرات وأكثرها أهمية:[1]

أولا: معدل النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي أو الناتج المحلى أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه في المجتمع، فمعدل النمو لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلى بل يجب أن يترتب عليه زيادة في الدخل الفرد الحقيق، أي أن يكون أكبر من معدل من معدل نمو السكان، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل

إن النمو الاقتصادي يعني زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي ،فالدخل النقدي يشير إلى الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلا فترة زمنية معينة عادة تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها ،أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستو ى المعيشة الفرد ،إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم

ويعتبر معدل النمو من المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة والتي يستدل بها على مدى تحسن أو تراجع مناخ الاستثمار داخل الدولة، فارتفاعه مع توفر العناصر الأخرى قد يكون بمثابة دلالة للمستثمر على أن اقتصاد تلك الدولة في حالة رواج وازدهار ويمكن الاستثمار فيه.

[1]-سحنون فاروق، قياس **أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص-ص،86-89.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموعة القيمة النقدية (السوقية)لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة تكون سنة، كما يمكن أن نقول بأنه تقييم جميع المنتجات التي تنتج داخل الحدود الجغرافية بأسعار السوق ثم تجمع هذه القيم معا حيث تركز على قيمة السلع والخدمات النهائية

ويحسب الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة عن طريق مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في تلك السنة بأسعارها في نفس السنة.

ثالثا: معدل التضخم:

تعتبر طاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار، من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، فيتدنى الادخار مؤديا هو الأخر إلى تدني مستوى الاستثمار و فساد المناخ الاستثماري وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل ،حيث تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وهو ما يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري.[1]

رابعا: معدل البطالة:

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل أو يمكن تعريفها بمقدار الفرق بين حجم العروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتبر من المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة والي يستدل بها على مدى تحسن أو تراجع مناخ الاستثمار داخل الدولة، فارتفاعها يؤدي إلى معانة الاقتصاد داخل الدولة ككل وهذا يؤدي بدوره إلى عدم وجود مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.[2]

خامسا: البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية المتقدمة المتمثلة في الطرق المعبدة، والجسور، والموانئ وخطوط النقل والتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء التحسينات والإنشاءات فيها، ومن الأساسيات التي يرتكز عليها الدول في استقطاب الاستثمار وتحريك عجلة الإنتاج وخلق فرص العمل التي تحقق معدلات النمو.

---

[1] محجوبي حمزة، مهوبي فطيمة، **دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة (1970-2016)**، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد38، أوت2019، ص261.

[2] البشير عبد الكريم، دلالات **معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 06، 2009، ص182.

يرتبط مناخ الاستثمار بقدرة الدول على استقطاب المستثمرين الأجانب بما يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم في تمويل استثمارات القطاعات الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية. وتتكون البنية التحتية من: [1]

1-الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (كنسبة من السكان)

2-النقل الجوي والشحن والوصول إلى الوقود النظيف.

3-جودة البنية التحتية للموانئ والطرق والمطارات.

4-اشتركات الهاتف الخلوي (لكل 100شخص).

المطلب الثاني: المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

هناك العديد من المؤشرات العالمية لتقييم المناخ الاستثماري لدولة ما أهمها:

أولا: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يعتبر من المؤشرات العالمية التي يقوم عليها التقييم لمناخ الاستثمار.

1-تعريف المؤشر:

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال عن سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ 2004، والذي يهدف إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم[2]، فهو يدرس مدى تأثير اللوائح والأنظمة والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، مع التركيز على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة لقياس الأنظمة المطبقة عليها على مدى دورة حياتها.[3]

3-مكونات المؤشر: يلتقط "ممارسة أنشطة الأعمال" عدة أبعاد مهمة من البيئة التنظيمية التي تؤثر على الشركات المحلية. يوفر مؤشرات كمية حول اللوائح التنظيمية لبدء الأعمال التجارية، والتعامل مع تصاريح البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين من الأقليات، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وحل حالات الإعسار يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضًا جوانب توظيف العمال والتعاقد مع الحكومة (المشتريات العامة).، ويمكن توضيح هذه المؤشرات فيما يلي[4]:

---

[1] صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ضبي، الإمارات المتحدة، العدد الثالث،2019، ص.34

[2] كرامة مروة، رايس حدة، **دراسة تحليلية تقييمية لوضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2018**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد05، العدد1، 2018، ص215.

[3] World bank group, about us,2022, website : http://www.doing business.org ,consulted :25-05-2022

[4] -World Bank group ،**Camparing business regulation in 190ecoonomis** ،doing business2020 ،Washington , usa , 2020،p-p18-19.

أ-بدء النشاط التجاري: الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء شركة ذات مسؤولية محدودة للرجال والنساء.

ب-استخراج تراخيص البناء: الإجراءات والوقت والتكلفة لإتمام جميع الإجراءات الشكلية لبناء مستودع ومراقبة الجودة والسلامة آليات في نظام تراخيص البناء.

ج-الحصول على الكهرباء: الإجراءات والوقت والتكلفة للاتصال بالشبكة الكهربائية؛ موثوقية إمدادات الكهرباء والشفافية التعريفات.

د-تسجيل الملكية: الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الملكية ونوعية نظام إدارة الأراضي للرجال والنساء.

ه-الحصول على الائتمان: قوانين الضمانات المنقولة وأنظمة المعلومات الائتمانية.

و-حماية المستثمرين الأقلية: حقوق مساهمي الأقلية في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفي حوكمة الشركات

ز-دفع الضرائب: المدفوعات والوقت، وإجمالي معدل الضريبة والمساهمة لشركة ما للامتثال لجميع اللوائح الضريبية بالإضافة إلى ما بعد التقديم العمليات.

ح-التجارة عبر الحدود: الوقت والتكلفة لتصدير المنتج ذي الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات.

ط-إنفاذ العقود: الوقت والتكلفة لحل النزاع التجاري وجودة الإجراءات القضائية للرجال والنساء.

ك-حل الإعسار: الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد للإعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار.

تشغيل العمال: المرونة في تنظيم العمل.

ل-التعاقد مع الحكومة: الإجراءات ووقت المشاركة والفوز بعقد الأشغال من خلال المشتريات العامة.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس درجات الحرية التي يتمتع بها الاقتصاد

1-تعريف المؤشر:

يصدر المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ عام 1995 لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثيره على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.[1]

ويصنف المؤشر الدول في الفئات التالية :[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت،2002، ص99.

[2] The heritag foundation, ,index of economic freedom,washington,usa,2021,p32

80 فما فوق: حرة.

70إلى 79.9: حرة في الغالب.

60إلى 69.9: حرة إلى حد ما.

50إلى 59.9: غير حرة إلى حد ما.

أقل من 50: غير حرة أو مقموعة.

2- فوائد المؤشر:

يوثق مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، حيث ترتبط مثل الحرية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالمجتمعات الأكثر صحة، والبيئات النظيفة، وزيادة نصيب الفرد من الثروة، والتنمية البشرية، والديمقراطية، والقضاء على الفقر، يعد مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مفيدة لمجموعة متنوعة من الجماهير، بما في ذلك الأكاديميين وصانعي السياسات والصحفيين والطلاب والمدرسين والعاملين في مجال الأعمال والتمويل. يعد المؤشر أداة موضوعية ممتازة لتحليل 184 اقتصادًا في جميع أنحاء العالم، وتعتبر تقييم كل دولة مصدرًا لتحليل متعمق للتطورات السياسية والاقتصادية للبلد. توفر الحريات الاقتصادية الـ 12 والبيانات التاريخية المصاحبة لها مجموعة شاملة من المبادئ والحقائق لأولئك الذين يرغبون في فهم أساسيات النمو الاقتصادي والازدهار.[1]

3-مكونات المؤشر:

يقيس الحرية الاقتصادية بناءً على 12عامل كمي ونوعي، مجمعة في أربع فئات أو ركائز عريضة للحرية الاقتصادية وهي:

-سيادة القانون: حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، فعالية القضاء.

-حجم الحكومة: الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية.

-الكفاءة التنظيمية: حرية العمل، حرية الأعمال، الحرية النقدية.

-الأسواق المفتوحة: حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية.

يتم تصنيف كل من الحريات الاقتصادية الاثني عشر ضمن هذه الفئات على مقياس من 0 إلى 100. يتم اشتقاق الدرجة الإجمالية لأي بلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل منها .

ثالثا: مؤشر التنافسية العالمي:

[1]The heritag foundation , website :https://www.heritage.org , consulted : 2022/05/20

يصدر تقرير التنافسية العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي لرجال الأعمال المعروف بدافوس مقره سويسرا.

1- تعريف المؤشر:

يقيس مؤشر التنافسية العالمي القدرة التنافسية ل141 دولة منذ سنة 1979 ، ويقوم هذا المؤشر على أساس تقييم العوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية و القدرة التنافسية للبلد التي تعبر عن مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في أي بلد، التي تؤدي بدورها إلى رفع مستوى المعيشة وتخلق الموارد اللازمة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

2- مكونات المؤشر:

يقيس المؤشر العام درجة التنافسية من خلال 12 محورا تم تجميعهم إلى 4فئات، ويظم استقرار الاقتصاد الكلي وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوق المنتجات، البنية التحتية، المؤسسات، حجم السوق، والنظام المالي ديناميكية الأعمال، القدرة الابتكارية، سوق العمل والتعليم والمهارات، الصحة، وتضم تلك المحاور 103 مؤشرات فرعية ويعتمد المؤشر بنسبة 70% من وزن تلك المؤشرات على بيانات إحصائية وبنسبة 30% على الاستبيانات.[1]

يتكون المؤشر من المحاور الرئيسية التالية:

-**البيئة التمكينية:** تتكون من: المؤسسات، البنية التحتية، اعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال، استقرار الاقتصاد الكلي.

-**رأس المال البشري:** يتكون من: الصحة، المهارات.

-**الأسواق:** تتكون من: سوق السلع، سوق العمل، النظام المالي، حجم السوق.

-**النظام البيئي للابتكار**: ديناميكية الأعمال، القدرة على الابتكار.

رابعا: مؤشر المخاطر القطرية:

يقيس المؤشر قدرة الدول على السداد في المدى المتوسط والبعيد.

1- تعريف المؤشر:

تصدره الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية " كوفاس"، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي، وبالأوضاع الاقتصادية والسياسية وتصنف الدول وفق هذا المؤشر إلى مجموعتين أساسيتين مجوعة الدرجة الاستثمارية ومجموعة درجة المضاربة[2].

2 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2021، ص24.

[2]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية2005، الكويت، 2005، ص67.

وبحسب هذا المؤشر تصنف الدول إلى:[1]

A1 : النظرة الاقتصادية الكلية والمالية جيدة جدا ،سياق سياسي مستقر مناخ الأعمال ذو نوعية جيدة ،تؤثر هذه البيئة بشكل إيجابي على سلوك الدفع على الشركة ،احتمالية التخلف عن السداد منخفضة جدا.

A2 : النظرة الاقتصادية الكلية والمالية جيدة ،سياق سياسي مستقر بشكل عام ،مناخ أعمال جيد بشكل عام.

A3 : توقعات أقل مواتاة أو متقلبة للاقتصاد الكلى والتوقعات المالية، لا يزال سياق سياسي مستقر ،قد يكون مناخ الأعمال بعض أوجه القصور ،متوسط احتمالية التخلف عن السداد مرض.

A4 : يمكن أن تتسم الأفاق الاقتصادية والمالية ببعض الضعف ،يمكن للسياق السياسي أن يعاني من بعض التوتر ،قد يعاني مناخ الأعمال من أوجه قصور كبيرة ،متوسط احتمالية التخلف عن السداد معقول.

B: توقعات اقتصادية ومالية غير مؤكدة ،قد يعاني السياق السياسي من توترات شديدة مناخ الأعمال قد يعاني من أوجه قصور كبيرة ،متوسط احتمالية تعثر الشركة مرتفع جدا.

C: الأفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية، يمكن أن يكون السياق السياسي غير مستقر ،مناخ الأعمال له أوجه قصور كبيرة ، متوسط احتمالية تعثر الشركة مرتفع.

D : الأفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية السياق السياسي غير مستقر للغاية ،مناخ الأعمال صعب جدا ،متوسط احتمالية تعثر الشركة مرتفع للغاية.

E: الأفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية ،السياق السياسي غير مستقر للغاية ،مناخ مؤسسي وتجاري شديد الصعوبة ،متوسط احتمالية تعثر الشركة مرتفع للغاية.

2- مكونات المؤشر:

يتكون المؤشر من مجموعة من المؤشرات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

- استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية

- المخاطر المالية للدولة

-المخاطر السياسية

-مخاطر بيئة الأعمال

- متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها.

[1] COFACE ،COFACE country and sector risks handbook , champagne priting, France, 2021, p 07.

خامسا: دليل التنمية البشرية:

يهدف إلى قياس مستوى تطور التنمية البشرية داخل مجموعة من الدول

1- تعريف المؤشر:

يصدر من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1990، من أجل قياس مستوى التنمية وهو دليل مركب يركز على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية.

يمنح هذا المؤشر نقطة محسورة من 0إلى 1وتقسم من ناحية التنمية البشرية إلى 4مجموعات هي:

1-تنمية بشرية مرتفعة جدامن0.8إلى أكثر.

2-تنمية بشريةمرتفعةمن0.7 إلى0.799.

3-تنمية بشرية متوسطة من 0.55إلى 0.699.

4-تنمية بشرية منخفضة من 0.55أو أقل.

2- مكونات المؤشر:

يتكون دليل التنمية البشرية من ثلاث أبعاد رئيسية وهي[1]:

- القدرة على عيش حياة مديدة وصحية وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.

- القدرة على اكتساب المعرفة وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة.

- القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق وتقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

المطلب الثالث: حو افزومعوقات المناخ الاستثماري.

تقدم الدول حوافز كثيرة من أجل الارتقاء بمناخها الاستثماري وذلك أن هناك جملة من المعوقات التي تسمم مناخها وتطرد الاستثمارات المحتملة

أولا: حو افز المناخ الاستثماري:

هناك العديد من الحوافز التي من شأنها تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي واستدامته نعرضها فيما يلي:[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018**، نيويورك، الو .م. أ،2018، ص1.

[2]- حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره، ص3.

- وجود سياسات اقتصادية كلية مستقرة ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتحكم في التضخم ووضع برامج مدروسة على أساس عملية ميدانية
- حجم السوق واحتمالات النمو فكبر حجم السوق يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي وارتفاع معدل نمو الناتج يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي
- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار فلا بد من وجود قانون موحد للاستثمار واضح ومستقر وشفاف لا يتعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، ويقدم ضمانات كفيلة لحماية المستثمر، ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات حل النزاعات.
- بنية تحتية مناسبة تتمثل في توفير شبكة الطرقات والمواصلات وتوفير شبكة الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وتطوير مؤسسات المناولة
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية لتطور التكنولوجي ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير.
- الحوافز المالية والتمويلية وتتمثل في الحوافز الضريبية الإعفاءات وإنشاء المناطق الحرة وكذلك تقديم الإعانات الحكومية لتغطية رأس المال وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم بالإضافة إلى تسهيل تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.

وهناك حوافز أخرى: تمنح وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها مثل:[1]

-السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

-عدم فرض قيود على التملك الكلي أو جزئي للمشروعات الاستثمارية

-تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.

- تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي الخاصة بالاستثمارات.

- تحويل الديون إلى مساهمات لتعويض الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد الكلي.

وتقوم بمنح هذا الحافز الدول التي تعاني من وطأة المديونية وله دور مزدوج فهو من جهة يعمل على التخفيف من حدة المديونية ومن جهة أخرى يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: معوقات مناخ الاستثمار

[1]-بن داوية وهيبة، **و اقع و أفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص118.

يمكن تحديدها فيما يلي:[1]

1-عدم استقرار الاقتصاد الكلي: يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي بين هذه المغيرات سعر الفائدة، سعر الصرف، واستقرار السياسات المالية والنقدية ومستويات البطالة والتضخم.

2-تقييد حركة انتقال رؤوس الأموال: ويؤدي إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار.

3-صعوبة الحصول غلى الائتمان: تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح ن ومنه التأثير على قرارات الاستثمار الخاص والذي يتطلب الحصول على الائتمان في أي مراحله سواء التأسيس أو التشغيل.

4-انخفاض كفاءة البنية الأساسية: تؤثر كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار كأسعار النقل والتوزيع ومن ثم العائد المتوقع من الاستثمار.

5-غموض الهيكل الضريبي: هذا يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الخاضع له، فضلا على ارتفاع ضريبة الشركات.

6-انخفاض كفاءة العمالة: وتعتبر أهم معوقات الاستثمار وهو ما يفسر عدم قدرة الدول التي تفتقر إلى مستويات تعليمية وتدريبية ملائمة علة جذب الاستثمارات، حتى مع تدني مستوى الأجور في تلك الدول.

7-تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار: ويؤدي إلى غياب الشفافية والوضوح أمام المستثمر بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية والمتعلقة بالمنافسة والاحتكار.

8-عدم الانفتاح الاقتصادي: ويؤدي إلى انخفاض القدرة التصديرية نتيجة عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات الدول المستثمر فيها بالإضافة إلى تقليص الفرص الوصول إلى مدخلات الإنتاج المستخدمة في الاستثمار.

[1]-زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد07، 2012، ص_ص،211-212.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الاستثمار عامل مهم ومحرك أساسي في تسيير عجلة النشاط الاقتصادي وأحد الأركان الأساسية ذات الضرورة الحيوية حيث من أهميته زيادة الإنتاجية وتعظيم ثروة المستثمر كما يحتوي على مجالات ومحددات يقوم عليها بالإضافة إلى مبادئ تسمح للمستثمر بالاختيار بين البدائل المتاحة.

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة أساسية على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في البلد، والتي تؤثر في بدورها بشكل ايجابي أو سلبي على قرارات المستثمرين، فاستقطاب الاستثمارات الأجنبية مرهون بمدى نجاح البيئة الاستثمارية رغم ما تقدمه الدول وخاصة النامية من حوافز لزيادة الاستثمارات ويتم ذلك عبر مؤشرات عامة وخاصة تقوم على التحليل السليم لمناخ الاستثمار من خلال المعرفة الجيدة بالمتغيرات المؤثرة فيه والتي تتحكم بدورها في قرار الاستثمار.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

فرضت التحولات الاقتصادية العالمية وبروز توجهات جديدة على جميع الأصعدة أو ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، على مختلف الدول تبني نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجهت إليها اليوم كل الاهتمامات والأنظار باعتبارها أداة استراتيجية لتحقيق التنمية وهذا راجع إلى ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرونة والقدرة على مواكبة مختلف التغيرات بشكل سريع وهذا بالإضافة إلى كونها غير مكلفة وقدرتها على الإبداع والابتكار.

وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقيتها.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في دعم ترقية المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة هي النواة الرئيسية في أي اقتصاد، نظرا للدور الذي الفعال الذي تلعبه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مصطلح المؤسسة بسيط، ولم يحدد بشكل قاطع حتى الآن فلا يزال هذا المصطلح يخضع للمزيد من الاجتهادات وخير دليل على ذلك هو كثرة التعريفات المعطاة للمؤسسة وكذا تصنيفها إلا إنه من خلال الدراسات العديدة فقد تم تحديد عدة مفاهيم للمؤسسة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يثير مفهوم المؤسسات الصغيرة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، فليس هناك تعريف موحد لها وذلك لأن الحكم على المشروع بكونه صغيرا أو متوسطا أو كبيرا تحكمه عدة ضوابط ومعايير، ويتعين أن تؤخذ بالاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة الخارجية وتطور المجتمع وأعرافه وتقاليده.

1-معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد العديد من المعايير المتبعة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تقسيمها إلى:

أ-المعايير الكمية: من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد[1]:

- ✓ **معيار العمالة:** يعد هذا المعيار أحد المعايير الأساسية والأكثر استخداما لتحديد حجم المؤسسات، ولكن يختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى، ومن تصنيف إلى آخر، ومن قطاع لآخر داخل الاقتصاد الوطني فإذا ما نظرنا إلى دول المجموعة الأوروبية واعتمادا على هذا المعيار تصنف المؤسسات إلى:

-المؤسسات الصغيرة: وتصنف تحت هذه الفئة جميع المؤسسات التي يعمل بها أقل من 100 عامل.

-المؤسسات المتوسطة: وتصنف تحت هذه الفئة جميع المؤسسات التي يعمل بها ما بين 100 إلى 499 عامل.

-المؤسسات الكبيرة: وتصنف تحت هذه الفئة جميع المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 500 عامل.

- ✓ **معيار رأس المال:** نظرا لأن رأس المال يمثل عنصرا حاكما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسات سواء بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت أو فيما يتعلق بالآلات والمعدات والفنون الإنتاجية المستخدمة، لذا فإن معيار رأس المال من المعايير الأساسية للتمييز حجم المؤسسات، ولكن يختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال حددت جمهورية كوريا

[1] محمد الصيرفي، **البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى،2009، ص-ص،21-24.

المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي لا يزيد رأسمالها عن 100 ألف دولار، في حين حددت باكستان بأنها تلك التي لا يزيد رأسمالها عن 50 ألف دولار، وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهومها للمؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي لا تتجاوز رأسمالها 200 ألف دينار كويتي.

ب-المعايير النوعية: ومن ضمن هذه المعايير ما يلي[1]:

- ✓ **قيمة المبيعات**: هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي قياسه ونوعي في مدلوله، ذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج، وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقات مباشرة بالزبائن.
- ✓ **المعيار القانوني**: يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تؤخذ هذه المؤسسات شكل المشاريع العائلية والشركات التضامنية وشركات التوصية بالسهم.
- ✓ **معيار الإدارة** (التنظيم): وتصنف المؤسسة حسب هذا المعيار إلى صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.

-قلة عدد مالكي رأس المال.

-ضيق نطاق العمل.

- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

-تحمل الطابع الشخصي.

- ✓ **معيار الاستقلالية**: أي تكون مستقلة بمعنى تملك على الأقل 50% من رأس مالها.
- ✓ **المعيار التكنولوجي**: وفق هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

2-تعاريف بعض الدول والهيئات:

هناك عدة تعاريف متعددة ومتنوعة وضعت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل هيئات دولية ودول نتناول أهمها فيما يلي:

[1] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص-ص،15-16.

أ-تعاريف بعض الهيئات: من بينها:

- ✓ تعريف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا وتعتبر مؤسسة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهناك العديد من الدول التي تستخدم هذا المعيار ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة الصغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500عامل، في السويد لغاية 200عامل، في كندا وأستراليا لغاية 99عامل، في حين أنها في الدنمارك هي المؤسسات التي توظف لغاية 50 عاملا[1].
- ✓ تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الاونكتاد "يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حجم العمالة حيث يعرف المؤسسة الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من 20إلى 100 عامل فأقل ويعرف المؤسسة المتوسطة بأنها ما زادت عن 100إلى 500 عامل [2].

ب-تعاريف بعض الدول: من بينها ما يلي:

- ✓ **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** عرفت الو م أ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال وبذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسات الصغيرة كما يلي[3]:

-المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

- ✓ **تعريف الإتحاد الأوروبي:** يعرف الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من 10 أجراء، أو التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين اورو، أو تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز حجم إنتاجها السنوي 40 مليون اورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو[4].

---

[1] ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ، **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية** ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2012، ص -ص ،14-15.

[2] ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ، مرجع سابق ذكره، ص -ص ، 14-15.

[3] عثمان لخلف، **مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر المجلد 8، العدد2، 2004، ص133.

[4] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص-ص،21-22.

- ✓ **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** اعتمدت اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الأساسي لسنة 1963 على معياري رأس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فهو كالنحو التالي:

-بالنسبة للمؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع، رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون وعدد عمال لا يفوق 300 عامل.

-بالنسبة للتجارة بالجملة، رأس المال لا يفوق 30 مليون ين ياباني وعدد العمال أقل من 100 عامل.

-بالنسبة للتجارة بالتجزئة والخدمات، رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال أقل من 50 عامل.

- ✓ **تعريف الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.: حسب القانون رقم 17-02 الصادر في سنة 2017 في المادة 05 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرفها بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتشغل ما بين 1 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استيفائها لمعيار الاستقلالية.[1]

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص أو المميزات أهمها:

1_الحجم :

تمثل ميزة هامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذا يرتبط بقدرتها على الفهم المتعمق والواسع لطبيعة السوق وكذا الزبائن والمنافسين، ففي أحيان عديدة تجد هذه المنظمات نفسها في سوق محدود وغير جذاب للمؤسسات الأخرى لاسيما الكبيرة منها من الدخول فيه. إن المؤسسات التي ارتضت البقاء في هذا الحجم اختياريا رغم إمكانية الكبر وتوفر القدرة التنافسية هي مؤسسات تحاول جعل الحجم خاصية تفرد وميزة تدخل من خلالها حلبة المنافسة سواء مع المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة العملاقة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم المطابقة بين السلوك الاستراتيجي الذي تعتمده مع الحجم الذي تتبناه قد يوقعها في عواقب غير محسوبة فقد تنمو المؤسسات بسرعة لتجد نفسها أمام مشكلة تمويل هذا النمو أو فقدان السيطرة والتوجه الصحيح.[2]

---

[1] بهلولي نور الهدى، **مدى ملائمة المعيار IFRS FOR SMEs للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر** ، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ، برج بوعريريج ،الجزائر، المجلد 16،العدد1، 2021،ص- ص ،375-376.

[2] طاهر محسن منصر الغالبي، **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2009، ص_ص،26_27.

2_ سهولة التكوين:

إن المؤسسات الصغيرة يسهل إيجادها من الناحية القانونية و الفعلية و هذا الأمر نجده متجسدا في أغلب الدول و قوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال و الأنشطة التجارية و الخدمية ، إن متطلبات التكوين تتسم بالبساطة و الوضوح و السهولة و التحديد فيكفي أن يكون الحافز الفردي أو الجماعي الصغير وراء نشأة هذه المؤسسات الصغيرة لتصبح لاحقا شركات و مؤسسات متوسطة الحجم ، و هذا الأمر بدوره يعتبر حافزا لإمكانية قيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين فالأمر لا يحتاج إلى مجهودات كمن الدراسات أو الوثائق أو ثقافة خاصة لدى المؤسسين أو إمكانيات كبيرة ، و سهولة الإجراءات القانونية و الرسمية[1] .

3_ الجمع بين الإدارة والملكية:

إذ أن مالك المشروع أو ملاكه عادة ما يكون هو مدير المشروع، والتمتع بالاستقلالية في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تفوق أربعة عشر ساعة يوميا، بالإضافة إلى كون الموظفين ينتمون إلى نفس العائلة[2].

4_مرونة التنظيم:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك لقدرتها على التكيف مع محيطها بشكل أسرع، بالإضافة إلى أنها تقوم على أساس الإنتاج بكميات قليلة بناءا على الطلب، وبذلك فهي تعد تكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة[3].

5_التدقيق في الإبداع والابتكار:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على الإبداع والابتكار، وهذا راجع إلى الإنتاج بكميات قليلة مما يستدعي عليها إدخال تعديلات على المنتجات بإدخال بعض الاختراعات والابتكارات من أجل إعطاءها تنافسية أكبر.

6_الفعالية في التسيير:

تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا أساليب بسيطة بعيدة على التعقيد وفيما يخص الهيكل التنظيمي فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة مع الاستقبال الجيد للاتصالات غير الرسمية وينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها واستقبالها والفعالية في استخدامها، بالإضافة إلى قدرة هذه

[1] طاهر محسن منصر الغالبي، **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009، مرجع سابق الذكر، ص27.

[2] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى ،2006، ص84.

[3] الطيبي عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار لإنعاش الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، المجلد1، العدد04، سبتمبر2017، ص104.

المنظمات على استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق مقولة "الصغير جميل "و "الصغير فعال "[1].

7_اعتمادها على التدريب الذاتي:

تتميز بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب التقنيات غير المعقدة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا وهي بهذا المعنى تعد مكان مناسب لتطوير المواهب والإبداعات والابتكارات، وإتقان وتنظيم المؤسسات الصناعية وإدارتها[2].

8-مميزات أخرى:

تتمثل فيما يلي[3]:

_الاعتماد على الموارد الأولية المحلية، هذا بدوره يسهم في تدني تكلفة الإنتاجية وانخفاض مستويات معامل رأس المال أو العمل

_القدرة على الانتشار نظرا لمقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف التي يمكن أن تطرأ مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

_تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في عديد دول العالم، حيث تمثل نحو 90 من المنشآت في بلدان العالم المتقدم والنامي ويتضح أهميتها فيما يلي:

1-على المستوى الخاص (الفرد):

تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات أنفسهم، فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر بأنه شخص استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب أنه يضمن لنفسه ولأسرته دخل ذاتي، وكما يؤدي إلى تحقيق مردود مالي لصاحبه ويحقق المشروع الصغير الناجح لمالكه فرصة التوظيف لمهاراته وقدراته الفنية والعملية والعلمية لخدمة مشروعه.[4]

---

[1]محمد رشدي سلطاني، الإدارة **الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**، جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص_ص70-71.

[2]عزت خيرت يوسف، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص9.

[3]نبيل جواد، مرجع سابق ذكره، ص_ص،84-85.

[4]نبيل جواد، مرجع سابق ذكره، ص76.

2-على المستوى العام:

تتمثل أهميتها على المستوى العام فيما يلي:

أ-زيادة الناتج المحلي و خلق فرص العمل: و ذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و لكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى ،حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 20,8مليون مؤسسة في الاتحاد الأوروبي سنة 2010،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل99.8٪من العدد الإجمالي لها و حوالي 92 ٪من قطاع الأعمال يتكون من مؤسسات صغيرة التي توظف أقل من 10 عمال ، حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير67 ٪من فرص العمل في الاتحاد الأوروبي ، و كما تساهم بصفة عامة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة بأكثر من 55٪ و بنسبة مئوية تزيد عن 65٪في تشغيل اليد العاملة[1].و تظهر أهميتها في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية مما يسمح استغلال الكفاءات و التجارب و تجسيد أفكارهم في الواقع مما يؤدي إلى خفض مستويات البطالة ،و بفضل هذا أصبحت هذه المؤسسات من الأولويات التي تدعو إليها مختلف الدول لتجنب الآفات الاجتماعية و المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية[2].

ب-تنمية الصادرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نواة الصناعات التصديرية و ذلك من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج ، و بالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية و تنويع الصادرات و توفير العملة الصعبة و تحسين الميزان التجاري حيث بلغت نسبة مساهمتها في صادرات دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حوالي 26٪ من مجموع الصادرات و تمثل 50٪ في تايوان و 60٪في الصين و في كوريا الجنوبية 40٪[3].

ج-تشجيع الابتكار و الإبداع :لجأت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الاهتمام بمجال الإبداع و الابتكار من أجل الصمود أمام المنافسة القوية من قبل المؤسسات الكبيرة و الشركات المتعددة الجنسيات ، فهي ذات مركز ريادي في هذا المجال ،و تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة ،بالإضافة إلى أنها تقوم بطرح هذه الابتكارات في السوق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة ،و على مستوى بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات ، أن نسبة الأبحاث و الابتكارات على مستوى دول الأعضاء تمثل 30٪، 60٪منها تعود إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[4]

---

[1]ايت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجز ائر أفاق و قيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، الجزائر ،العدد السادس ،2006، ص275.

[2]ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر الو اقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2018، ص221.

[3]ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، مرجع سابق ذكره، ص222.

[4] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، مرجع سابق ذكره، ص222.

د-تحقيق التكامل الاقتصادي: يعد التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة مسألة في غاية الأهمية، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والكبيرة يعمل على دعم الصناعة ككل ودعم الاستهلاكات الوسطية وتنويع الإنتاج الصناعي، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مشروعات مغذية للصناعات الكبيرة.

هـ-إشباع حاجات فئات المجتمع المختلفة: لإشباع حاجات الزبائن من سلع وخدمات أو إشباع باقي فئات المجتمع المتعاملين بطريقة مباشرة وغير مباشرة مع هذه المؤسسات. فقد أثبتت الدراسات أن العائد على حقوق الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلى بكثير من المؤسسات الكبيرة ويعود هذا إلى العديد من العوامل أهمها قدرة المؤسسات الصغيرة على الاستجابة السريعة وبتكاليف أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى جذبها بشكل أكبر للكفاءات والمهارات والخبرات الشخصية من كلا الجنسين.[1]

و-رفع كفاءة تخصيص الموارد: تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية وذلك من خلال اعتمادها على الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المؤسسات في الأسواق غير الرسمية، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبيرة.[2]

ي-الانتشار الجغرافي: تساعد في استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة من خلال خاصيتها في الانتشار الجغرافي الواسع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ودعم روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين البلدان والأرياف.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على عدة تصنيفات نذكرها فيما يلي:

أولا: حسب المعيار القانوني وطبيعة الملكية:

يتكون من:

1_حسب المعيار القانوني:

وتنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني إلى[3]:

أ-شركات الأشخاص: تقوم في تكوينها على شخصية شركائها نظرا للتعارف القائم بينهم والثقة التي تربطهم، وتربطهم عادة رابطة القرابة فتقوم على الاعتبار الشخصي لذلك سميت شركة الأشخاص، وتتضمن ما يلي:

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق ذكره، ص35.

[2] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، الصناعات **الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص_ص،20-21.

[3] سعيداني محمد، قاضي فاطمة الزهراء، نوارة ناصر حسان، **واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في المنتجات شبه الطبية**، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الثالث،2018، ص ص،55-56.

- ✓ **شركة التضامن:** في هذا النوع يسأل الشركاء عن جميع ديون الشركة، بمعنى أن ذمته المالية غير مستقلة عن الذمة المالية للشركة.
- ✓ **شركة المحاصة:** وهي شركة معدومة الشخصية المعنوية وليس لها اسم خاص أو موطن أو جنسية كما ليس لها رأس مال، فهي عقد لا ينشي عنه شخص معنوي ويترتب عليه حقوق والتزامات فيما بين الشركاء دون أن تظهر الشركة للغير كشخص معنوي، وهي شركة تعتبر تجارية أو مدنية تبعا للغرض الذي أنشأت لأجله.
- ✓ **شركة التوصية البسيطة:** وتتضمن نوعين من الشركاء وهم الشركاء المتضامنين ويسال كل منهم عن ديون الشركة، والشركاء الموصون يسال كل واحد منهم عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس مالها.

ب-شركات الأموال: وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي، ولاتهم بالاعتبار الشخصي للشريك وتضم ما يلي:

-شركة المساهمة: شركة يتم فيها قسمة رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ويسأل كل شريك عن ديون الشركة بمقدار مساهمته في رأس مالها.

-شركة التوصية بالأسهم: وهي عبارة عن شركة تضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين وشركة مساهمة بالنسبة للشركاء حملة الأسهم.

-الشركات ذات المسؤولية المحدودة: هي مزيج من شركات الأشخاص وشركات الأموال.

2_حسب طبيعة الملكية:

وتنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:[1]

أ- مؤسسات خاصة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى فرد أو مجموعة من الأفراد (شركات الأشخاص، شركات الأموال ....)

ب –مؤسسات مختلطة: والتي تعود ملكيتها للقطاع العام والخاص بصفة مشتركة بمعنى أنها تجمع بين الملكية العامة والخاصة.

ج-مؤسسات عامة: والتي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق التصرف في شؤونها دون أخذ موافقة الدولة، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في إدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم أمام الدولة وفقا للقوانين العامة لها، وتهدف إلى تحقيق مصلحة المجتمع وليس هناك أي دافع لتحقيق الربح.

ثانيا_ حسب معيار طبيعة النشاط الاقتصادي والحجم:

1_حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

[1] هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** (دراسة تقييمية للفترة 2014/2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2017/2016، ص39.

وتنقسم إلى الأنواع التالية [1]:

أ-**مشروعات إنتاجية**: وهي بدورها تنقسم إلى:

_مشروعات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

_مشروعات تنتج سلعا إنتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى، كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة، أو الصناعات المغذية للسيارات.

ب- **مشروعات خدماتية**: وهي التي تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات وإصلاح السيارات وخدمات الكومبيوتر.

ج -مشروعات تجارية: وهي التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها مثل تجارة الجملة والتجزئة.

2_حسب معيار الحجم:

يتم الاعتماد على عدد العمال في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار:[2]

_المؤسسات المصغرة: والتي يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال.

_المؤسسات الصغيرة: من10إلى 199 عاملا.

_المؤسسات المتوسطة: من200إلى 499 عاملا.

ثالثا_ حسب طبيعة المنتجات وأسلوب العمل بها:

1-حسب طبيعة المنتجات:

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى:[3]

ا-مؤسسات **إنتاج السلع الاستهلاكية:** ويرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة بإنتاج السلع والمنتجات التالية:

المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأغذية والنسيج. الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

---

[1] نبيل جواد، مرجع سابق ذكره، ص_ص،48_49.

[2] هالم سليمة، مرجع سابق ذكره، ص40.

[3] زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص_ص،11-12.

ب-مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: ويحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في: تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ج_ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة الذكر بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات ضيق ومتخصص جدا ويشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع غيار مستورد.

2_حسب أسلوب تنظيم العمل بها:

وتنقسم وفق هذا المعيار إلى:[1]

أ-المؤسسات المصنعة: ويضم كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يتميز عن المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير ومن حيث طبيعة السلع المنتجة ودرجة إشباع أسواقها.

ب-المؤسسات غير المصنعة: وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي.

المطلب الثالث: محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تمويلها.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاد دولة ما وهذا يتجلى سواء في النمو الاقتصادي أو في إحداث التوازن الاجتماعي ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب الأمر مجموعة من المحددات لنمو هذه المؤسسات بالإضافة إلى إيجاد أساليب تمويل التي من شأنها تدعيم هذا الدور.

أولا: محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الخطوة الأولى على طريق التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولى في البلدان النامية، حيث برزت أهميتها على مرور التاريخ في النمو الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد مما يستوجب التحفيز على إقامتها وتدعيمها وترقيتها، وترجع محددات أو ضرورات إنشاء هذه المؤسسات إلى ثلاثة عوامل[2] :

1_عامل التكلفة:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف النقل والإنتاج الأمر الذي ينعكس على تخفيض الأسعار وزيادة الاستهلاك.

2_عامل طبيعة العمليات ومجالات النشاط:

[1] زويتة محمد الصالح، مرجع سابق ذكره، ص –ص،11-12.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008، ص-ص،55-58.

تتميز بعض العمليات الإنتاجية بالبساطة مما يسهل قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوفير الإنتاج، كما تتطلب بعض المنتجات الدقة و التميز و هذا يمكن تحقيقه من خلال هذه المؤسسات التي تستطيع الارتباط بعلاقات متينة مع المستهلك النهائي، و تغطي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جميع مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه فنجدها في الصناعة و الزراعة و البناء و التجارة و الخدمات .....

_المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية ويكون مجال نشاطها متمحور في الأرض، الزراعة وتربية الحيوانات، وعموما تقوم بأحد الأنشطة التالية: تربية المواشي، تربية النحل الزراعات المحلية، زراعة الفطريات، الصيد البحري.....

_المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وهي المؤسسات التي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل والاستخراج أو التجميع، وعلى الرغم من المتطلبات الكبيرة سواء من رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا المتقدمة إلا أنها استطاعت دخول بعض التخصصات الصناعية من بينها: الصناعات التعدينية، الصيدلانية، النسيجية .....

_المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية و هي من أكثر المجالات التي اقتحمتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكونها تتصف بصغر رأس المال نسبيا من جهة و اعتمادها على العنصر البشري المؤهل من جهة أخرى و من أهم مجالات النشاط الخدمي التي غطتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الفندقية و المطاعم، المكاتب الاستشارية و مكاتب الخبرات ....

_المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية وتضم المؤسسات التجارية العاملة في التجارة الخارجية والتجارة الداخلية بمختلف أنواعها والتي من بينها: تجارة الجملة، تجارة التجزئة، الوكلاء، الموزعون .....

3_عامل السوق:

إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضروري لإنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تتميز بمحدودية الطلب والتي يعرف سوقها انحسارا، و هذا ما لا يكون للمؤسسات الكبيرة و بالتالي لا تحدث منافسة في هذا المجال بل تتجه العلاقة إلى التكامل بينهما عن طريق التعاقد من أجل القيام ببعض العمليات المتخصصة التي تتطلب درجات عالية من الكفاءة تفوق ما تحققه المؤسسات الكبيرة في هذا المجال.

ويكون من المفيد للدول النامية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب المؤسسات الكبيرة نظرا لصغر حجم السوق وعدم تطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وضعف البنية التحتية وقلة المهارات الإدارية والتنظيمية ...الخ.

ثانيا: الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف الاحتياجات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمراحل ودورة حياة هذه المؤسسات، فلكل مرحلة احتياجاتها الخاصة التي تختلف عن سابقاتها أو تلك المراحل التي تليها وفيما يلي نقدم شرحا موجزا لهذه المراحل والاحتياجات المالية لكل منها:[1]

1-المرحلة الأولى: الفترة التجريبية

في هذه المرحلة تظهر الحاجة للأموال بكميات كبيرة لأغراض الدراسات وتصاميم الإنشاء والتنفيذ تأمين الأصول الثابتة من أراضي ومباني وآلات وتجهيزات نفقات التراخيص والبنية التحتية التأثيث والفرش وسيارات النقل وغيرها.....،

يتم الحصول على الأموال في هذه المرحلة إما عن طريق التمويل الشخصي لأصحاب المشروع وأقربائهم وأصدقائهم أو عن طريق المصارف التي ستكون متحفظة جداء في هذه المرحلة أو عن طريق الحكومات التي تقدم القروض والتسهيلات لهذه المشاريع كما هو الحال بالنسبة للمصارف المتخصصة في سوريا كالمصرف التجاري والمصرف الصناعي..

2-المرحلة الثانية : فترة الانطلاق والنمو

تظهر التدفقات النقدية على شكل إيرادات وأرباح من خلال تزايد الإقبال على منتجات الشركة في هذه المرحلة بالذات تسعى الإدارات الطموحة لتوسيع حجم أعمالها مما يستدعي طاقات إنتاجية إضافية وشراء المزيد من الآلات وذلك عن طريق الاقتراض الإضافي من المصارف وتخصيص جزء من الأرباح والدعم والتسهيل الذي تقدمه الحكومة..

3-المرحلة الثالثة : فترة تباطئ النمو

تتمثل احتياجات هذه المرحلة في تمويل رأس المال العامل (مواد أولية، مخزون قطع غيار وكذلك لمواجهة النقص في النقدية تمويل عمليات بيع منتجاتها لأجل المصاريف .....)، والمصاريف الإدارية وتكاليف العمالة وتستمر بالاعتماد على القروض قصيرة الأجل لكن المسألة في هذه المرحلة ستكون أسهل لأن المصارف أصبحت على اطلاع مباشر على أوضاع هذه الشركات لتحديد طبيعة التعامل معها.

4-المرحلة الر ابعة : مرحلة النضج

ظهور الحاجة إلى بعض التمويل قصير وطويل الأجل لتقديم منتجات بديلة متطورة تتماشى والاحتياجات السوقية الجديدة، في هذه المرحلة قد تفكر الشركة بتوسيع نشاطها والعمل على التحول إلى شركة مساهمة من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام.

[1]- بيان خليفة، **المشروعات الصغيرة ودور المدير المالي** ،مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في إدارة الاعمال كلية الاقتصاد جامعة دمشق،سوريا،2009-2010،ص –ص، 9-10.

5-المرحلة الخامسة : مرحلة الانحدار

تواجه المؤسسة في هذه المرحلة مشاكل عدة منها: عدم قدرة إدارتها المالية على إدارة التدفقات النقدية بفاعلية مما يضطرها لطلب المزيد من القروض من مختلف المصادر لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل، إنشاء وتوسيع وتجديد مختلف استثماراتهم.

أولا: مصادر التمويل الداخلي

يتمثل التمويل الذاتي في قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات عن طريق الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة او من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

كما يعرف على أنه الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح، وتعني به الجزء المتاح للقدرة على التمويل الذاتي.[1]

ويتكون من:

1- التمويل بالأرباح المحتجزة:

الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي والذي تلجا إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتعبر عن ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة بغرض استثماره في عمليات النمو والتوسيع، كما تستخدم في حالة المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة من اجل توفير متطلبات السيولة، وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي للمؤسسة، حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض بشكل يؤدي إلى رفع القدرة الافتراضية للمؤسسة.[2]

2-الاهتلاكات:

[1] خالد أحمد علي محمود، **اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2019، ص 141.

[2] حنيفي امينة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2018-2019، ص78.

يعرف الإهتلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات كما يلعب دورا إعادة اقتصاديا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة توظيفها في نهاية حياتها الإنتاجية.[1]

3-المؤونات:

تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية وتكون مخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول، ومن خلال كون هذه المؤونات خاصة بالأعباء والخسائر المحتملة، فقد تقع هذه الخسائر أو لا تقع، ففي حالة عدم وقوعها تبقى هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتنتقل إلى الاحتياطات في نهاية الدورة المالية بعد طرح نسبة الضريبة، وتدخل ضمن التمويل الذاتي لها.[2]

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي المتاحة أمام المؤسسات، والتي نذكرها فيما يلي: [3]

1-الائتمان المصرفي:

يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للمؤسسات وله عدة أشكال حيث يمكن تصنيفها من حيث الضمان القروض غير مكفولة بضمان وقروض مكفولة بضمان شخصيا وبضمان أصول أما من حيث طبيعة الاستغلال فيمكن تصنيفها إلى قروض الاستغلال الخاصة والقروض بالالتزام.

2-االائتمان التجاري:

هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، وبذلك فان الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط الذي يمنحه التاجر إلى المستهلك لا يعتبر ضمن الائتمان التجاري لان الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة والمتاجرة بها، ويحتاجه المشتري في حالة عدم كفاية رأس المال العامل ويمكن تعريفه من وجهة نظر الإدارة المالية بأنه تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها، وهناك أسلوبان لمنح الائتمان التجاري هما الحساب الجاري (المفتوح) وأوراق الدفع أو الكمبيالات

3- التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر:

---

[1] حنيفي امينة مرجع نفسه، ص79.

[2] محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره، ص72

[3] عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2006-2007، ص13.

يعتبر التمويل عن طريق المؤسسات رأس المال المخاطر من الأدوات التمويلية التي تساعد على دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم فكرة هذا التمويل على قيام مؤسسة رأس المخاطر بالمساهمة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون لجوء المؤسسة الى القروض البنكية او مصادر أخرى وهو ما يسمح باقتناء وسائل الاستثمار، وبالتالي هذا النوع من التمويل يقوم على فكرة المشاركة في الأرباح والخسائر.

4-قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: -

تتدخل بعض هذه القروض ضمن الائتمان المصرفي إلا أن مصدرها ليس البنوك التجارية وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة وقد تكون حكومية او شبه حكومية أو غير حكومية ومثل هذه الجهات منتشرة في كافة أنحاء دول العالم ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم لمؤسسات[1].

5-التمويل عن طريق الاستئجار:

قد تلجا المؤسسة إلى استئجار الأصول وذلك من اجل تلبية حاجاتها من التمويل طويل الأجل بدل من حيازتها، لأنه من المعروف أن حيازة هذه الأصول مكلفة بالنسبة للمؤسسة وإقبال المؤسسة على شراء هذه الأصول يؤدي إلى تجميد مقدار كبير من الأموال، فبإمكان الشركات أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أصل ثابت من دون أن تشتري هذا الأصل ويكون عن طريق استئجار هذا الأصل لفترة محددة مقابل دفعات إيجار تدفع دوريا.[2]

6-التمويل عن طريق عقد تحويل الفاتورة:

يقصد به بيع المؤسسات لمجموعة من الفواتير المتمثلة في حقوقها على زبائنها لمؤسسة متخصصة والتي تتكفل بعملية استرجاع هذه الحقوق مقابل دفع عمولة، فهي بذلك تتحمل مخاطر عدم السداد، ومنه يمكن اعتبار عقد تحويل الفاتورة بديلا لعملية الخصم التجاري.[3]

7-التمويل الإسلامي:

يقوم نظام التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية على منطق معارض تماما لمنطق عمل المؤسسات المصرفية التقليدية، وهو منطق التمويل بالفائدة، حيث إنه يقوم على منطق المشاركة في الربح والخسارة، ويعتبر أن الفوائد التي تتعامل بها البنوك التقليدية هي عين الربا المحرم تحريما صريحا لا غبار عليه، فما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها هو استبدال علاقة القرض

[1] توفيق عبد الرحيم، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2009، ص92.
[2] توفيق عبد الرحيم مرجع سابق ذكره، ص94.
[3] توفيق عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره، ص93.

بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، فالمبدأ الذي يقوم عليه النظام المصرفي الإسلامي هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين المصرف والمودعين من جهة ،وبينه وبين المستثمرين من جهة ثانية ،وذلك طبقا لنسب محددة مسبقا.

ويتوقف التمويل الإسلامي، من الناحية الشرعية، على شرطين أساسيين:

-السلامة الشرعية لأسلوب التمويل.

-السلامة الشرعية للمشروع موضوع التمويل، حيث لا يصح تمويل مشاريع محرمة، أو حتى تنطوي على شبهة التحريم.[1]

[1] محمد رشدي سلطاني، مرجع سايق ذكره، ص ص 74-78

المبحث الثاني: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقيتها

رغم ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك توليفة واسعة من المعوقات التي تحد من إمكانية انطلاق هذا النوع من المؤسسات .

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل عوامل نجاح هذا النوع من المؤسسات فيما يلي[1]:

أولا: المعرفة الممتازة بالسوق وتحديد الأهداف: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة ببين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث آن هذا النمط يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على معرفة الآراء حيث هذه الأعمال تمتاز بمرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق قد لا يكون جذاب للشركات الكبيرة.

كما أم المالك والمالكون لديهم أهداف محددة حيت يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب آن يأخذ صاحبه آو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس.

ثانيا: الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك وآليات إدارة متكيفة مع التطور:

إن الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات والمؤهلات النفسية والشخصية لصاحب العمل الصغير، والمعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لان يكون صاحب عمل ناجح ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف ومهارات محددة وسبب ذلك هو ان صاحب المشروع الصغير مضطر ان يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غلبا ما تستند إلى متخصصين في المؤسسات الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الاهتمام بكل وظائف المؤسسة.

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما أريد لها الاستمرارية فأنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية كما أن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال

ثالثا: الحصول على عاملين أكفاء والقدرة على تقديم شيء متميز

إن الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم أمر محتم إذ قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، مردع سابق ذكره ص ص37-38.

تقدم المؤسسة شيء جديد للسوق حتى لو بدا مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، حيث المؤسسة إن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة.

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة صعوبات ومعوقات ومشكلات تحد أحيانا من نموها وازدهارها وتطورها وهذه المشكلات قد تشكل تهديدا لها وخاصة في عصر العولمة، ويمكن تحديد هذه الصعوبات والمشاكل التي تعاني هذه المؤسسات بما يلي :[1]

-تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن معظمها مشروعات عائلية تعتمد على المدخرات الشخصية وأن المالك الذي باشر مؤسسته هذه اعتمادا على مدخراته الشخصية هو المدير في نفس الوقت الذي يحتكر متابعة سير العمل والاشراف على كل صغيرة وكبيرة بمؤسسته وكما تعمل عادة في مجالات عمل تقليدية في غياب روح الابتكار وهذا ينشر حالة من عدم الثقة بين أصحاب المهنة الواحدة من جهة ومن جهة أخرى فان الطبيعة المميزة لهذا النوع من الصناعات كان العائق الأكبر في تحقيق أي تقدم نحو فكرة الاندماج مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة مثيلة.

-النقص في البيانات التي تعتمد عليها وعدم وجود تخطيط دقيق لتنمية هذه المؤسسات، ويعود ذلك الى قلة الدراسات المتخصصة حول واقع هذه المؤسسات والتعرف على أدائها الاقتصادي.

-الضعف في القدرات الإدارية لدى المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك يرجع إلى عدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج.

-عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها

-نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على ترقية وتطوير وتحسين الإنتاج.

-صعوبة الحصول على الأيدي العاملة وقلة توفر المشاريع المشتركة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأجنبية مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من فرص نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا.

-صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية وذلك يرجع إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مخاطرة عالية بالنسبة للمؤسسات التمويلية على العكس من الشركات الكبيرة.

-الكثير من منتجات هذه المؤسسات هي منتجات ذات تكنولوجيا متدنية، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحظى بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق.

[1] هايل عبد المولى طشعلوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2012، ص ص38-39.

-التضخم : من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المؤسسات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المؤسسات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

-التمويل : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات نظرا لحرصهم على نقود المودعين.

-الإجراءات الحكومية : وهذه المشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-الضرائب : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المؤسسات من حيث ارتفاع الضرائب، لمصلحة الضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب .

- ندرة المواد الأولية : من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف .[1]

ويمكن تقسيم المعوقات أيضا إلى :[2]

-معوقات داخلية : كنقص الخبرة والإمكانيات وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.

-معوقات خارجية: كعدم وجود دعم حكومي كافي أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات وبالإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها وعدم توفير التمويل الكافي لها.

المطلب الثالث: سبل دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الحد من المشاكل التي تواجه مسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل عقبة أمامها تستدعي تبني منظومة دعم وترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

أولا: الدعم الحكومي

إن السياسات الحكومية تلعب دورا كبير جدا في التأثير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكنها من تحقيق النجاح وذلك من خلال المساعدات الحكومية والتي تأخذ عدة أشكال من أبرزها:[3]

---

[1] ليث عبد الله القهيوي، مرجع سابق ذكره، ص ص ،34-35

[2] أيت عيسى عيسى، مردع سابق ذكره، ص276.

[3] -توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2009، ص92.

1- الدعم المالي:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنواعها تبقى في أشد الحاجة إلى الدعم المالي لمزاولة واستمرارية عملها الإنتاجي، ويمكن ان يكون هذا الدعم على شكل قروض ميسرة مجانية أو نسبة مجانية أي بدون فائدة أو يكون عليها فائدة بنسبة منخفضة على ان يتم السداد على فترات طويلة، فهذا الشكل من القروض يعطي المؤسسات الفرصة والوقت الكافي للعمل والإنتاج وتحقيق الأرباح واخذ مركزها في السوق دون ضغوط المقرضون واللجوء أحيانا إلى بيع بعض الأصول لسداد القروض وفوائدها، كما يمكن لهذا الدعم أن يكون بطريقة غير مباشرة عن طريق الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الحكومة لمثل هذه المؤسسات..

2- الدعم المعنوي:

يأخذ هذا النوع من الدعم عدة أشكال:

- ✓ **تقديم الحو افز المعنوية:** هذا النوع من الحوافز يشجع أصحاب المؤسسات على تحسين أدائهم وتحسين المنتجات التي يقدموها ويرفع من روح المنافسة الشريفة بينها.
- ✓ **تقديم الدراسات والاستشارات:** من أبرز مظاهر الدعم الهام الذي يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقودها إلى تحقيق النجاح هو تقديم الدراسات حول عوامل نجاح هذه المؤسسات وأسباب فشلها ووضع جدوى اقتصادية لها والتخطيط الجيد والسليم لها مما يساعدها في تحقيق أهدافها.
- ✓ **التدريب الجيد للعاملين بها ولأصحابها:** إن نجاح المؤسسات يتوقف على مهارات العاملين بها وعلى الحكومة أن ترفع من مستوى مهارات وخبرات العاملين بها وذلك من خلال تشجيع العاملين بهذه المؤسسات وأصحابها على رفع مستوى خبراهم وأدائهم من خلال تدريب وحضور دورات وندوات متعلقة بهذا الشأن.
- ✓ **تقديم معلومات سليمة:** إن هدف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق الأرباح يتم ذلك من خلال المعلومات الصحيحة.

ثانيا: تسهيل الحصول على التمويل

يعتبر الحصول على التمويل بجميع مراحله أحد الخطوات الأساسية لأي برنامج يهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة ولتحقيق ذلك يجب اتباع الوسائل والأساليب التمويلية التالية:

--يجب على الدول إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة في ظل شروط سهلة وميسرة للإقراض تتماشى مع قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بذلك.

--تشجيع البنوك التجارية على تحقيق الشروط الإقراض وأخذ ضمانات أخرى غير الضمانات المادية.

-استحداث هيئات للضمان تتولى ضمان المؤسسات الصغيرة، فبموجب نظام هيئات الضمان يمكن للمؤسسات الحصول على التمويل اللازم، وتستلزم تلك الهيئات سداد الدين نيابة عن المنشآت الصغيرة في حالة توقفها عن السداد..

كما يجب أن تولي البنوك لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة اهتماما خاصا خاصة من خلال المحورين التاليين:[1]

-ألا يتوقف دور البنك الصناعي والمؤسسات التمويلية الأخرى على النواحي التمويلية البحتة فقط، بل يجب أن تقوم بمبادرة لخلق ترويج والمشاريع الصناعية الجديدة، والتي تتفق مع السياسات الصناعية للدولة كجزء من خطة التنمية الاقتصادية الشاملة، هذا بالإضافة إلى متابعة التنفيذ الفني للمشاريع الممولة وذلك بغرض توفير فرص أكبر لنجاحها من جهة، ولضمان استرداد مبالغ التمويل من جهة أخرى.

-خلق بعض التدابير والحوافز التشجيعية لتمويل الاستثمارات في القطاع الصناعي خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل، وبأسعار فائدة منخفضة خاصة بالنسبة للصناعات ذات العائد المنخفض والتي يعتبر وجودها ضروري للمجتمع والاقتصاد القومي.

ثالثا: أساليب الدعم أخرى

هناك أساليب يتم من خلالها تنمية المؤسسات والمتمثلة في:[2]

-ضرورة وضع استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة: حيث نميز استراتيجيتين هما:

- ✓ الأولى: أن بعض الدول تتبع استراتيجية مضمونها حماية المؤسسات الصغيرة امام منافسة المؤسسات الكبيرة والصناعات الحديثة مستخدمة سياستها المالية والنقدية كأداة لتحقيق ذلك، غير ان هذه الاستراتيجية تنطوي على محاولة حماية بعض الأنشطة التي ليست لديها امكانيات نمو كاملة ولا تقوي على الاستمرار والمنافسة مع الظروف الجديدة.
- ✓ الثانية: استراتيجية تهدف أساسا إلي رفع الكفاءة الإنتاجية لقطاع المؤسسات الصغيرة، وتحديثه وتطويعه لما يجده من ظروف بحيث يؤدي هذا التحديث إلى زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وارتفاع الجودة وزيادة الأرباح وبالتالي يصبح أكثر قدرة على المنافسة.

-وضع برامج شاملة ومتكاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتحديد الأولويات وتقديم المساعدات والخدمات الاستثمارية ومساعدتها على إقامة تجمعات وتسهيل عملية حصولها على التمويل اللازمة وفي الأخير مساعدتها على تسويق منتجاتها.

-توفير البيئة الملائمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن وجود البيئة الملائمة هو شرط أساسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات مختلفة:

---

[1]-قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، تخصص تسويق دولي، جامعة ابي بكر تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية ،2011-2012، ص71.

[2]فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2005 ، ص-ص،17-18 .

-البيئة الاقتصادية للصناعات الصغيرة مثل: هيكل السوق ونسب أحجام الصناعات والسياسات النقدية من حجم فروض متاحة وسعر الفائدة معقول وضريبة واحدة.

-البيئة التكنولوجية والعلاقات بين الصناعات الكبيرة والصغيرة بما يحقق قنوات الصناعات المغذية بتفاعل المدخلات والمخرجات.

-البيئة التعليمية والثقافية الصناعية والتي تؤثر على تكوين الموارد البشرية فنيا وسلوكيا للمؤسسات الصغيرة

-البيئة السياسية والتي تحدد فلسفة الصناعات الصغيرة ودور القطاع الخاص في التنمية وحوافز التشجيع الصناعي

-البيئة الإعلامية والتشريعية وهي تشكل الاتجاهات والسلوكيات

- بيئة المعلومات وهي ضرورية لبناء قواعد بيانات فعالة ومراكز تدعيم القرارات الخاصة.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من التجارب العالمية الرائدة في مجال تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت نجاحها على المستويين المحلي والدولي ومن أهم التجارب ما يلي:

المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم تناول تجارب بعض الدول المتقدمة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الدول هي: إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

أولا: التجربة الإيطالية:

تعتبر إيطاليا أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ نجد أن لها أعلى نسبة ضمن هذه الدول من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على رغم من صغر تلك المؤسسات.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة، وتقوم بتصنيع منتوج معين، بحيث يتم التعاون والتنسيق بين المؤسسات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة، فتكمل المؤسسات بعضها البعض حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها، لسهولة وسرعة الإنجاز[1].

2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا أهمية كبيرة، تتبع هذه الأهمية من مساهمتها الكبيرة في توفير فرص العمل، وخلق القيمة المضافة، بالإضافة إلى دعم الصادرات

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات[2].

-السياسات والحو افز الإيطالية:

-تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر،2010، ص59.

[2] محمد ساحل، عبد الحق بن بغات، **التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن، السنة الثامنة 2017، ص ص617-618.

-القوانين الأساسية التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-القوانين التي تقدم الحوافز من أجل دعم الإنتاج.

-القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية والبروز إلى العالمية.

3-أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية:

تتمثل أسباب نجاحها في[1]:

-عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كيان مستقل ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.

-وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة، تكون كل مجموعة من تلك المؤسسات مسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع المؤسسات الكبرى في بعض الأحيان توفيره.

-تتميز السياسات التي تهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لاي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا: التجربة اليابانية

تعد التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يحتذي به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصاداتها القومية من ناحية، والتغلب على العديد من المشكلات المختلفة من ناحية أخرى

بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المؤسسات الصغيرة مكونة فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة، وبالرغم من أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية، بل تعتمد في إنتاجها على استيراد أغلب مواردها الأولية إلا أنها حققت تقدما كبير بل أصبحت صادراتها تنافس

العديد من الدول الكبرى، ويرجع ذلك إلى السياسة التي تتبعها الحكومة اليابانية والتي تهدف إلى توفير المساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية وذلك عن طريق[2]:

-تشجيع إقامة المجمعات الصناعية والخدمية والقيام بتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائم.

---

[1] محمد راتول ،ابن داودية وهيبة ،**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول: بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف ،الجزائر ،يومي17و18أفريل 2006،ص173.

[2] جاسر عبد الرزاق النسور، **المنشأت الصغيرة الو اقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، يومي 17و18أفريل 2006، ص4.

-إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

-تأسيس برنامج يمكن عن طريقه حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نفس المميزات والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام والحكومي.

-حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحوافز الفنية والإدارية.

-دعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة.

-الاستعداد للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، التي قد تؤدي إلى تعثر أو إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أدت الحكومة عناية فائقة بهذه النوعية من المش حيث تعاونت مع المؤسسات المتعثر خوفا عليها من الإفلاس فالمشروع المتعثر يستطيع أن يحصل على قرض بدون فائدة وبدون ضمان، ويتم استرداده خلال سنوات مع إعطائه مهلة ستة أشهر قبل أن تبدأ عملية السداد.

وأدى دعم الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المؤسسات الكبرى على إنتاج المؤسسات الصغيرة بدلا من استيرادها من الخارج.

ثالثا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

قامت إدارة المؤسسات الصغيرة بتقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معايير أهمها: عدد العمال، رقم الأعمال ويتم تغير هذه المعايير حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف البرامج الخاصة بالدعم والمساعدة، كما تتغير حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة[1].

1-السياسة الأمريكية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من ضمن السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[2]

-إنشاء مؤسسة إدارة المؤسسات الصغيرة والتي تهدف إلى المساعدة في إنشاء مشاريع صغرى ناجحة، وذلك عن طريق تقديم استثمارات فنية ومساعدات مالية تنقسم إلى نوعين: مساعدات مالية مباشرة عن طريق تقديم قروض من قبل المؤسسات الصغيرة، ومساعدات مالية غير مباشرة عن طريق مؤسسات مالية أخرى

-تأسيس برنامج تابع لوزارة التجارة الأمريكية يهدف إلى دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية.

[1] عبد القدر رقراق، مرجع سابق ذكره، ص55.

[2] علي أبو بكر نور الدين، سالمة محمد أبو قرين، **تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراته، العراق، العدد الأول، يونيو 2015، ص -ص،81-82.

-إنشاء الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال.

-مشاركة قطاع التعليم في عملية تدريب وإقامة ندوات وحلقات نقاش لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعفاء ضريبيا.

تتمثل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثة مصادر أساسية هي: البنوك، شركات رأس المال المخاطر، شركات الإيجار هذا بالإضافة إلى مصادر أخرى اقل درجة منها[1]:

- كصناديق التوفير وشركات التمويل اما الدولة فدورها محدود نتيجة لليبرالية الشبه مطلقة للاقتصاد الأمريكي.

-البنوك: كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بحل مشكلة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبكرا جدا مقارنة ببقية العالم فنجد انه في عام1956 أنشئت إدارة المشروعات الصغيرة، وهي مخولة بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المشاركة في منح القروض بالتعاون مع مؤسسات الإقراض الخاصة.

-شركات رأس المال المخاطر: تتميز شركات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية بالتخصص في مجالات عمل معينة وتمول الشركات الناشئة فيها وتختار عادة القطاعات التي تمتاز بأفاق نمو مرتفعة كقطاع التكنولوجيا وانتهاج سياسة التخصص بالتركيز على قطاعات التكنولوجيا فائقة التطور ومن التجارب الناجحة في هذا الشأن تجربة مؤسسة سيلكون فالي ومجموعة صناديق شارع ساند هيل.

-شركات الإيجار: تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال شركات الايجار والتي تعد من بين احدث طرق التمويل إلى جانب شركات رأس المال المخاطر وذلك نتيجة تهيئة وتكييف المحيط الاقتصادي والقانوني واللذان تجسدا في القانون الجبائي المشجع بالإضافة إلى التشريعات و المؤسسات المالية المتخصصة.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هنالك العديد من الدول التي استطاعت أن تقوم بتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهميتها في المساهمة الإيجابية في مختلف نواحي الحياة لاسيما الحياة الاقتصادية نذكر منها:

أولا: تجربة كوريا الجنوبية:

في الفترة 1962_1966 وضعت كوريا الجنوبية مجموعة من الخطط الاقتصادية و التي على رأسها خطة التنمية الاقتصادية الأولى و تستهدف مجمل هذه الخطط إحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد القومي و في ربع القرن الماضي تضاعف إجمالي الناتج القومي الإجمالي ليقترب من 30%، و بلغ نمو الصادرات سنويا 40 ٪في هذه الفترة، بل إن صادرات

[1] رابح خوني، مرجع سابق ذكره ،ص-ص،167-168.

بعض المنشآت الصناعية تجاوزت 90٪ من إنتاجها [1]، وضعت الحكومات المتتالية تنظيما مرتبطا بتنمية الصناعات الصغيرة يتمثل في[2]:

_لتعزيز صفقات التعاقد من الباطن استنادا إلى قانون عام 1978 عن طريق تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعات التحويلية و اعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة ، الأمر الذي يجعل المؤسسات الكبيرة مجبرة للحصول على احتياجاتها من هذه المؤسسات و توريدها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تزود المؤسسات الكورية الصغيرة و المتوسطة الشركات الكبيرة بنحو 60٪ من مستلزماتها من الأجزاء و المكونات اللازمة لصناعاتها .

_قانون تشجيع شراء منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عام 1981م ، من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المؤسسات من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و طبقا لهذا القانون ، فإن الحكومة و المنظمات العامة كانت مطالبة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتوجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

_برنامج الدعم المخصص للمنشآت الصغيرة و المتوسطة عام 1983م ، الذي يتم بموجبه اختيار 1000 من المؤسسات الواعدة كل سنة ، و التي لديها إمكانيات عالية للنمو و التطور ، و تقديم مختلف الحوافز و التسهيلات لها و توفير الرعاية و العناية .

_برامج تشجيع التصدير الذي أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات الكورية سنويا.

وهنالك ثلاثة نماذج رئيسية ظهرت خلال عملية تطوير الصناعات المساندة في كوريا، و هي [3]:

1_ الأجزاء و المكونات الرئيسية ذات الصلة بإنتاج المنتجات النهائية كانت تطور و تنتج تحت الرقابة المباشرة من قبل شركات التجميع الكبرى.

2_الأجزاء و المكونات التي يتوقع زيادة الطلب المحلي عليها كانت تنتج من قبل شركات كبيرة أو شركات تابعة و متكاملة عموديا مع الشركات الكبرى.

3_ معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات المساندة انخرطت في إنتاج الأجزاء و المكونات التي تتميز بمستوى متدني من التكنولوجيا . فمن خلال نظام التعاقد من الباطن المسيطر عليه بقوة من قبل شركات التجميع الكبرى ، وفرت المنشآت الصغيرة و المتوسطة تشكيلة واسعة من القطع و المكونات للاستخدامات الخاصة بأسعار رخيصة ، و قد امتد بشكل

[1] بن العايش فاطمة، المؤسسات **الصغيرة و المتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العالمية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد3، العدد06، ديسمبر 2018، ص141.

[2] عبد الله ياسين، المؤسسات **الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية "كوريا الجنوبية "** ، مجلة البدر ، جامعة بشار ، الجزائر، المجلد السادس ،العدد السادس ،2014،ص_ص،140_141.

[3] عبد الله ياسين ،مرجع نفسه، ص140.

تدريجي مدى و مجال الإنتاج للمؤسسات الكورية الصغيرة و المتوسطة بشكل تدريجي ، ومنسجما مع درجة نضوج اقتصاد السوق ، و المستوى التكنولوجي لهذه المؤسسات.

ثانيا : تجربة الهند:

تعتبر الهند من أكثر الدول تأثرا بالتجربة اليابانية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و طبقا للدستور الهندي ، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تندرج ضمن صلاحيات حكومات الولايات ، و ترتكز جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام لتطوير هذه المؤسسات والإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج و رغم تشابه التجربة الهندية مع التجربة اليابانية[1]، فإن ما يميز التجربة الهندية ما يلي[2]:

-انتهاج الحكومة لسياسات مزدوجة من خلال التدابير الحمائية التشريعية لتلك المؤسسات للحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة مع فرض الضرائب عليها بما يساعد المؤسسات الصغيرة التي تنتج نفس السلع من تصريف سلعها من جهة والاستفادة من الضرائب المفروضة على المؤسسات الكبيرة في تنمية المؤسسات الصغيرة.

-اعتبار أكثر من 1200 نوع من المنتوجات حكرا على المؤسسات الصغيرة و عدم السماح للمؤسسات الكبيرة بإنتاج تلك المنتوجات.

-انتهاج سياسة إجبارية تفضيل شراء المنتوجات للمؤسسات الحكومية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إنشاء المراكز التدريبية لإعداد القوى العاملة و تأهيلها للعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إنشاء مكتب للتشييد الصناعي و المالي لدعم المشاريع التي تتعرض للمشاكل الاقتصادية و المالية لتجاوز تلك المحنة.

-وضع نظام للإعفاءات الضريبية على المؤسسات الصغيرة يتناسب عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر.

- الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة في مجال خلق نوع من التكامل بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و الاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا و تطوير نظم الإنتاج و الإدارة في هذه المؤسسات.

هذه سمات التجربة الهندية التي جعلتها تنتقل من دولة منخفضة الدخل إلى دولة متوسطة الدخل، حيث بلغ إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 50 ٪من إجمالي الإنتاج الصناعي في الهند خلال سنة 2009.

و لقد تنوعت أشكال الدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تبلور في عدة محاور أهمها:

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر ،**أحمد عبد الفتاح عبد الحليم ،دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ،2007،ص68.

[2] منير لواج ، **آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المحلية دراسة مقارنة تجربة "الهند، اليابان ،الجزائر**، مجلة دراسات ،جامعة الأغواط ،الجزائر، المجلد4،العدد2،ماي 2013،ص_ص،71_72.

_الحماية: حيث أصدرت الحكومة قرارا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط ، و من ثم قد ضمنت لها عدم الدخول في منافسة مع المؤسسات الكبرى و بالتالي توفير الحماية و الاستقرار . و في نفس الوقت سمحت الحكومة للمؤسسات الكبيرة بتصنيع السلع للمؤسسات الصغيرة على تصدير 50٪ من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات و الميزان التجاري، و توفير العملة الصعبة و التواجد في أسواق عالمية.

_التمويل: أتاحت الحكومة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على قروض الائتمان بأسعار فائدة منخفضة جدا لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

_توفير البنية الأساسية لتلك المشاريع وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة التكنولوجية وإقامة المجمعات الصناعية. فضلا عن المساعدة في التسويق، والربط بين أصحاب المؤسسات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشاريع الكبيرة، من خلال توفير البيانات و المعلومات و الفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

1-جهاز مستقل للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالهند:

تتولى الحكومة الهندية متابعة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال جهاز خاص يطلق عليه "إدارة الصناعات الصغيرة و الريفية " حيث يتولى هذا الجهاز معالجة مشاكل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة صياغة القوانين و تقديم الدعم المادي و الفني لها ، بالإضافة إلى إنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات و القيام بالتدريب و إقامة محطات اختبار الجودة و مراكز البحث و التطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة ،كما يقوم هذا الجهاز بصياغة السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خاصة و أن المنتجات لم تعد مقتصرة على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضا السلع الأساسية و التكنولوجية المتطورة [1].

2-صندوق لتطوير التكنولوجيا بالهند:

في الوقت نفسه أقامت الحكومة الهندية صندوقا آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تحسين مستوى العمالة في تلك المؤسسات ، و رصدت له 50 مليون دولار ، و بذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم و ضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي و الفني لتطوير المنتجات و هذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي على المدى القصير و الطويل.

[1] أيمن على عمر ، **إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن "**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2007،ص_ص،262،261.

ثالثا: التجربة الماليزية: وضعت ماليزيا تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على أساس الجمع بين معيار عدد العمال ومعيار حجم المبيعات معبرا عنه بالرينجيت الماليزي، كما تم التفرقة وفقا لهذا التعريف بين المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعية والمؤسسات الخدمية وباقي القطاعات الأخرى. مما يوضحها الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

البيان	مؤسسات مصغرة		مؤسسات صغيرة		مؤسسات متوسطة	
	عدد العمال	المبيعات	عدد العمال	المبيعات	عدد العمال	المبيعات
قطاع الصناعة	أقل من5عمال	أقل من300 ألف رينجيت	من5إلى75	من300ألف إلى 15مليون	من5 إلى أقل أو يساوي 200	من 15 مليون إلى أقل أو يساوي 50 مليون
الخدمات وباقي القطاعات			من5إلى30	من 300ألف إلى 3 ملايين	من30 إلى أقل أو يساوي75	من3 مليون إلى20 أقل أو يساوي مليون

المصدر: عيسى قروش،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية-التجربة الماليزية نموذجا-،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر، المجلد12،العدد،2018،ص174

2-الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:

وتتمثل في[2]:

-المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاؤه سنة 2004 برئاسة رئيس الوزراء مع ممثلين من وزراء ورؤساء الإدارات والوكالات المشاركة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجتمع المجلس مرتين في السنة لمناقشة الاستراتيجيات والسياسات الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات، وتقييم التقدم المحرز وفعالية السياسات المخصصة لتطوير المؤسسات ومدى تطورها.

-بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي المؤسسة المالية المتخصصة التي أقامتها الحكومة الماليزية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتكون محركا للنمو في البلاد تماشيا مع البرنامج الاقتصادي للحكومة تحت إشراف البنك المركزي.

[1] عيسى قروش،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية-التجربة الماليزية نموذجا-**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر،المجلد12،العدد3، 2018 ،ص174.

[2] شريفة العابد برينيس، **نماذج من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستفادة الجزائر منها**، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد الأربعون، كانون الأول،2016،ص-ص،158-160.

-**هيئة تنمية الاستثمار الماليزية**: تعرف سابقا بهيئة تنمية الصناعة الماليزية، بدأت بالشروع في مهامها منذ 1976، وتعد الوكالة الحكومية الرئيسية للمؤسسات وتحفيزها وخاصة الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع الصناعات التحويلية والخدمات، وتعتبر اليوم قوة ديناميكية في فتح مسارات لآفاق جديدة في العالم.

3-سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:

-البرامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:

بتكاثف جهود الوزارات مع الوكالات المعنية في سنة 2012 تم تنفيذ 139 برنامجا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر ب7.1 مليون رينجت ماليزي ، حيث استفادت أكثر من 430000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إذ ركزت البرامج على 5 مجالات، إذ كان الجزء الأكبر من الإنفاق للحصول على تمويل بنسبة 29.4%، وتليها تنمية رأس المال البشري بنسبة 22% ،واعتماد التكنولوجيا المتطورة سخرت 29 برنامجا أي بنسبة 21% ، في حين خصص 10 برامج فقط للبنية التحتية وخصص سنة 2013 لعدد البرامج نفسها حصة مالية أكبر ب9.9 مليون رينجت ماليزي، منها أكثر من 50% للحصول على تمويل لصالح 337385 مؤسسة.

-حاضنات الأعمال:

أثبتت أغلب الدول أن الجامعات والمعاهد هي أنسب الجهات لترجمة الأفكار الإبداعية ونقلها إلى الصناعة، ففي لإطار الخطة الاقتصادية 1996-2005 قامت ماليزيا بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، منها : شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية 1997 والتي هدفها نقل الأفكار الإبداعية وتسويقها من الجامعات والمباحث الماليزية ووضعها في إطار التنفيذ للربط بين هذه الجهات وسوق العمل.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على غرار الدول المتقدمة والنامية الأجنبية عملت كذلك الدول العربية على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية.

أولا: التجربة الكويتية:

انطلقت التجربة الكويتية من إنشاء الشركة الكويتية لتطوير المؤسسات الصغيرة ، وقد استندت فكرة إنشائها إلى السياسات الاقتصادية للحكومة الكويتية الهادفة إلى تفعيل القطاع الخاص و دفع الشباب للعمل الحر، وصدر بتاريخ 18 ديسمبر 1996 قرار نائب مجلس الوزراء و وزير المالية و رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بتخصيص 100 مليون دينار كويتي لإنشاء " محفظة صندوق الاستثمار " و تأسيس الشركة الكويتية لتطوير المؤسسات الصغيرة برأس مال قدره مليون دينار كويتي .

وحددت أهداف الشركة ما يلي[1] :

تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تشجيع المبادرات الفردية وذوي الخبرة والتخصصات الفنية والمهنية لمزاولة الأعمال والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والفائدة العامة.

تمويل ودعم المهارات الفنية لدى المواطنين وتشجيعهم على مزاولة العمل الحر وإدارة المؤسسات الصغيرة.

تطوير السوق المحلي من خلال خلق لروح التنافس ودعم الإبداع وتوفير الأدوات الاستثمارية عديدة وجديدة.

تطوير المشروعات الصناعية والتجارية والمهنية والحرفية الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق حاجات البلاد التنموية.

نشر الوعي الاستثماري من خلال تحويل العمل الحر من خيار ثانوي إلى خيار أساسي و أولي بالنسبة إلى المواطنين الكويتيين .

و تقوم الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة بمشاركة المواطنين الكويتيين الذين تزيد أعمارهم على 21 عاما بأي مشروع يدخل ضمن القطاعات التي تدعمها التي تدعمها الدولة و تثبت الدراسة جدواه الاقتصادية، بشرط أن لا تتجاوز حصة الشركة نسبة 50٪ من رأس المال الإجمالي، و على أن لا يفوق رأس مال المشروع 500 ألف دينار كويتي ، و أن تتوفر خطة لخروج الشركة من المشروع خلال 5 سنوات ، و نشترط الشركة أن يكون لدى مالك المشروع الدراسة و الخبرة اللازمة لإدارة المشروع و استعداده التام لإدارته.

كما بذلت في الكويت العديد من الجهود لدعم المؤسسات الصغيرة والتي منها[2]:

1-إصدار قانون عام 1998م بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي بقيمة 50 مليون دينار ولمدة 20 عاماً بهدف دعم تمويل النشاط الحرفي والمؤسسات الصغيرة الكويتية.

2-عملت الهيئة العامة للصناعة على تعريف المؤسسات الصغيرة وعلى ضوء هذا التعريف حددت مجموعة من المزايا التي يمكن منحها لهذا النوع من المنشآت. وقد ضمت هذه الهيئة العديد من الوحدات التنظيمية التي تعني بالصناعة مثل قسم الدعم الصناعي والترويج والإعلام وقسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية والتي تتبع إدارة الترويج والدعم الصناعي.

ثانيا: التجربة المغربية.

[1] صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص_ص، 189-190.

[2] سمير زهير الصوص **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين،2010، ص33.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب:

عرف قانون الاستثمارات لسنة1983المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنده الثالث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي لا يتجاوز الاستثمار فيها سواء عند إنشائها أو توسيعها خمسة ملايين درهم ،والتي لا تتجاوز قيمة التجهيزات لكل منصب شغل 70.000درهم، لكن قانون 1988 توسع في التعريف معتبرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ لم تتعدى كلفة كل منصب شغل 153.000 درهم مع حد أقصاه سبعين عاملا[1].

2-الإجراءات المتعلقة بتطوير القطاع:

أ-الإطار المؤسساتي: يتميز الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتعدد المتدخلين للإنعاش هذا القطاع، وغياب التنسيق والانسجام بينهم، مما أدى إلى عدم فعالية نشاطهم في هذا المجال لذا اقترح الميثاق وضع إطار مؤسساتي جديد ومنسجم ويتضمن هذا الإطار جهازين رئيسيين[2]:

- الوكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مهامها تصب كلها بالنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تقديم مساعدات تقنية تهم برامج جديدة مندمجة لدعم إحداث المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات في كل المجالات (الخبرة، الإعلام، التكوين، دخول أسواق جديدة الحصول على التكنولوجيا الجديدة..... الخ)

- جهاز تنشؤه المؤسسات المعنية نفسها عبر تأسيس جمعيات تدعمها:

تتولى هذه الجمعيات مهمة متابعة أصحاب المشاريع بدءا من مرحلة الإنطاق إلى التطوير، وذلك بتوفير عدة خدمات، كما أنها تقوم بدعم تأسيس شبكات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد الاستغلال المشترك للإمكانيات وتحسين شروط الاستفادة من تقنيات حديثة وأسواق جديدة.

ب-التدابير التحفيزية: يمكن التمييز ضمن هذه التدابير بين صنفين رئيسيين:

-التدابير التي تتعلق بالمساعدات المقدمة مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في تسهيل الحصول على الأراضي والمحلات من خلال إنشاء صندوق لتمويل وتفعيل هذه التدابير.

-تدابير خاصة ببعض الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة غير مباشرة وهي التدابير الجبائية.

---

[1] عمر الكتاني، **دراسة تقييميه للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الرباط، المملكة المغربية، المجلد3، العدد3،2004، ص102.

[2] عطوي عبد القادر دومي سمراء، **التجربة المغربية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر،25-28 ماي 2003، ص-ص،16-18.

ج-دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بهدف التغلب على مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء الهيئات التالية:

-الصناديق الجماعية للاستثمار في رأس المال، التي ستسعى إلى الحصول في حدود حصة تتجاوز نصف مجموع أصولها على الملكية المشتركة لسندات رأس المال أو الدين الصادرة عن شركات رؤوس أموال لها صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-شركات الاستثمار في رأس المال ويكون الغرض منها تدبير محفظة سندات تتألف في حدود حصة تتجاوز نصف مجموع أصولها من قيم منقولة في شكل مساهمات في رأس مال شركات رؤوس أموال تتمتع بصفة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

-شركة التمويل الجهوية، تمنح قروضا لتمويل حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار والاستغلال.

-هيئات الائتمان التعاوني والتعاضدي، تقوم لفائدة أعضائها وحدهم بنشاط مؤسسة الائتمان.

-هيئات رأس مال المجازفة، وتضم شركات رأس مال المجازفة التي تمول بأموال ذاتية وشبه ذاتية، والشركات المتوفرة على بعض الشروط المتوفرة قانونا، والصناديق المشتركة لتوظيف الأموال بالمجازفة.

-صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إحداث المقاولة ويستفيد من نظام الضمان المقاولون الشباب بصفة فردية، المؤسسات أو التعاونيات التي يؤسسونها.

ثالثا: التجربة المصرية:

تعد التجربة المصرية من بين التجارب الرائدة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال البرامج والمساعدات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها ما يلي[1] :

1- بنك التنمية الصناعية:

ومن مهامه دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بالقروض، في صورة قروض ميسرة ويحصل عليها بدوره من الحكومة في هيئة معونات وقروض ومن بعض مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي ومن بعض مؤسسات التمويل الأوروبية والعربية. وفي سبيل ذلك يعمل المصرف على تحقيق الأهداف التالية [2]:

. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المساعدات المالية والتمويل اللازم في إطار إنشاء مشروعات جديدة أو تحسين وتطوير الوحدات القائمة لكافة القطاعات الصناعية ولاسيما القطاع الخاص خاصة الصناعات الحرفية والصغيرة والقطاع التعاوني.

---

[1] محمد المرسى لاشين، تجربة **جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأزهر، القاهرة مصر، العدد3، 2004، ص118.

[2] قمر الملي ، **المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية ، قسم المصاريف و التأمين ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سورية ، 2015، ص_ص،65-66.

.تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بما تحتاج إليه من آلات وأدوات بشروط ميسرة.

.تشجيع الخريجين على امتلاك وإدارة المؤسسات ومساعدة أصحاب الحرف والورش الصغيرة.

.تقييم المؤسسات الصناعية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وكذلك الهندسة المالية للشركات القائمة من خلال إدارات وكوادر بشرية مدربة.

.متابعة المشروعات الممولة للوقوف على الانحرافات في التكلفة الاستثمارية أو البرنامج الزمني للتنفيذ وتقديم النصح والمشورة.

2.شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تقوم الشركة بضمان نسبة 50٪ من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

3.الصندوق الاجتماعي للتنمية:

أنشأ هذا الصندوق سنة 1991 بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية إضافة إلى دوره كشبكة أمان اجتماعية تعمل على تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري و الحد من البطالة، يقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية لتفعيل دوره بشكل دائم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها[1]:

.برنامج الحاضنات الصناعية، حاضنات الأعمال والعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي وتقديم الرعاية والتأهيل

. برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها.

برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار الأجنبي.

. برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، إضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

[1] بوقموم محمد، معيزي جزيرة، **إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة الجزائر ،2012، ص13.

4-جمعية رجال الأعمال:

تتمحور أهدافها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخيلها، ومساعدتها في التحول من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي والمساهمة في حل مشاكل البطالة، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية والقروض قصيرة وطويلة الأجل، بشرط أن يكون حجم القرض متوافقا مع نوعية العمل، مع منحة في الوقت المناسب وبالفائدة المناسبة[1].

[1] بوقموم محمد ،معيزي جزيرة ،مرجع نفسه، ص13.

خلاصة الفصال الثاني:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في الإنعاش الاقتصادي والنهوض بالتنمية بشتى أنواعها فقد أصبحت هذه المؤسسات حديث الساعة نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي حيث أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى فهو مفهوم نسبي وليس مطلق ذو معايير مختلفة.

يعتبر تحديد التعريف من أولويات كل مهتم بقطاع المؤسسات، وهو عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع، كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد بيانات متسقة وموثوق بها ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فهمها.

كما أن الوقوف على الخصائص التي تميز هذه المؤسسات ومختلف الأشكال التي تأخذها والأهداف التي وجدت من أجلها يمكننا من التأكيد على الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يشرح لنا أسباب قدرتها على التكيف مع المشاكل والمتغيرات الاقتصادية.

ولعل دراسة التجارب لبعض الدول الرائدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكننا من اكتشاف أسباب نجاحها والأخطاء التي وقعت فيها، قصد الاستفادة منها لتنمية هذا القطاع المهم والاقتصاد ككل.

الفصل الثالث: مساهمة مناخ الاستثمار في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بعد الانتقال من الاقتصاد الموجة إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق الخارجية حيث انتهجت عدة برامج حكومية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية كما قامت بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمارات الداخلية والعمل على خلق مناخ ملائم من خلال محاولة توفير الظروف المناسبة والمساعدة لهذه المؤسسات لأداء دورها على أحسن وجه في الوصول إلى التنمية الاقتصادية.

وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: تهيئة مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أصبح القطاع الخاص والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة محورية في الاقتصاد الجزائري باعتباره البديل الأكثر فعالية للتغلب على العديد من المشاكل المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية حيث سعت الجزائر الى تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال دراسة وضعها الحالي ودورها في الاقتصاد الوطني رغم انها لم تتطور بعد الاستقلال بصورة سريعة ،حيث ان تطورها لم يكن على أساس التجربة في المجال المؤسساتي ،انما بفعل مالكي الأموال الذين أسسوا مؤسساتهم في المجال التجاري بنسب اكبر وفي المجال الزراعي بنسب اقل.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل هي:

أولا: المرحلة الأولى: من 1962- 1980.

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت متواجدة في الجزائر فبل الاستقلال إلى المخططات التي وضعتها السلطات الفرنسية في ذلك الوقت ، و التي كانت تهدف إلى تطوير الصناعات المحلية بهدف تحقيق امتيازات للاقتصاد الفرنسي و جعل تلك الصناعات تلعب دورا مساعدا لنشاط الشركات الفرنسية الكبرى ،و بعد الاستقلال مباشرة حدث هناك فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد الجزائري بسبب المسيرين الأجانب ، و لقد قامت الحكومة الجزائرية بإصدار القانون 227-63 الصادر في 26جويلية1963،والذي يعتبر أول قانون عالج الاستثمار حيث أقصى رأس المال الوطني الخاص و عالج رأس المال الأجنبي و كانت المشاريع التابعة للمستثمرين الأجانب من فترة الاستعمار تمثل 64 من إجمالي الاستثمارات ،بينما استحوذ القطاع العمومي على 36 ولم يسجل في الفترة 1962-1965 إلا إنشاء مشروعين استثماريين في شكل مؤسسات صغيرة خاصة ، إحداهما في صناعة الأحذية و الأخرى في الصناعة الكيماوية البسيطة و السبب في ذلك يرجع إلى الرؤية السياسية للدولة الجزائرية في ذلك الوقت و التي كانت تتجه نحو اعتماد المنهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد الجزائري لذا كان المستثمرون الخواص يتخوفون من تأميم مؤسساتهم ، و قد جاء قانون الاستثمار لعام 1966 ليؤكد على احتكار القطاعات الاستراتيجية و الحيوية للاقتصاد من طرف الدولة وجعل القطاع الخاص مكمل للقطاع العام وليس له الحق في قيادة التنمية الاقتصادية ،و كانت الرخص و الاعتمادات تمنح للمشاريع الخاصة بالمرور باللجنة الوطنية للاستثمارات (CNI) على أساس معايير اختيارية معقدة ومجحفة بحق القطاع الخاص وأدى ذلك إلى تراجع الاستثمارات الخاصة بنسبة كبيرة في فترة الستينات و السبعينات[1] ،وقد تم إنشاء برنامجين : البرامج(أ) في إطار المخططين الثلاثي والرباعي الأول والبرامج (ب) في إطار المخطط الرباعي الثاني ،حيث يظهر البرنامجين اختلاف الأولوية التي أعطيت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ كانت الصناعات التقليدية هي التي تركزت عليها الاستثمارات الصناعية المحلية في برنامج (أ) بحيث يمثل عدد وحداتها 39% من كل الوحدات المقررة، اتجه المخطط الرباعي الثاني(ب) إلى تطوير الصناعات المحلية لمواد البناء كالمحاجر والياجور والقراميد والبلاط وغيرها، وقد بلغ

[1] مولاي أمينة، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول جوان2020، ص-ص،122-123.

وزنها ضمن الوحدات الصناعية المقررة أكثر من 40% وقد اهتم هذا المخطط بالصناعات المعدنية المختلفة كالأنسجة والمفاتيح والمحارث والأبواب الحديدية وصهر الحديد وغيرها بنسبة تصل إلى حوالي 13% بالإضافة إلى صناعات الخشب والورق وصناعات المواد الغذائية والصناعات الكيماوية التي تعتمد على البلاستيك في حين انخفض الاهتمام بالصناعات التقليدية ويمكن تفسير هذا الاتجاه بشروط السوق التي ارتفع طلبها كثيرا على مواد البناء نتيجة البرامج الاستثمارية التي قررتها الدولة في المخطط الرباعي الثاني وعلى المواد الغذائية بسبب زيادة الدخل النقدي للأفراد ويمكن أيضا تفسير هذا الاتجاه بالميل نحو الصناعات الحديثة التي تستخدم رأس مال ثابت أكثر على خلاف الصناعات التقليدية التي تعتمد كثيرا على العمل اليدوي، إن هذا المجموع من المشاريع الصناعية الصغيرة البالغ عددها 744 مشروعا بوسعه أن يشكل متوسطا عاما في التوزيع بالنسبة لمجموع البلديات التي يرتفع عددها إلى 703 بلدية متوسطا رقمه1.05 مشروعا ، وبالنسبة للدوائر البالغة 106 دائرة متوسط 4.65مشروعا ، وبالنسبة للولايات البالغ عددها 31 ولاية متوسط 24 مشروعا... غير أنه من الملاحظ وجود تأخر كبير جدا في إنجاز هذه المشاريع إذ أن العدد الذي تم إنجازه حتى نهاية سنة 1978 لا يفوق 130 مشروعا، وتوجد صناعات لم ينجز منها أي عدد بعد كالصناعات الكيماوية الصغيرة، وفي الحقيقة أن كل الصناعات التي تم إنجازها هي التي سجلت في البرامج الاستثمارية(أ) ، وقد أدت عدة أسباب إلى هذا التأخير الكبير وتعود إلى نوعين: نوع راجع إلى نظام التمويل ونوع راجع إلى المساعدة الفنية الناقصة[1].

ثانيا: المرحلة الثانية: فترة الثمانينات.

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية قد كان المخططان الخماسيان الأول (1984/1980)والثاني(1989/1985)يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي ،وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21)أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم80/242المؤرخ في 04أكتوبر1980)الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات(المرسوم88/192المؤرخ في 04أكتوبر 1988)ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات المالية و النقدية الدولية نتيجة أزمة المديونية و تطور علاقتها معها منذ 1989قامت بتطبيق بعض الإصلاحات وإصدار العديد من القوانين التي تعتبر بداية التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا من خلال العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصخصة المؤسسات العامة و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني [2].

ثالثا: المرحلة الثالثة: من 1990إلى 2000.

[1]محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي "مثال الجزائر"**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990، ص-ص،368-370.

[2]صالحي صالح، أساليب **تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، العدد3، 2004، ص27.

و تميزت هذه المرحلة بمحاولة السلطات الجزائرية إقامة منظومة مؤسسات صغيرة و متوسطة و ذلك من خلال العديد من التسهيلات التي مست عدة جوانب .إن انتهاج النهج الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن و الذي يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص لم يحقق التنمية الاقتصادية ،فبمجرد انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة برزت عدة مشاكل كان يعاني منها القطاع العام ، لذلك عملت السلطات الجزائرية على القيام بعدة إصلاحات للانتقال للاقتصاد الرأسمالي وقد بدأت منذ الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية و المالية واستقلالية المؤسسات العمومية و الشروع في خوصصة المؤسسات المفلسة والعاجزة .

وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها في تحقيق تنمية اقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري ،وبدأ الاهتمام في هذا القطاع حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دفعه إلى العمل الإنتاجي وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في العديد من النشاطات الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة ،فكان لهذه السياسة التحفيزية زيادة حقيقية في مجموع نوايا الاستثمار والتي تركزت في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث أن 99% من المشاريع المصرح بها لدى وكالة (APSI)من 1994إلى1999 لم يتم تجسيدها إلا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا سريعا وخاصة بعد سنة 2000 نظرا للتسهيلات المقدمة من السلطات المعنية[1].

رابعا: المرحلة الرابعة: من2001 إلى 2017.

من أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، قامت السلطات الجزائرية بإجراء تعديلات على قانون ترقية الاستثمار 93-12، وكذا إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001 والذي اعتبر كأرضية للانطلاق في تدعيم هذه القطاع في الجزائر، بالإضافة إلى إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017، الذي أصبح يعكس رؤية جديدة لترقية هذه المؤسسات[2].

المطلب الثاني: تطورتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز ذلك من خلال:

أولا: تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة:

[1] كتوش عاشور، طرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي16،17أفريل،2006، ص1040.

[2] فارس طارق، **دورومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2018/2017، ص200.

زيادة توجه الدولة نحو الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء القطاع الخاص الأولوية من خلال تقديم الدعم اللازم للمستثمرين لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وخصخصة القطاع العام، وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي عبر زيادة عدد هذه المؤسسات عبر الزمن

الشكل رقم(1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2016-2021

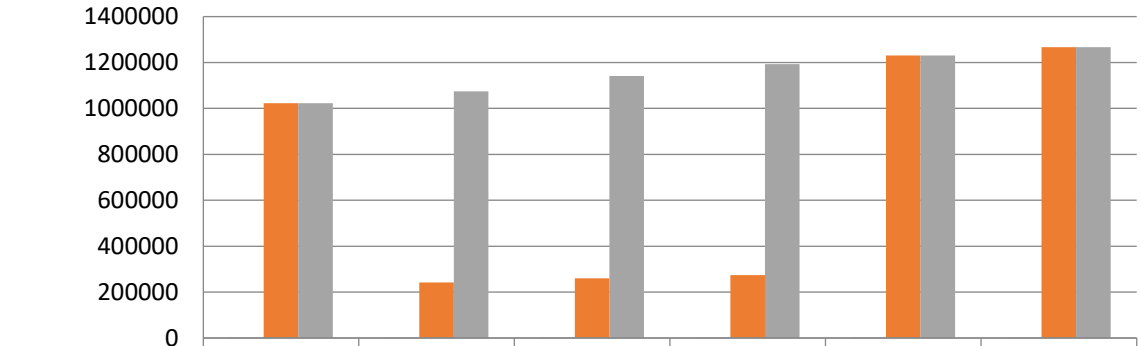

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤسسات العمومية	390	267	261	243	229	225
المؤسسات الخاصة	1022231	242332	260652	274554	1230844	1266995
المجموع	1022621	1074503	1141863	1193339	1231074	1267220

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

-Ministère de l'industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, N°30-32-34-36-38-39, 2017-2018-2019-2020-2021.

نلاحظ من خلال الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد سنويا تطورا في تعدادها، انطلاقا من 1022621مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2016 إلى 1267220 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2021.

ومن خلال نفس الشكل ، يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعا كبيرا من سنة إلى أخرى حيث بلغ تعدادها في سنة 2021 ب1.266.995 مؤسسة خاصة، بنسبة تفوق 99% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نفسر ذلك بالجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لترقية هذا النوع من المؤسسات خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017، إضافة إلى البرامج والهيئات التي تهدف إلى النهوض بهذا القطاع .

أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعا مستمرا منذ سنة 2016 ليقدر عددها سنة 2021 ب225 مؤسسة وهذا راجع إلى عمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة.

ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات:

يختلف تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التراب الوطني من جهة إلى أخرى وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات 2016-2021

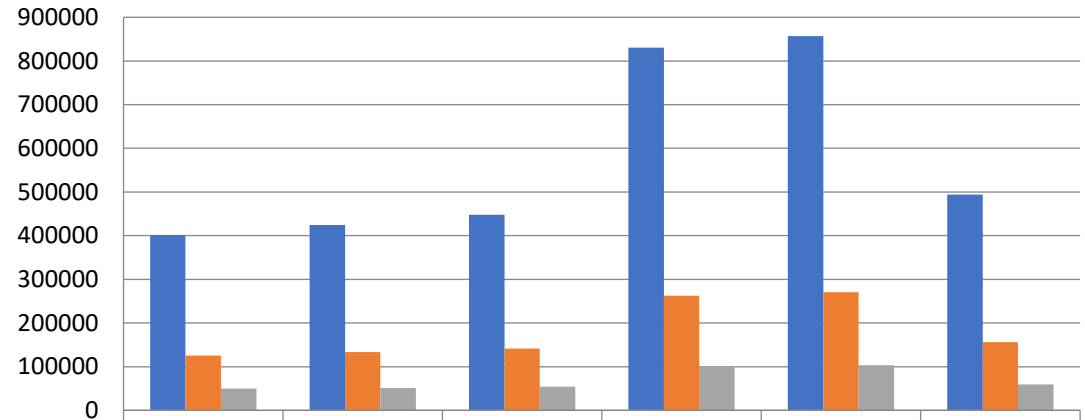

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الشمال	400615	424659	447817	830438	856779	493691
المرتفعات	125696	133177	141468	262340	270736	156207
الجنوب	49595	51508	54211	100561	103558	59673

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

-Ministère de l'industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, N°30-32-34-36-38-39, 2017-2018-2019-2020-2021.

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع تدريجي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمركزة في منطقة الشمال، إذ بلغ تعدادها في نهاية السداسي الأول من سنة 2021 بـ 493691 مؤسسة ، أي بنسبة تفوق 69% ، على غرار مناطق المرتفعات والجنوب التي تشهد انخفاضا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ بلغ تعدادها لسنة 2021 بـ215880 مؤسسة، أي بنسبة 31%.

و يمكن تفسير تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثرة في الشمال لارتفاع الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى.

ثالثا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث قطاع النشاط:

يمكن تبيان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث قطاع النشاط من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط -2016 2021

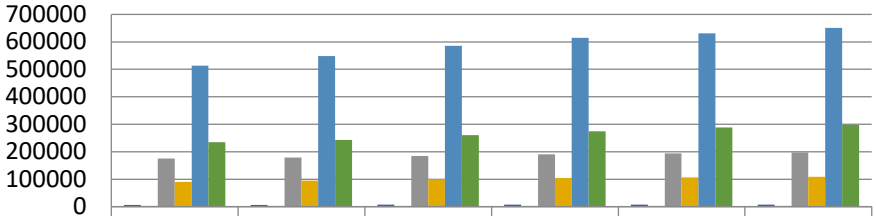

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة	6130	6599	7068	7387	7607	7827
الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	2767	2887	2981	3064	3113	3197
البناء والأشغال العمومية	174848	179303	185121	190155	193950	197925
الصناعات التحويلية	89597	94930	99865	103621	106049	108689
الخدمات	513647	548195	585915	614318	631401	651169
الحرف	235242	242322	260652	274554	288724	298188

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على :

-Ministère de l'industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, N°30-32-34-36-38-39, 2017-2018-2019-2020-2021

- يتبين من خلال الشكل أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات تتوزع في قطاع الخدمات إذ بلغ عددها سنة 2021 بـ 651196 بنسبة 51%، يليها قطاع الحرف بنسبة 23.54%وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.62% ويمكن تفسير الحضور القوي للقطاع الخاص في هذين القطاعين على أساس أن القطاع التجاري كان يشهد احتكار القطاع العام وتماطل الدولة في تحريره، وكذلك عدم قدرة الدولة على تلبية الطلب المتزايد بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات، بالإضافة إلى البحث عن الربح السهل لتفادي المخاطرة في قطاع في القطاع الصناعي نظرا لسهولة الدخول في هذين القطاعين والربح المضمون فيهما ، بينما يشهد قطاعي الزراعة والطاقة والمناجم انخفاض كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب 0.62% و0.25%على التوالي.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن إبراز ذلك من خلال العناصر التالية:

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الاقتصادي لا يسمح بمعرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيدة إلى حد بعيد لمعرفة مكانة هذه المؤسسات وتقييم أدائها في الاقتصاد الوطن.

الشكل رقم(4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2014-2018

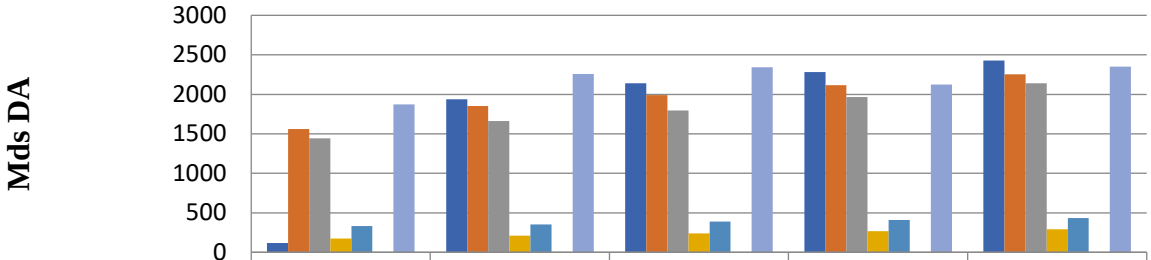

	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	117,49	1936,67	2140,29	2281,83	2426,9
البناء والأشغال العمومية	1562,1	1850,76	1990,03	2117,39	2254,09
النقل والمواصلات	1443,31	1660,76	1796,97	1965,48	2139,88
الفندقة والإطعام	174,1	212,78	240,39	269,38	292,15
الصناعات الغذائية	330,69	353,78	389,57	408,11	433,4
الصناعة الجلدية	2,65	2,78	2,83	2,84	3,07
التجارة	1870,6	2259,33	2341,23	2123,86	2349,59

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

-Ministère de l'industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, N°32-39, 2018-2021.

نلاحظ من خلال الشكل إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة مستمرة في تزايد في جميع القطاعات، فقد تطورت هذه القيمة في قطاع التجارة لتصل إلى 2349.59 مليار دينار في سنة 2018 بعد أن كانت 1870.6 سنة 2014 و هو القطاع صاحب أعلى مساهمة في خلق القيمة المضافة مقارنة مع باقي القطاعات ، كما شهد قطاع النقل والمواصلات وقطاع البناء والأشغال العمومية تطورا مماثلا إذ بلغ نهاية سنة 2018 بـ2254.09 و 2139.88 على التوالي، بينما شهد قطاع الزراعة والصناعة الغذائية والفندقة تقدما ضئيلا مقارنة مع القطاعات الأخرى.

ثانيا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير مناصب العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل والشكل التالي يوضح لنا تطور مناصب الشغل في هذه المؤسسات خلال الفترة2016-2021.

الشكل رقم(5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

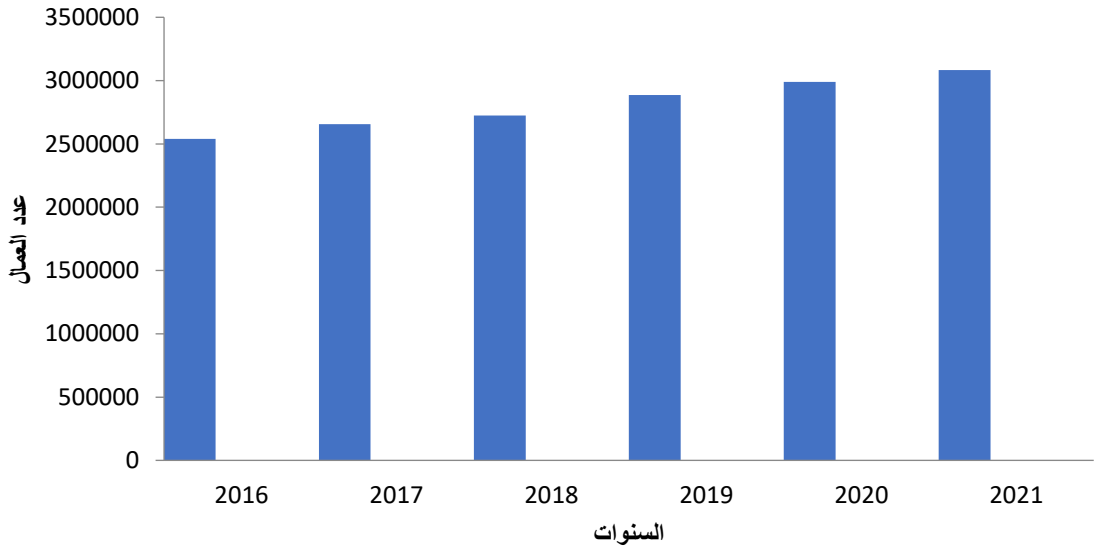

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, N°30-32-34-36-38-39, 2017-2018-2019-2020-2021.

نلاحظ من خلال الشكل زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ بلغ عدد مناصب الشغل سنة 2021 بأكثر من 3083503 منصب شغل، وهذا راجع إلى نمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما التي يشهدها القطاع الخاص، إذ يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل مقارنة مع القطاع العام الذي يشهد تراجعا في عدد مؤسساته.

ثالثا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات:

يبين الشكل الموالي قيمة كل من الصادرات والواردات المستحدثة من قيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2016-2021.

الشكل رقم (6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات

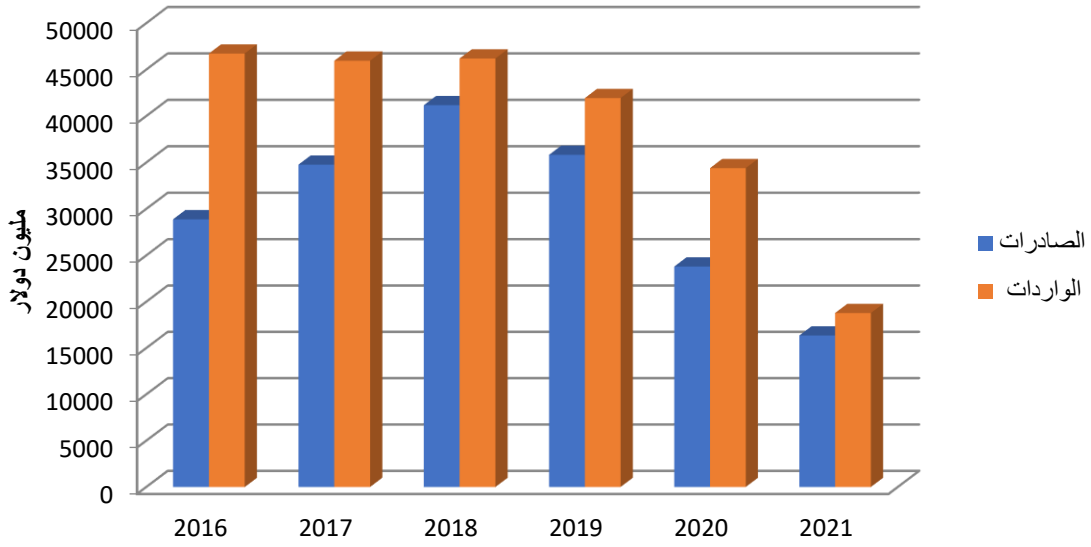

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, N°30-32-34-36-38-39, 2017-2018-2019-2020-2021.

نلاحظ من خلال الشكل أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيمة الصادرات متزايدة خلال الفترة 2016-2018، إلا أنه في السنوات الثلاث الأخيرة شهدت انخفاضا تدريجيا في قيمة الصادرات، يرافقها انخفاض تدريجي في قيمة الواردات وهذا راجع إلى عدة أزمات شهدتها هذه الفترة كأزمة الكوفيد، وعلى الرغم من هذه الزيادة في قيمة الصادرات لكن تبقى مساهمتها ضعيفة وقليلة التنوع وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج نطاق المحروقات أساسا في مجموعة منتجات الزيوت والمواد الخام والسلع الاستهلاكية.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يلعب مناخ الاستثمار ومختلف الأوضاع التي تتميز بها الدولة دورا إيجابيا أو سلبيا في الأداء الاقتصادي للدولة من خلال جذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية أو المحلية حيث ان التحليل السليم لمناخ الاستثمار يتطلب معرفة جيدة بالمتغيرات المؤثرة فيه والتي تتحكم بدورها في قرار الاستثمار.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والهيئات الداعمة لها.

منذ بداية الثمانينات بدأ تبني سياسات اقتصادية تركز على إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وكان المخططان الخماسيان الأول والثاني يجسدان مرحلة الإصلاحات وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، فصدرت العديد من القوانين.

أولا: القوانين المتعلقة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1-قانون الاستثمار لسنة1993:

بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي وبمقتضى هذا المرسوم لم يعد هناك أي تمييز بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم.

فلقد منح هذا المرسوم التشريعي امتيازات للقطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسماح لها بالاستثمار في الكثير من المجالات على نظير مثيلاتها في الدول المتقدمة، كما انحصر تدخل السلطات العمومية لتقديم التحفيزات للمستثمرين عبر تقديم تخفيضات جبائية وشبه جبائية، حيث ينص المرسوم على حوافز وتشجيعات وإعفاءات عامة، بالإضافة إلى حوافز خاصة تمنح للاستثمارات التي تنشأ ي المناطق محل تنمية من قبل الدولة، كما تخلى هذا القانون عن آلية الاعتماد المسبق واستبداله بآلية التصريح المسبق.

يعتبر هذا المرسوم حجر زاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة جديدة لترقية الاستثمار، حيث قام بإلغاء كل القوانين الصادرة قبله في نفس الموضوع والمخالفة له استنادا للمادة 49منه[1].

2-القانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001:

[1] فتيحة بن عزوز، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ،المركز الجامعي بمغنية، الجزائر، العدد العاشر، سبتمبر 2018،ص252.

ساهم هذا القانون في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر أول قانون وضع تعريف رسمي لها، وحدد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها ويهدف هذا القانون إلى[1] :

-إنعاش النمو الاقتصادي.

-إدراج وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.

-التحفيز على ظهور مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.

-ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ترقية إطار تشريعي ملائم وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الإبداع والتجديد وثقافة المقاولاتية.

-تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

-تحسين الأدوات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.

-ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره القانون الذي تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى سبل وآليات دعمها وترقيتها.

3-القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وقد تضمن هذا القانون مجموعة من الامتيازات وقسمها على ثلاثة مستويات، فالنسبة للامتيازات

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المادة 11، القانون التوجيهي رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، العدد77، 2001، ص-ص،6-7.

العامة فقد تناولها القسم الأول، بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والحقوق الجمركية والإعفاء من رسم القيمة المضافة التي تناولها القسم الثاني بالإضافة إلى المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب شغل والتي حددتها المادة 15 و16 من نفس القانون التي تضمنها القسم الثالث والمتمثلة في عدم إلغاء المزايا المحددة في المادتين 12و13 التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والنشاطات الفلاحية, كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من ثلاثة سنوات إلى خمسة سنوات عند إنشاء أكثر من 100 منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال.

وفي هذا السياق يراجع نص القانون تعليمة الامتيازات والتحفيزات كما يلي[1]:

أ-المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

وتتمثل في امتيازات في مرحلة الإنجاز وامتيازات في مرحلة الاستغلال.

-في مرحلة الإنجاز: وتتمثل في الامتيازات التالية: الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في الإنجاز الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني، الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تخفيض بنسبة 90 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار، الإعفاء 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار بدءا من تاريخ الاقتناء، الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

-في مرحلة الاستغلال: يتحصل المستثمر لمدة 3 سنوات على الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، تخفيض بنسبة 50 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح الدولة.

كما تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من مجموعة من المزايا خلال مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال.

-خلال مرحلة الإنجاز: على غرار الامتيازات المذكورة تتحصل كذلك على: تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

-خلال مرحلة الاستغلال: يستفيد المستثمر لمدة 10 سنوات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، تخفيض بنسبة 50 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية بدءا من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون المتعلق بترقية الاستثمار، المادة 7-12-13-15-16-18، القانون رقم 16-09، المؤرخ في 3 غشت 2016، العدد 46، 2016، ص-ص،19-21.

ب-المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب شغل:

تستفيد النشاطات الصناعية، السياحية والفلاحية من المزايا السابقة إضافة لرفع مدة المزايا من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة 100منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

ج-المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وتستفيد من المزايا التالية: تمديد مدة استغلال المزايا إلى 10 سنوات، إعفاء أو تخفيض في الحقوق الجمركية والجبائية والرسوم.

4-القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 :

يهدف القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- بعث النمو الاقتصادي.

- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها.

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في مجال التصدير.

- ترقية ثقافة المقاولة.

- تحسين معدل الاندماج الو طني وترقية المناولة.

كما تطرق القانون ف سياقه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4ملايير دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية.

كما حدد القانون مجموعة من التدابير المساعدة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى ترقية ونشر المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري ، القانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع كل مبادرة تسهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار، العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع ثقافة المقاولة والتكنولوجيات الحديثة في المؤسسات الصغيرة

[1]الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 01-05-15، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 1 يناير 2017، العدد 2، 2017 ،ص-ص،5-7.

والمتوسطة، تسهيل الحصول على الأدوات المالية والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المركزي و المحلي.

وقد تضمن هذا القانون مجموعة من الامتيازات في إطار إنشاء وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية المناولة، تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هنالك العديد من الهيئات المسؤولة عن دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمها:

1 : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الهيئة الوطنية لتنمية الاستثمار مؤسسة إدارية عامة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتتولى بالتنسيق مع الإدارات والمنظمات المشاركة في عملية الاستثمار .توضع تحت إشراف وزير الصناعة، وهي مختصة بدعم ومرافقة المستثمرين، مهما كانت جنسيتهم، في تحقيق مشاريعهم الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعات المنبع من الهيدروكربونات، التي يديرها هم أنفسهم[1].

وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعدة مهام[2]:

--تسجيل الاستثمارات.

- تشجيع الاستثمار في الجزائر والخارج.

- تعزيز الفرص والإمكانيات الإقليمية.

- تسهيل ممارسة الأعمال، ومراقبة تكوين الشركات وتنفيذ المشاريع، ومدى تقدم المشاريع.

- مساعدة ودعم المستثمرين.

- تأهيل المشاريع وتقييمها وإبرام اتفاقية الاستثمار لعرضها على المجلس القومي للاستثمار.

- المساهمة في إدارة نفقات دعم الاستثمار، وفقًا للتشريعات السارية.

وتتشكل هذه الوكالة من شباك وحيد يضم وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل والتي تتدخل في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي [3]:

---

[1]ANDI, L'ANDI,2021,cite web:https://andi.dz ,consulté :23-05-2022.

[2]ANDI, Mission de L'ANDI, 2021, cite web: :https://andi.dz, consulté le 9-06-2022.

[3]شريف غياط ،جمال مساعدية، الأجهزة الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ANSEJ نموذجا"، ملتقى وطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 8 ماي1945،قالمة،الجزائر،يومي27/ 28نوفمبر2017،ص 6.

.تأسيس وتسجيل الشركات.

. الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

. المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

وعلى هذا الأساس فهو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين، بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.

ويهدف إلى ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل اتجاه المستثمرين تم إدخال تعديلات جديدة، لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية. مع الإشارة إلى أن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع على الإدارات والهيئات المعنية، الممثلة داخل الشباك.

وهنا نشير إلى أن المستثمر غير المقيم يخضع لعناية خاصة في التشريع، حيث:

. يكون مدير الشباك الوحيد اللامركزي على اتصال مباشر مع المستثمر غير المقيم، فضلا عن مرافقته له. وكذا التقديم واعتماد تصريح الإيداع للاستثمار وقرار منح الامتياز، مع الأخذ بعين الاعتبار الملفات المدروسة من طرف أعضاء الشباك، وضمان استكمالها بنجاح بمجرد ربطها بالإدارات ذات الصلة.

2-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE:

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الأعمال، بالاختصارANADE، التي تم إنشاؤها في عام 1996، هي هيئة عامة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ، تخضع لإشراف الوزير المفوض لدى رئيس الوزراء المسؤول عن المشاريع الصغرى تدعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادة المشاريع مناجل إنشاء وتوسيع نطاق المشاريع الصغيرة التي تنتج السلع والخدمات ANADE .لديها شبكة من 61 وكالة ، تقع في جميع ولايات الدولة ، بالإضافة إلى الفروع الموجودة في المناطق الرئيسية.، و تهدف هذه الوكالة إلى[1] :

-تشجيع إنشاء وتوسيع السلع والخدمات من قبل قادة المشروع.

-تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز ريادة الأعمال.

وتقوم وكالة ANADE بالمهام التالية:

-دعم وتقديم المشورة ومرافقة قادة المشروع في إنشاء الأنشطة.

-إتاحة جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم لقادة المشروع.

-تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، الضرائب، CNASوCASNOS....).

[1] Agence nationale d'appui au développement de l'entreprenariat, Présentation de l'ANADE, 2016, site web : https://anade.dz, consulté :23-05-2022.

-تطوير شراكة متعددة القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.

-توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة لفائدة قادة المشروع.

-شجع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز خلق النشاط وتوسيع نطاقه.

3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل. ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22جانفي2004 المعدل. إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر[1]. وتتمثل الأهداف الرئيسية للوكالة في[2]:

-المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية، مع نشر الوعي بين السكان.

-تنمية روح المقاولاتية، ودعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم.

-متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطني. ANGEM.

-تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.

-دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ومن بين أبرز مهامها ما يلي:

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لمحة تاريخية، 2022، على الموقع: https://www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 23-05-2022.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأهداف والمهام،2022، على الموقع:https://www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 24-05-2022.

-دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، وإبلاغهم بمختلف الإعانات الممنوحة.

-متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين.

-الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل.

-تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل

-تنظيم المعارض (معرض -بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر

4-الصندوق الوطني لتأمين عن البطالةCNAC :

منذ إنشائها في عام 1994، كمؤسسة عامة للضمان الاجتماعي (تحت إشراف وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي) تلقت مهنة تخفيف أو "تثبيط" الآثار الاجتماعية بعد تسريح أعداد كبيرة من العمالالأجراء من القطاع الاقتصادي الذي تم تحديده في تطبيق خطة التكيف الهيكلي، عرف CNACفي مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة الموكلة إليها من قبل السلطات. ومن مهامه ما يلي[1]:

- التأمين عن البطالة.
- دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 سنة و50 سنة.
- تشجيع دعم وترقية الشغل.

5-صندوق ضمان القروض FGAR.

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر إلى الضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[2].

المطلب الثاني: حو افزومز ايا الاستثمارفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر.

[1] CNAC, La CNAC, 2022, cite web: http://www.cnac.dz,consulté le 9-06-2022.

[2]صندوق ضمان القروض، التعريف والأهداف، 2022، على الموقع :https://www.fgar.dz، تاريخ الاطلاع: 9-06-2022.

لقد هدف المشرع الجزائري من خلال مختلف التحفيزات التي جاءت بها مختلف القوانين إلى التأثير على النشاط الاقتصادي في جوانب عديدة تماشيا مع أهداف التنمية الوطنية.

حيث حدد قانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 مجموعة من المزايا المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها[1]:

-إنشاء هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى "الوكالة" مكلفة بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة، وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء حساب التخصيص 124-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية التنافسية الصناعية" لتمويل عمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفقات تسيير الوكالة.

-إنشاء مراكز دعم واستشارة محلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها الأساسية دعم وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنماؤها وديمومتها ومرافقتها.

- إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-أخذ كل مبادرة تهدف إلى تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل وتشجيع استحداث الوسائل المالية الملائمة لها.

-تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص والعمل على توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إنشاء هيئة استشارية تابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمى المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-في إطار إبرام الصفقات العمومية يخصص جزء من هذه الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تحسين تنافسية هذه المؤسسات وترقية المنتج المحلي.

-في إطار ترقية المناولة تتكلف الوكالة بتثمين إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج متخصصة تهدف إلى تحسين أدائها.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المادة 17-34، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، العدد 02، 2017، ص-ص،7-8.

- تضع الوكالة نظاما معلوماتيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشكل على وجه الخصوص أداة للاستشراف والمساعدة على اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمارفي الجزائر.

تعتبر المؤشرات العامة والدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحديد طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة بخصوص الاستثمار في بلد ما.

أولا: المؤشرات العامة.

على غرار المؤشرات الخاصة هناك أيضا المؤشرات العامة التي تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمارات في الدول، حيث تعكس هذه المؤشرات استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، حيث تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر في هذه البيئة.

الجدول رقم (02): أداء الاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات العامة للفترة 2015-2021.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج الإجمالي (مليار دولار)	172.3	166.0	173.9	197.6	183.7	147.6	163.8
معدل النمو (%)	3.7	3.4	1.4	3	2.3	-4.9	3.4
معدل التضخم(%)	4.8	4.3	4.8	7.4	5.6	2.4	6.5
معدل البطالة(%)	11.3	11.6	12.1	11.2	12.6	14.0	14.1

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قاعدة بيانات مؤشرات الأداء في العالم والمنطقة العربية، الكويت، 2022.

-المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، التقرير السنوي 2018،2019،2016،2017، ص120، ص60،ص56.

من ملاحظة الجدول نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في 2015 قد وصل إلى 172.3 مليار دولار بمعدل نمو قدر بـ3.7%لينخفض سنة 2016بـ6.3 مليار دولار ولينخفض كذلك معدل النمو ليصل إلى 3.4%وهذا يعود إلى الانخفاض الذي شهدته هذه الفترة في أسعار النفط، وليشهد ارتفاعا من سنة 2017 إلى 2018 ليحقق أعلى قيمة له سنة 2018بـ197.6 مليار

دولار بمعدل نمو 3% ، واستمر الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض ليبلغ أدنى مستوى له سنة 2020بـ147.6 مليار دولار وبمعل نمو قدر بـ4.9- ، ويعود ذلك إلى أثر العوامل الخارجية المتعلقة بالمستوى المنخفض لأسعار النفط، الإضافة إلى عوامل أخرى كأزمة كوفيد التي نتج عنها انخفاض في مستوى الإنتاج وانخفاض الصادرات . ليعود مرة أخرى في الارتفاع سنة 2021 بسبب الارتفاع المعتبر في أسعار النفط.

كما نجد أن معدلات التضخم في الجزائر تشهد ارتفاعا منذ سنة 2015، إذ بلغ سنة 2018 أعلى مستوى له بمعدل 7.4%وهذا راجع إلى تطور الكتلة النقدية بوتيرة كبيرة بسبب انهيار سعر صرف العملة الوطنية. ليعود إلى الانخفاض سنة 2019،2020حيث وصل إلى 5.6% سنة 2019 وليسجل أدنى مستوى له سنة 2020 بـ2.4%ويرجع ذلك إلى استقرار الوضع المالي والنقدي خلال هذه الفترة، ليواصل الارتفاع من جديد سنة 2021 ليبلغ نسبة 6.5% .

بالنسبة لمعدلات البطالة في الجزائر فهي تشهد كذلك ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2015، لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2021 بمعدل 14.1% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط.

وبالنظر إلى المؤشرات التي تم تناولها نجد أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز حيث يشوب المناخ الاستثماري للجزائر عدة نقائص تحد من جاذبية الجزائر للاستثمار المحلي أو الأجنبي.

ثانيا: المؤشرات الدولية

تعد هذه المؤشرات أداة فعالة، تساعد متخذي القرارات وصناع السياسات لمختلف الدول على الكشف عن مواطن القصور والعمل على إصلاحها لغدو أكثر تنافسية في مجال جذب الاستثمارات، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم هذه المؤشرات.

1- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

احتلت الجزائر مراتب متأخرة ضمن تقرير سهولة أداء الأعمال، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03) : تطور أداء الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للفترة 2015-2020.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	154	163	156	166	157	157
القيمة	50.69	45.92	47.76	46.71	49.65	48.6
بدء نشاط تجاري	141	145	142	145	150	152
استخراج تراخيص البناء	127	122	77	146	129	121
الحصول على الكهرباء	147	130	118	120	106	102
تسجيل الملكية	167	163	162	163	165	165
الحصول على الائتمان	171	174	175	177	178	181
حماية المستثمرين الأقلية	132	174	173	170	168	179
دفع الضرائب	176	169	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	131	176	178	181	173	172
إنفاذ العقود	120	106	102	103	112	113
تسوية حالات الإعسار المالي	97	73	74	71	76	81

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- world bank group, doing business reports :2015-2020,Washington,U.S.A.

من الجدول نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري احتل سنة 2015 المرتبة 154 بمجموع نقاط 50.69 لتنخفض ترتيبه إلى المرتبة 163 سنة 2016 بمجموع نقاط45.92، واحتلت سنة 2018 المرتبة 166 بمجموع نقاط 46.71 من بين 190دولة تضمنها التقرير لسنة 2018.كما احتلت سنة 2020 و2019 المرتبة 157 واحتلت سنة 2017 المرتبة156 لتكون بذلك من بين أسوأ الدول في هذا المجال، ويرجع ذلك إلى المشاكل التي تعانيها الجزائر فيما يخص ممارسة الأعمال. وهذا ما يدل على أن مناخ الاستثمار ما زالت تواجهه العديد من العوائق تقف كحجرة عثرة أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على اعتبار أن هذا المؤشر يقيس مدى تأثير اللوائح التنظيمية والإجراءات الحكومية المطبقة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى دورة حياتها، فحسب الجدول السابق نجد أن أكبر عائق يواجه هذه المؤسسات سنة 2020 هو الحصول

على الائتمان إذ احتلت المرتبة 181 يليه ضعف حماية المستثمرين الأقلية بترتيب يصل إلى 179 بالإضافة إلى عائق التجارة عبر الحدود نتيجة تقييد الواردات وارتفاع تكاليف التصدير والاستيراد وتحصلت الجزائر على المرتبة 172 في نفس السنة.

2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتبر أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية أداء ضعيف جدا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2015-2022.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب	157	154	172	172	171	169	162	167
النقطة	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7	45.8

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على :

-the heritage foundation :index of economic freedom, reports :2015-2022,Washington,U.S.A.

نلاحظ من خلال الجدول على مدى السنوات، تباطأ النمو الاقتصادي في الجزائر من عام 2015 حتى عام 2022، وتحول إلى سلبي في عام 2020 ، وانتعش في عام 2021.بسبب انخفاض درجات حقوق الملكية والصحة المالية ، سجلت الجزائر خسارة إجمالية قدرها 0.7 نقطة في الحرية الاقتصادية منذ عام 2017 ووقعت في المراتب الوسطى من فئة "المكبوتين."

تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 45.8، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 167 في المؤشر لسنة 2022حيث تحتل الجزائر المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجاتها الإجمالية أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

احتلت الجزائر لعام 2022 المرتبة 13 ما قبل الأخيرة في منطقة الشرط الأوسط وشمال إفريقيا تليها إيران بدرجة إجمالية (45.8) أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية فهي تعتبر دولة مقموعة من حيث الحرية، ولازالت هناك العديد من العوائق التي تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة إذ أن الدولة لا زالت تهيمن على الاقتصاد، وأوقفت عملية خصخصة المؤسسات، وقامت بتقييد المشاركة الأجنبية في اقتصادها، إضافة إلى عدم اليقين السياسي الذي يسود الدولة، كما أن الجزائر منذ سنة 2015 اتبعت سياسة إحلال الواردات واعتمدت تدابير حمائية لتشجيع الإنتاج المحلي مما أدى إلى تقييد الواردات، بالإضافة إلى أن القضاء يعتبر بشكل عام بطيء ويخضع لضغوطات سياسية ، وقطاع الأعمال والقطاع العام يعانيان من المحسوبية والفساد بشكل كبير مع ارتفاع معدلات الضرائب وعجز الموازنة العامة، أضف إلى ذلك ارتفاع الرسوم الجمركية مع وجود عدة حواجز غير جمركية، ولا تزال القيود المفروضة على الملكية الأجنبية تحد من ديناميكية الاستثمارات، أسواق رأس مال تتميز بالتخلف والقطاع المالي لا يزال تحت سيطرة البنوك العامة[1].

[1]Heritage foundation, Algeria, 2022,on website: https://www.heritage.org/index/country/algeria look at:22-05-2022.

3-مؤشر التنافسية العالمي:

يتميز الاقتصاد الجزائري بانخفاض مستوى تنافسيته وفقا لمؤشر التنافسية العالمي كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(05): أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2014-2019.

السنوات	2015-2014 د144	2016-2015 د140	2017-2016 د138	2018-2017 د137	2018 د140	2019 د141
الترتيب	79	87	87	86	92	89
القيمة	4.08	3.97	3.98	4.1	53.8	56.3

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على :

-world economic forum : the global competitiveness reports: 2015-2019, Geneva, Switzerland.

لقد بين تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015 أن تنافسية الاقتصاد الجزائري قد وصلت إلى المرتبة 79عالميا، ولتصل سنتي 2016و2017 إلى المرتبة 87 بمجموع نقاط 3.97 و 3.98، ولتشهد سنة 2017ارتفاعا إلى المرتبة86 عالميا أما في سنة 2019 فقد شهدت تنافسية الاقتصاد الجزائري تراجعا إذ وصلت إلى المرتبة 89 عالميا

ويبين الجدول الموالي ترتيب أداء الاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي

الجدول رقم (06): أداء الاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنتي 2018-2019,

السنوات	2018 د140	2019 د141
البيئة التمكينية	93	87
الأسواق	104	98
رأس المال البشري	78	73
النظام البيئي للابتكار	106	92

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على :

-world economic forum : the global competitiveness reports: 2018-2019, Geneva, Switzerland

نلاحظ من خلال الجدول تراجع ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي، وهذا بسبب انخفاض مستويات التعليم وكفاءة الأسواق وعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا، وقد احتلت المراتب الأخيرة دوليا في مجموعة عوامل النظام البيئي للابتكار ،ويرجع تقرير 2017-2018 الأسباب الخلفية وراء هذا التراجع إلى: البيروقراطية وعدم فاعلية الحكومة بنسبة 18.9% ، الفساد بنسبة 12.8% وصعوبة الحصول على التمويل إلى 11.8%، أضف إلى ذلك عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والتضخم وارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار بالإضافة إلى أنظمة العمل التقييدية ، ولوائح التعاملات بالعملة الأجنبية، وعدم مهارة اليد العاملة وسوء أخلاقيات العمل و عدم كفاية البنية التحتية.....وهذا ما

يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع لنمو وتطور المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

4-مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات ذات المخاطر العالية ، حيث يوضح مؤشر كوفاس ويمكن ترتيب أداء الجزائر وفقه من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (07): أداء الجزائر وفق مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية للفترة 2015-2021.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التصنيف	A4	B	C	C	C	D	C

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على

-COFACE: COFACE country and sector risks handbook, France,2015-2021,p13.

تحصلت الجزائر وفق تقرير كوفاس للمخاطر القطرية لسنة 2015 على التصنيف A4 وانخفض تصنيفها وفق هذا المؤشر سنة 2016 إلى التصنيف B، بينما تحصلت في السنوات 2018-2019-2020 على التصنيف C لتكون بذلك ضمن درجة المضاربة والتي تعكس مناخ الأعمال الصعب للجزائر ولتتراجع سنة 2021 إلى التصنيف D لتدخل ضمن قائمة الدول ذات مناخ الأعمال الصعب للغاية.

نلاحظ من خلال الجدول حصول الجزائر على التصنيف A4وللعلم فهي مصنفة ضمن هذه الرتبة منذ 2006، والتي تعني أن المخاطر القطرية هي مخاطر متوسطة ويمكن الاستثمار فيها على المدى المتوسط سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة، ثم انخفض التصنيف إلى المرتبة Bسنة 2016، ثم المرتبة C في الثلاث السنوات الأخيرة لتنتقل بعد ذلك إلى المرتبة Dمما يدل على أن الجزائر تتمتع بمخاطر عالية جدا.

حسب التقرير الذي نشرته مجموعة كوفاس فإن الاقتصاد الجزائري يتمتع بنقاط قوة معتبرة تتمثل في توفره على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، وإمكانيات كبيرة لاستغلال الغاز الصخري ، كما تمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الزراعة والطاقات المتجددة والسياحة، موقع جغرافي مناسب بالقرب من السوق الأوروبية، إلا أن لديها في المقابل نقاط ضعف كثيرة حيث أن اقتصادها يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ، ارتفاع البطالة بين الشباب ، الوزن الزائد للقطاع العام، أزمة سياسية واجتماعية حادة اندلعت في عام 2019،حالة سيئة للبنى التحتية، البيروقراطية والفساد وضعف القطاع المالي، وبيئة أعمال غير مؤكدة[1].

5-مؤشر التنمية البشرية:

[1]COFACE, Algeria ,2018, cite web: https://www.coface.com,consulted :06-06-2022.

اعتبر تقرير التنمية البشرية أن أداء الاقتصاد الجزائري يعتبر مرتفع وفق دليل التنمية البشرية الذي يعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

الجدول رقم (08): أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية للفترة 2015-2019.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة	83	83	85	91	91
القيمة	0.745	0.752	0.754	0.746	0.748

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للسنوات: 2015-2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر قد حصلت سنة2015 على المرتبة 83 بمجموع نقاط 0.745 ، وبقيت سنة2016في نفس المرتبة بمجموع نقاط يساوي 0.745، لتستمر في الارتفاع لتصل سنة 2018 إلى 0.759 لتكون بذلك ضمن قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وتراجعت سنة 2019 إلى 0.748إلى أنها لا تزال من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.-قد احتلت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا لعام 2015 لكنها تبقى في مراتب متأخرة على المستوى العالمي حيث احتلت المرتبة 83، ضمن المجموعة الثانية ذات التنمية البشرية المرتفعة وذلك من أصل 188 دولة، أما سنة 2016 فقد حافظت على نفس المرتبة 83 وفي 2019 تراجعت إلى المرتبة 91، وهذا ما يدل على أن الجزائر تمتلك موارد بشرية ذات مستوى مقبول تمكنها من توفير العمالة اللازمة لإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تتطلب عمالة ماهرة.

المبحث الثالث: تهيئة مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد عملت السلطات الجزائرية عبر مجموعة من القوانين والإجراءات ولتهيئة مناخ الاستثمار الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من العوائق التي وقفت عائقا أمام نموها وتطورها ولعل من أبرز هذه العوائق ما يلي:

أولا: الصعوبات المرتبطة بالعقار والعقار الصناعي:

يوجد عبر التراب الوطني مناطق صناعية ومناطق نشاط وتتولى مهمة تسيير هذه المناطق مؤسسة تسيير المناطق الصناعية، يشكل كل من كيفية ونمط التسيير ،وعدم استقرار المسيرين والطابع الإداري بمؤسسات التسيير الأسباب الرئيسية لحالة التدهور التي تقاسيها أغلبية المناطق الصناعية ،ومؤسسات تسيير هذه المناطق، أما فيما يتعلق بمناطق النشاط التي أنشأت أغلبها بمجرد قرار محلي اتخذته الولاية ،أو البلدية، فهي تفتقر إلى هيئة تتولى وتسهر على التسيير اليومي لهياكلها القاعدية ، إن إشكالية العقار المطروحة تتعلق أكثر بالاستغلال الأمثل والعقلاني الرشيد للمساحات الموجودة، ولا يتعلق الأمر بوفرة الأراضي حيث نجد العديد من الهياكل القاعدية مبعثرة عبر جميع الولايات لذلك وجب عرض هذه المساحات في السوق لصالح المستثمرين لإنعاش النشاطات والإسراع في إنجاز المشاريع وتخفيف الضغط على الأراضي الزراعية[1].

ثانيا: الصعوبات التمويلية:

إن مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء تعلق الأمر بتمويل دورات استغلالها أو تمويل استثمارها تشكل أحد العوامل الشائكة في حياة المؤسسة خاصة أمام غياب بنوك متخصصة في تمويل وتنمية هذه المؤسسات والشروط التعجيزية التي تفرضها بعض البنوك ومطالبتها الشباب تقديم ضمانات كبيرة وهم في المراحل الأولى لشق الطريق نحو المستقبل مما يؤكد حقيقة افتقار النظام المصرفي لبنوك متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأمر الذي من شأنه أن يعرقل مختلف الجهود التي قد تبادر بها المؤسسة ومن تم يعيق استمرارها خاصة مع واقع انفتاح السوق واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [2].

ثالثا: الصعوبات الإدارية:

[1] عبد الرحمان بابنات ،مرجع سبق ذكره، ص137.

[2] بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قالمة، الجزائر، المجلد 19، العدد02، ديسمبر2008، ص-ص،158-159.

يتطلب نشاط المؤسسة الصغيرة الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، ولكن ما نلاحظه هو أن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع الصغيرة تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك ما يأتي[1]:

- الذهنيات أو العقليات لم تتهيأ بعد لاستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته.

-سرعة حركية التقنين وإنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي على عينة تضم 562 مؤسسة (عامة وخاصة) أن 37%من مسيري هذه المؤسسات قد انتظر أكثر من 5 سنوات قصد الحصول على العقار، وحسب نفس الدراسة فإن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي 90 يوما في السنة للتكفل بالوثائق الادارية.

رابعا: الصعوبات التنظيمية ونقص المعلومات:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة[2].

بالإضافة إلى عوائق أخرى المتمثلة فيما يلي[3] :

-ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المصغرة المناسبة والمطلوبة.

-عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها.

-عدم توافر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد أفراد لإقامة وإدارة هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.

---

[1] رابح خوني، رامي حريد، **عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة الحقوق والحريات ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، العدد الثالث، ديسمبر2016،ص324.

[2] عوادي مصطفى، **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص9.

[3] مراد إسماعيل، لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر2014، ص-ص،138-139.

- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة، وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا وهو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات المصغرة.

- نشر سجلات الأراضي عبر الإنترنت لأشكال طلبات الحصول على المعلومات التي تهم جمهورًا واسعًا وعلى وجه الخصوص المستثمرين (الشهادات السلبية، ونسخ من صكوك الملكية، وكتيبات الأراضي، وفتح مسح للأراضي، وتسجيل الرهن العقاري، وما إلى ذلك) للتنزيل، إلى أن يتم تعبئتها وإيداعها في السجل العقاري المختص إقليمياً، مشفوعاً بالمستندات المطلوبة في هذا الصدد.

المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لترقية مناخها الاستثماري.

هنالك العديد من الآليات والبرامج التي اعتمدتها الجزائر لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نعرض أهمها فيما يلي:

أولا: أساسيات حول التأهيل: يتمثل في:

1-تعريف التأهيل:

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق، إن التأهيل يحوي مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني، تسييري بهدف الوصول بالمؤسسة إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المنافسة الوطنية منها والأجنبية[1] .

2-أهداف التأهيل:

وتتمثل هذه الأهداف في[2]:

-**تحسين تسيير المؤسسات** : تسعى برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية. ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات الهامة على أساليب وطرق التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.

-**تحسين تنافسية المؤسسات: أن** عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها. وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية،

[1] عروب رتيبة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي17 و18 أفريل 2006، ص724.

[2] قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي17 و18 أفريل 2006، ص-ص،1051-1052.

وتحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم " ثقافة المؤسسة والتقاول "من جهة، وبتوفير محيط ملائم لها من جهة أخرى. وذلك بإجراء تعديلات في جميع مكوناته، وتوفير المعلومات الاقتصادية لتطوير تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- **توفير مناصب شغل**: تحاول الحكومة توفير جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات لتساعدها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالاهتمام المعطى للمؤسسة ليس يهدف فقط إلى الحفاظ على مناصب التشغيل الحالية، بل يهدف إلى خلق وظائف جديدة.

3-متطلبات التأهيل:

والمتمثلة في[1]:

- **التخطيط الاستراتيجي**: تتعلق العملية بتحضير الاستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها، حيث يعتبر التخطيط الاستراتيجي بعملية تجديد نظامي، فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل، يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى اخذ القرارات من طرف الإدارة حيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة. كما يهدف التحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف نشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

- **تأهيل الموارد البشرية**: يعد الاستخدام الفعال للموارد البشرية طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لأهمية هذا العامل يتوجب اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لتكوينه وتأهيله وذلك على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الكلي.

-**التجديد التكنولوجي**: تحتل استراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك أن التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد الشامل لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسة التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد في التنظيم، التجديد في الموارد البشرية...إلخ

- **تأهيل محيط المؤسسة**: إن تأهيل محيط المؤسسة يشكل أمر ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدرتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديل على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة.

ثانيا: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1-البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ-التعريف بالبرنامج: هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية. وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات

[1] بلال شيخي، حمزة كبلوتي،المهدي حجاج، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع**، الملتقى الدولي: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2017.

الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق. هناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير المادي وممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات[1].

ب-أهداف البرنامج: تتمثل أهدافه الأساسية في[2] :

-جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق وقادرة على المنافسة على مستوى السعر والجودة بالإضافة إلى إنشاء قيم مضافة جديدة وخلق مناصب شغل جديدة ودائمة والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-وضع وسائل تسيير جوارية في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة الاقتصاد.

ج -خصائص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن حصر أهم الخصائص فيما يلي:

-يتسع ليشمل تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-يتسع ليشمل القطاعات والمؤسسات التي لا تمسها البرامج الأخرى لاسيما المؤسسات الأصغر من 20 عاملا ويعطي الأولوية للاستثمارات غير المادية.

-يقوم بتحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للفروع.

د-نتائج البرنامج: منذ بداية البرنامج فقد تم تسجيل النتائج التالية[3]:

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.

---

[1] مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، على الموقع http://dim-msila.dz/، تاريخ الاطلاع: 2022/05/18.

[2] بن نذير نصر الدين،بن طيبة مهدية **تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة مؤسسة فيتاجو)**،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر،العدد2، 2017، ص-ص،183-184.

[3] سهام عبد الكريم **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME2"**، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد09 ،2011، ص146.

ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص إستراتيجي، بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.

وهنا أيضا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج.

وقد شملت عملية التأهيل عدة مجالات أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

2-البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي:

أ- التعريف بالبرنامج: يسعى هذا البرنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل، وتشرف عليه وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، كما يهدف إلى مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية القدرة التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية، وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية ،قدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 4 مليار دينار، خصص منه 2 مليار دينار لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي خصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2001.

ب-شروطه: هناك جملة من المعايير لقبول المؤسسة في برنامج التأهيل الصناعي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

-أن تكون مؤسسة جزائرية.

-أن تنتمي إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.

-تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري ولديها رقم تعريف ضريبي.

- تنشط منذ حوالي 3 سنوات على الأقل.

- عدد العمال الدائمين 20عاملا على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية.

- أن يكون صافي الأصول للسنة الحالية أو السابقة موجبا.

-نتيجة الاستغلال (حساب 83) موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات الأخيرة

ج-أهدافه: وتتجلى أهدافه الأساسية في [2]:

-عصرنة المحيط الصناعي.

-تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.

-تدعيم قدرات هيئات الدعم.

-تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

يتم تنفيذ البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك:

[1] طارق فارس، مرجع سبق ذكره، ص-ص،280-285.

[2] عروب رتيبة،ربحي كريمة،**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مرجع سبق ذكره ،ص-ص،724-725.

-المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI)تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل تتمثل مهامه في:

-تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.

-وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.

-تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.

-اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

-توجد على مستواها الأمانة التقنية والتي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

-اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI): يرأسها وزير الصناعة و إعادة الهيكلة وتضم ممثلي عدة وزارات أهمها:

-ممثل عن وزارة المالية.

-ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

-ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات.

-ممثل عن وزارة التجارة.

-ممثل عن وزارة الخارجية.

زيادة على ذلك ممثلي النقابات، أرباب العمل ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها بالإضافة إلى عدة مهام المتمثلة في إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.

-صندوق ترقية التنافسية (FBCI): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000(7)،ولقد تم إنشاؤه لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين : ا- مساعدات للمؤسسات ب-مساعدات لهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة.

ثالثا: البرامج الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هناك العديد من البرامج الأجنبية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نذكر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(ONUDI)، وبرنامج SFI (فرع البنك العالمي)، وبرنامج ميدا(EDPME). نعرض فيما يلي أهمها:

1-البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

التعريف بالبرنامج[1]:

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر «دراسة تقييمية لبرنامج ميدا «**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص136.

جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأور وجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005باسم برنامج أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro-Développement PME، جاء البرنامج بغلاف مالي يقدر ب62.9مليون أورو موزعة كما يلي(57مليون أورو من قبل المفوضية الأوروبية و3.4مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،2.5مليون أورو مقدمة من طرفPME دفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل)،أما المدة التي استغرقها فهي سبع سنوات من أكتوبر 2000إلى ديسمبر2007.

أ- شروطه: يستهدف البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بـRMEوالتي تمثل 3%من المجتمع الإجمالي (71577مؤسسة صناعية)أي ما يقدر ب2150مؤسسةصناعية خاصة وينشط البرنامج بعمل فريق دائم مكون من 25 خبير(21جزائريين،4أوروبيين)،يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى 5فروع جهوية (الجزائر، عنابة، سطيف، وهران، غرداية)،كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل فيما يلي :التطوير الاستراتيجي لتسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير .

ويهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي ذلك من خلال :

_تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.

-تطوير طرق الحصول على المعلومات المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.

-المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب أن تستوفي الشروط التالية:

-لديها نشاط لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

-تشغل على الأقل 20عامل دائم.

-أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي .CNAS

-حفظ على الأقل 60%من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

ب-نتائج البرنامج: فيما يخص درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل[1]:

من بين 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي سبق لها وأن أقامت عملية التشخيص أو التشخيص الأولي نلاحظ أن:

- 61مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي 9% خاصة لم تتعدى مرحلة التشخيص.
- 179مؤسسة أي 26% توقفت عن العملية بعد مرحلة التشخيص الأولي.
- 455مؤسسة أي 65% دخلت في عملية ومسار التأهيل.
- فيما يخص عدد العمليات المحققة:

[1]تشوار خير الدين، نزعي فاطمة الزهراء، **برنامج ميدا لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 1، 2017، ص-ص، 366-367.

92%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخطت على الأقل عمليتين لتأهيل، من بينها 36% من مجموع المؤسسات التي دخلت في عملية التأهيل تعدت 05 عمليات للتأهيل، و18% أنجزت 04 عمليات، و38% أنجزت 03 عمليات، بينما 8% لم تتعدى عمليتان للتأهيل.

2- برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

أ-التعريف بالبرنامج:

في سنة 1999 أنشأت ONUDI بالتعاون مع السلطات الجزائرية برنامجا متكاملا لتحسين التنافسية، وإعادة الهيكلة الصناعية، وهذا البرنامج يتكون من 5 مكونات [1]:

-مساعدة في إعداد وتنفيذ السياسة الاستراتيجية الصناعية.

-تقوية هيئات الدعم والاستشارة التي تتعامل مع الصناعة.

-برنامج قيادة الدعم لإعادة الهيكلة، وتحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية (عمومية وخاصة) يضم 08 مؤسسات كبيرة، و40 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختارة من مجالات ذات الأولوية.

-التحكم في وضع أنظمة وشبكات المعلومات والإحصائيات.

-إنشاء محيط مناسب ودائم في الجزائر.

وقد حقق هذا البرنامج النتائج التالية:

أ-مشروع لمساعدة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية.

-تنفيذ تشخيص 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مع تدخل مكاتب دراسات وطنية وستة خبراء أجانب.

-إنجاز نشرية تعرض مشروع الصناعات الغذائية.

ب-مشروع شبكة وطنية للمعلومات، والمعارف الصناعية، الاقتصادية، الإحصائية، والأعمال.

ج-مشروع قيادة التأهيل: تنظيم الدفعة الخامسة لتكوين مستشارين في التشخيص الاستراتيجي للتأهيل (تمت في المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية INPED، بومرداس، من 25 إلى 30 سبتمبر 2004، لصالح 30 مشارك)

د-تقوية القدرات الوطنية في مجال الجودة، التصديق، التقييس في الجزائر:

-تنظيم ملتقى حول تحسين كل الأوجه المرتبطة بالجودة لفائدة المتعاملين في الصناعة الغذائية وهذا في (2004/12/13).

-تكوين 50 مراجع داخلي للجودة.

-تكوين إطارات LANORفي إدارة الجودة وإدارة المحيط.

-في إطار التحضير لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تم تكوين 67 إطار في العوائق التقنية للتجارة.

ه-مشروع ترقية الاستثمارات.

والهدف الأساسي لهذه البرامج هو الدعم الديناميكي لإعادة الهيكلة، تنافسية، وتكامل ونمو الصناعات، المؤسسات في سياق مراحل تحرير وانفتاح الاقتصاد،

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص-ص،172-174.

المطلب الثالث: حلول لدعم مناخ الاستثمار لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هناك العديد من الآليات والأساليب التي يمكن أن تعتمدها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالآتي[1]:

أولا: ترقية المعاملات الإلكترونية:

توحيد جميع الخطوات المخصصة لإنشاء الأعمال وتنفيذ خدمات مخصصة عبر الإنترنت، عملية إنشاء الأعمال عبر الإنترنت عملية ومتكاملة في النظام الأساسي الإلكتروني لCNRوسيتم توسيع هذا الإجراء الذي يستخدمه عدد محدود من كتاب العدل ، ليشمل جميع الموثقين في ولاية الجزائر الذين اشتركوا في الإجراءات عبر الإنترنت، وبموجب القانون رقم 04-08 المعدل والمكمل المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية ، ولا سيما المادة 5 مكرر المتعلقة بالسجل التجاري الصادر إلكترونيًا و المرسوم التنفيذي رقم 18- 112 مؤرخ في 5 أبريل 2018 بضبط نموذج المستخرج من السجل التجاري الصادر بصيغة إلكترونية. وفقًا للمادة 7 من المرسوم المذكور أعلاه، يجب على التجار الذين لا يحملون مستخرج السجل التجاري، مع الرمز الإلكتروني "RCE" ، الحصول على هذا الرمز من فروع المركز الوطني للسجل التجاري المختص إقليمياً.

ثانيا: ترقية العقار الصناعي:

نشر سجلات الأراضي عبر الإنترنت لأشكال طلبات الحصول على المعلومات التي تهم جمهورًا واسعًا وعلى وجه الخصوص المستثمرين (الشهادات السلبية، ونسخ من صكوك الملكية، وكتيبات الأراضي، وفتح مسح للأراضي، وتسجيل الرهن العقاري، وما إلى ذلك) للتنزيل، إلى أن يتم تعبئتها وإيداعها في السجل العقاري المختص إقليمياً، مشفوعاً بالمستندات المطلوبة في هذا الصدد.

ثالثا: ترقية المحيط التشريعي:

وذلك من خلال السعي إلى تبسيط وتسهيل تطبيق السياسات التشريعية التي تكفل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من الناحية الجبائية أو الجمركية ولجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين. وجب القيام بما يلي[2]:

-التخفيف من الضرائب المفروضة على هذا النوع من المؤسسات.

-تقديم المزيد من الحوافز للمشاريع تشجيعا للاستثمار.

رابعا: ترقية المحيط المالي:

[1] https://www.industrie.gov.dz/?L-amelioration-de-l-environnement تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/25.

[2] قاضي فريدة، **التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يوم28نوفمبر2019، ص-ص،225-228.

نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكانة الاستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الراهنة، تعد إشكالية تمويلها من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يستدعي العمل على إدخال صيغ تمويل جديدة ومن بين هذه المصادر:

_التمويل بالاستئجار: هو عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك بغية انتفاع المستأجر بمنافع وخدمات أصل معين يعود للمالك بعد فترة محددة.

-مؤسسات رأس مال المخاطر: تعتبر آلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعادة ما يكون مصدرها كبار المستثمرين أو الشركات الكبيرة التي تقدم الأموال للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من بدأ نشاطها. يعتبر رأس المال المخاطر استثمار مرفق بدرجة عالية ومتغيرة من المخاطر، فهو التمويل للمشاريع الاستثمارية لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء، من خلال المساهمة برأس المال وتقديم الخبرة والمشورة لتسيير هذه المؤسسات.

-حاضنات الأعمال: تعمل حاضنات الأعمال على استقبال ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى وتقدم لها كل الدعم لمساعدتها على تجاوز صعوبات الانطلاق وتسريع تطورها.

خامسا: نشروترقية المعلومة:

لابد من إقامة نظام متخصص لتوفير المعلومات للرفع من الكفاءة والفعالية والأداء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود هذا القطاع بالمعلومات السليمة المتجددة في المكان والزمان المناسبين، ويفيد إقامة نظام للمعلومات بأخذ إجراءات لحماية منتوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تدفق السلع الأجنبية.

سادسا: تعزيز ثقافة المقاولة:

من أهم عوائق انتشار المقاولتية، تعقيد وثقل الإجراءات الإدارية فكلما زادت المدة المخصصة للإنشاء المشروع كلما قل انتشار فكر الاستثمار والمقاولة. وعموما يتأثر فكر المقاولتية بعدة عوامل من بينها ما يلي: عامل الحماسة وعامل الرغبة في المقاولة في تحقيق الذات ويبرر هذا العامل أكثر لدى المسيرين والأشخاص ذوي التكوين الجيد.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال فصلنا هذا توصلنا إلى أن الجزائر قد أعطت أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من خلال مجموعة القوانين التي سنتها الجزائر في السنوات الأخيرة ومجموعة الحوافز التي قدمتها لتشجيع عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللقيام بدورها في الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من هذه الجهود بقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني العديد من المعوقات التي حالت دون نمو هذه المؤسسات.

ولجعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تنافسية وجب الاهتمام بتوفير مناخ ملائم وذلك بإنجاز دراسات قطاعية من اجل توجيه الاستثمارات وجعل دراسات الجدوى الخاصة بالمؤسسات المنشاة أكثر فاعلية وانشاء بنوك للمعلومات الاقتصادية تمكن هذه المؤسسات من استهداف القطاعات التي تتميز بالربحية.

وبتوفير المحيط الملائم وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن لهذه الأخيرة ان تساهم بفعلية أكبر في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة

-تسعى الكثير من الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال سياسات وبرامج مختلفة تؤدي إلى تحقيق الإنتاج ورفع من معدلات النمو، باعتبار أن الاستثمار هو محرك الأساسي للاقتصاد.

-الاستثمار عملية اقتصادية هامة ونجاحه مرتبط بمدى ملائمة المناخ الاستثماري الملائم من حيث الظروف والعوامل والتشريعات المنظمة حتى يتمكن المستثمرين من تحقيق أهدافهم، ويعتبر الاقتصاد الجزائر ي هذه المسألة جد مهمة للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

-تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة افضل وسائل الإنعاش الاقتصادي لذلك حظيت باهتمام متزايد من طرف المنظمات الدولية والمحلية ،فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها وذلك نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتعد وسيلة إيجابية لفتح افاق العمل من خلال توفير مناصب شغل وخلق الثروة كما بإمكانها رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق إلا رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها خاصة في الدول النامية كالجزائر ،تحول دون تحقيق التنمية في دول نامية كالجزائر ومن الصعوبات التي تواجهها نجد :صعوبات مالية ،و الصعوبات الإدارية والقانونية ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة وغيرها.

-اختبار صحة الفرضيات:

-ترجع أهمية المناخ الاستثماري إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الاموال من الخارج الى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ الاستثماري مساهمة فعالة في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى

-تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة سواء في الدول المتقدمة او النامية من خلال قدرتها على الابتكار ورفع الإنتاجية، وخلق العديد من فرص عمل والحد من مشكلة البطالة تغذية المشروعات الكبيرة.... وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحسين مناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنها لازالت تعاني من مجموعة من الصعوبات في ظل الإمكانيات المتاحة تقف عائقا أمام تطورها.....وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

النتائج:

من خلال ما تم ذكره سابقا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومختلف التشريعات والتحفيزات التي تتوفر عليها الدول هي عوامل مشجعة للاستثمار وهو ما يعرف بمناخ الاستثمار.

- ✓ من خلال التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستنتج عدم وجود تعريف موحد وواضح متفق عليه بين دول العالم
- ✓ عملت الحكومة الجزائرية على تحسين مناخ الاستثمار باتخاذ العديد من الإجراءات على مستوى سياسة الاقتصادية تحسين الأطر القانونية الى ان هذا الأمر لم يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات استثمارية معتبرة مقارنة بالإمكانيات الاستثمارية التي تتوفر عليها الدولة وذلك نتجه إلى عدة نقائص حدة من جاذبية الدولة للاستثمار.
- ✓ تمثل بيروقراطية الإدارة المبالغ فيها، وصعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع معدلات الضرائب، وضعف الموارد، وكذا توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي واستفحال الفساد، أهم القيود التي تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ تتفق كل التقارير الدولية على وصف مناخ الاستثمار بالجزائر غير مشجع للاستثمار المحلي أو الأجنبي.
- ✓ استحدثت الجزائر العديد من برامج التأهيل وهيئات المرافقة وبرامج الدعم والمساعدة لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن بالرغم من كل هذا، فإن النتائج المحققة لحد الآن لا تتوافق مع حجم الاستثمارات والجهود المبذولة في هذا الإطار.

التوصيات:

-الترويج لمختلف الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع وتعريف المستثمرين على نقط القوة للقطاع في الجزائر ومحاولة إقناعهم بالأفاق الواعدة لهذا القطاع، من خلال إعداد استراتيجية شاملة يكون الهدف منها تحسين صورة الجزائر امام المستثمرين الأجانب.

-ضرورة متابعة التقييمات الخاصة بمناخ الاستثمار والمتعلقة بالمؤشرات الدولية لمحاولة الاستفادة منها وتصحيح الخلل إذ تمثل أدوات إرشادية للمستثمرين.

-ضرورة تحسين مناخ الاستثمار بالدول النامية عن طريق اصلاح البيئة المؤسساتية والإجرائية والخدمات الحكومية لاستقبل الاستثمارات الأجنبية خاصة في إطار اشتداد التنافس على هذه الاستثمارات.

-دعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط خارج قطاع المحروقات بهدف توسيع وتنويع الاقتصاد للخروج من التبعية النفطية.

-محاربة البيروقراطية الإدارية التي عائق امام تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

-الكتب:

1-أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011..

2-إسماعيل الدباغ، إلهام خيضر شيبر، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، إثراء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013.

3-أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2007.

4-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

5-توفيق عبد الحليم، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى،2009.

6-خالد أحمد علي محمود، **اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2019.

7-خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2013.

8-دريد كامل أحمد، **الاستثمار: قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات**، دار أحمد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2016.

9-دريد كامل آل الشيب، **إدارة الاستثمار وتحليل الاستثمارات، الأسواق المالية، المحافظ الاستثمارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2009.

10-رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

11-زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005.

12-شريقي نوري موسى، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2012.

13-صالح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشكلة البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2013.

14-طاهر محسن منصر الغلبي، **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

15-طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

16-عبد الفتاح محمد أحمد جريش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

17-عبد الحليم صالح، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الادخار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.

18-عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر،2008.

19-عبد الرزاق حمد الحسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2009.

20-عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2018.

21- فاضل العبيدي، البيئة الاستثمارية مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

22-فتحي السيد أبو عبدة السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.

23-كمال كاظم جواد كاظم أحمد البطاط، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

24-ليث عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

25-محمد رشدي سلطاني، الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2014.

26-محمد الصيرفي، البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2009.

27-محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي «مثال الجزائر »، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1999.

28-محمد نصر الدين الدرملي إدارة الاستثمار الأجنبي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

29-محمد عبد العزيز ، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

30-مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، مصر،2008.

31-موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، دار مدني، الجزائر،2006.

32-منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

33-هايل عبد المولى طشعلوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

34-نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

-الأطروحات والرسائل العلمية:

1- بن الضيف محمد عدنان، **الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، تخصص نقود وتمويل، ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007-2008

2- بن داوية وهيبة، **و اقع و أفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2004-2005

3- حنيفي امينة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2018-2019

4- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، قسم علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2007/2006،

5- سحنون فاروق، قياس **أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ،2009-2010،

6- سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر ،2015م2016.

7- صياد شاهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر ،2012_2013

8- عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران،2009-2010

9- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996-2005**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2007-2008

10- عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2006-2007

11- فارس طارق، **دورومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2018/2017.

12- قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، مذكرات مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة ابي بكر تلمسان، السنة الجامعية ،2011-2012.

13- قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2014-2015

14- قمر الملي ، **المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في سورية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية ، قسم المصاريف و التأمين ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سورية ، 2015

15- هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** (دراسة تقييميةللفترة2004/2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016/2017.

16- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2018،

- المجلات والدوريات:

1-ايت عيسى عيسى،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر العدد السادس ،2006.

2-ايت عيسى عيسى، **المؤسسات صغيرة والمتوسطة** مجلة، اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت الجزائر، العدد السادس.

3-البشير عبد الكريم، دلالات **معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسيرفعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس،

4-بن العايش فاطمة ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائرالاستفادة من التجارب العالمية** ،مجلة التنمية الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي ، الجزائر ،المجلد3،العدد06،ديسمبر 2018

5-بن صويلح ليليا،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد02، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر2008

6-بهلولي نور الهدى،**مدى ملائمة المعيار IFRS FOR SMEsللمؤسسات الصغيرة والمتوسطةبالجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر،المجلد16، العدد1،2021

7-تشوار خير الدين، نزعي فاطمة الزهراء، برنامج ميدا لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، العدد1،2017

8-رابح خوني،رامي حريد،**عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الحقوق والحريات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، العدد الثالث، ديسمبر2016

9-زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد07،2012،

10-سعيداني محمد، قاضي فاطمة الزهراء،نوارة ناصر حسان، **واقعالمؤسسات الصغيرة الناشطة في المنتجات شبه الطبية،مجلة** البناء الاقتصادي،جامعة الجلفة، الجزائر،العدد الثالث،2018

11-سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر «دراسة تقييمية لبرنامج ميدا «، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر،2011

12-سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME2»، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد09 ،2011

13-شريفة العابد برنيس،نماذج **من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستفادة الجزائر منها**، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار، عنابة،الجزائر، العدد الأربعون، كانون الأول،2016

14-صالحي صالح، أساليب **تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة في الاقتصادالجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، العدد2004،03

15- عبد الله الطيبي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار لإنعاش الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد04، سبتمبر2017،

16-عبد الله ياسين،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية "كوريا الجنوبية "** ، مجلة البدر ، جامعة بشار ، الجزائر، المجلد السادس ،العدد السادس ،2014

17-عثمان لخلف،**مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير المجلد8، العدد2004،2،

18-علي أبو بكر نور الدين، سالمة محمد أبو قرين، **تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراته، العدد الأول، يونيو 2015

-الملتقيات:

1-بلال شيخي، حمزة كبلوتي المهدي حجاج، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع، الملتقى الدولي : إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2017.

2-بوقموم محمد، معيزي جزيرة، **إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة الجزائر ،2012

جاسر عبد الرزاق النسور، **المنشأت الصغيرة الو اقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، يومي 17و18أفريل 2006

3-حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، **الامتيازات ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر،2007

4-شريف غياط ،جمال مساعديه، الأجهزة الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرANSEJ نموذجا"،ملتقى وطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 8 ماي1945،قالمة،الحزائر،يومي27/ 28نوفمبر2017

5-عروب رتيبة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الملقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولالعربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي17 و 18 أفريل 2006.

6-عطوي عبد القادر،دومي سمراء، **التجربة المغربية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،الجزائر،25-28 ماي 2003

7-عوادي مصطفى، **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017

8-قاضي فريدة، التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري،تيزي وزو، يوم28نوفمبر2019.

9-قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي17 و 18 أفريل 2006.

10-كتوش عاشور، طرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي17،16أفريل،2006

12-محمد راتول ،ابن داودية وهيبة ،**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف ،الجزائر ،يومي17و18أفريل 2006

-التقارير:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية2005، الكويت،2005

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،2021

-الجرائد الرسمية:

1-الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المادة 11، القانون التوجيهي رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، العدد77، 2001

2-الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المادة01-05-15، القانون رقم17-02المؤرخ في1يناير2017، العدد2017،02

3-الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون المتعلق بترقية الاستثمار**، المادة7-12-13-15-16-18، القانون رقم16-09، المؤرخفي3غشت 2016، العدد46، 2016

-المو اقع:

1- http://dim-msila.dz/
2- https://www.fgar.dz
3- https://www.angem.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

-التقارير:

1- The heritag foundation,2021, index of economic freedom, washington, usa,2021
2- Wald Bank group ،**Camparing business régulation in 190ecoonomis**،doing business2020 ، Washington ,U.S.A .2020 .
3- COFACE ،COFACE COUNTRY And sectorriskshandbook 2021.

-المو اقع:

1- https://www.coface.com
2- https://www.heritage.org/index/country/algeria
3- www.cnac.dz
4- https://anade.dz
5- https://www.heritage.org

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مناخ الاستثمار وتأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ففي الوقت الحاضر يعيش العالم مرحلة تتسم بالتنافس الحاد في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في خدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية، الاجتماعية .....، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري قصد النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات في التشريعات والقوانين و الزيادة في التحفيزات المقدمة للمستثمرين، حيث أن حجم الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعكس الفرص و الإمكانيات ، وعلى الرغم من هذا لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه العديد من العوائق التي تحد من أدائها للدور المنتظر منها.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، مناخ الاستثمار ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Le résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le climat d'investissement et son impact sur les petites et moyennes entreprises en Algérie.A l'heure actuelle, le monde connaît une étape caractérisée par une concurrence intense dans le domaine de l'accompagnement et de la promotion des petites et moyennes entreprises en raison de leur importance dans répondant aux exigences du développement durable dans tous leurs domaines économiques, sociaux ....., la matière qui a poussé l'Algérie à améliorer son climat d'investissement afin de promouvoir le secteur des petites et moyennes entreprises à travers l'adoption d'un ensemble de réformes législatives et les lois et l'augmentation des incitations offertes aux investisseurs, étant donné que le volume des investissements dans le secteur des petites et moyennes entreprises ne reflète pas les opportunités et les possibilités Malgré cela, les petites et moyennes entreprises en Algérie se heurtent encore à de nombreux obstacles qui limitent leur exécution du rôle attendu d'elles.

Mots clés : investissement, climat d'investissement, petites et moyennes entreprises.

Summary:

This study aims to highlight the investment climate and its impact on small and medium enterprises in Algeria. At the present time, the world is experiencing a stage characterized by intense competition in the field of supporting and promoting small and medium enterprises due to their importance in serving the requirements of sustainable development in all their economic, social fields ....., the matter Which prompted Algeria to improve its investment climate in order to promote the sector of small and medium enterprises through the adoption of a set of reforms in legislation and laws and the increase in incentives provided to investors, as the volume of investment in the sector of small and medium enterprises does not reflect the opportunities and possibilities Despite this, small and medium enterprises in Algeria still face many obstacles that limit their performance of the role expected of them.

Keywords: investment, investment climate, small and medium enterprises.